كتاب المواطن

الاستعمار عدوّ الشعوب

بقلم

عبد العزيز فهمي

الثمن ٨ ص

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا ، بالقاهرة

كتاب المواطن

الاستعمار عدو الشعوب

بقلم

عبد العزيز فهمي

الثمن ٨ ص

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا - القاهرة

الفهرس

كتاب المواطن

فى هذه الظروف الحاسمة التى نعيش فيها مع التاريخ .. يتلفت المواطنون إلى الخبر الصادق والرأى الحر ، الذى يعاون فى أن يتبلور الوعى العام ، وفى أن تتبين جماهير الشعب الخطوط السليمة التى تسير عليها فى معركتى الاستقلال والديموقراطية .

لهذا تألفت لجنة الثقافة الشعبيه ، ولهذا صدر كتاب المواطن ليبحث أهم مشاكلنا القومية المتعددة ، من وجهة النظر الديمقراطية الخالصة بأسلوب بسيط واضح ، يضع الحقائق كلها ، لايخفى أمرا ، ولا يفرض رأيا .

ونحن نؤمن بأن كل شىء يمكن أن يكتب بطريقة سهلة لاغموض فيها ولا تشوبها المجادلات الفقهية أو المصطلحات الفنية ..

ونحن نؤمن بأن كل شىء يجب أن يقال . . وأن من حق المواطنين جميعا أن يعرفوا كل شىء ، فإن ذلك خليق بأن يتفانى كل منا فى إداء واجبه مادام يعرف أن ثمرة عمله سوف تعود على أهله

وعشيرته. وما أهلنا وعشيرتنا كلنا إلا شعبنا الذى يعيش فى هذا الوادى الخصيب — الذى نحبه ، ونسميه الوطن .

نحن إذن نؤمن بالوطن ، لأننا نؤمن بالمواطن .

من أجل ذلك كله ..

أصدرنا كتابنا الأول « الديموقراطية السياسية » للدكتور محمد مندور يعلن حقوق المواطنين وواجباتهم فى مباشرة هـذه الحقوق ، والمشاركة فى سياسة وطنهم .

ثم أصدرنا كتابنا الثانى « أزمتنا الاقتصادية » للدكتور عبـد الرازق حسن ليوضح الارتباط الطبيعى بين مسائلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وليعرض دقائق مشاكلنا بقصد البناء والعلاج، ليكون دليلا حيا على أن الحديث فى الاقتصاد يمكن أن يصل إلى مستوى جميع المواطنين .

والآن ..

نربط بين مشاكلنا السياسة والاقتصادية ربطا مركزا ، لنعلن أن الاستعمار هو المسئول الأول عما أصابنا من نكسة وتأخر .

ولهذا ..

نقدم إلى مواطنينا في وادي النيل وإخواننا في العروبة ، كتابنا الثالث هذا عن الاستعمار : نكشف حقيقته ، ونوضح أغراضه ومقاصده وما ارتكب من جرائم ضد الشعوب — ومن بينها الشعب المصرى .

وليس ما نقدمه بالجديد على الشعوب أو على شعبنا .. فإنها قد أدركته بفطرتها السليمة وتجاربها المستمرة ، فقاومت الاحتلال ومقدماته أول ما تطلع إليها وحل بأرضها ، وواصلت الكفاح المجيد وما صحبه من تضحيات غالية حتى أفضت به إلى هذه الأزمة القاسية التى أصابته فى الصميم ، فأصبح يترنح تحت الضربات القاصمة التى توجهها إليه قوى التحرير فى كل مكان ..

ولكننا نقصد بهذا الكتاب ، أن نفضح الأساليب الجديدة التى أخذ الاستعمار يتبعها فى مرحلته الأخيرة ، لكى لا تنخدع شعوبنا بها ولكى تأخذ من الماضى عبرة للحاضر ، وتواصل معارك الحرية والاستقلال نحو حياة ديمقراطية تصنعها لنفسها ، ومستقبل باسم تظلله العزة والرفاهية .. العزة والرفاهية لكل مواطن .

نوفمبر ١٩٥٣ لجنة الثقافة الشعبية

سلسلة كتاب المواطن

صدر

الكتاب الأول

الديمقراطية السياسية

للدكتور محمد مندور

الكتاب الثانى

أزمتنا الاقتصاديه

للدكتور عبد الرازق محمد حسن

كثيرون من أبناء الشعوب التى ابتليت بالاستعمار إذا سئلوا عنه قالوا أنه احتلال القوات الأجنبية لأراضى أوطانهم ... وهم يتخذون من الاحتلال الأجنبى — وهو المظهر البارز المجسم للعدوان الاستعمارى على سيادة الشعوب واستقلالها وشعورها الوطنى والقومى — صورة واضحة لطبيعة الاستعمار كله .

ومن هذه الفكرة تبرز مطالبة الشعوب فى تحركاتها الوطنية ضد الاستعمار بجلاء القوات الأجنبية عن أراضى أوطانها .

فنحن أبناء المشرق والمغرب العربيين سواء كنا فى مصر أو السودان .. فى ليبيا أو تونس ومراكش والجزائر .. فى فلسطين وسوريا ولبنان والعراق والأردن والحجاز واليمن والكويت وعدن ولحج وسائر الأمارات العربية فى بلاد البحرين لا نتردد كلما سنحت لنا فرصة التعبير عن مطالبنا القومية فى أن نطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أراضى أوطاننا ونبدى أصرارنا على بلوغ ذلك الطلب دون قيد أو شرط ونحن أحيانا نعلنه فى مظاهرات سلمية صارخة ولكنا فى أحيان أخرى نجمع صفوفنا ونحشد قوانا ويأخذ منا الغضب

مأخذه وتشتد بنا الحمية فى الثأر لكرامتنا الوطنية المجروحة فنتحدى القوات الأجنبية التى تحتل بلادنا وأوطاننا ونشتبك بها ونقاتلها عزلا من السلاح أو مزودين به ولا نبالى رغم انعدام التكافؤ فى القوتين أن نجاهر بالعداء والقتال الصريح لكى نطرد هذه القوات من أوطاننا .

ولكم راح منا نحن المصريين والسودانيين والليبيين والتونسيين والمراكشيين والجزائريين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والعراقيين والأردنيين والحجازيين واليمنيين شهداء خالدون بذلوا دماءهم أثناء هذه الاشتباكات مع قوات المستعمرين .

ولكن ما السبب فى احتلال هذه القوات الأجنبية لأراضينا وأوطاننا ؟ الشعب الإيرانى يجيب على هذا السؤال إجابة حاسمة فيقول إن هذه القوات لا تحتل أراضى الأوطان إلا لغرض واحد هو حماية احتكار موارد الشعوب وثرواتها العامة واستغلالها .

وهذه الفكرة هى التى دفعت الشعب الإيرانى إلى أن يصر على استخلاص مناجم البترول التى تزخر بها بلاده من براثن الشركة البريطانية المسماه بالشركة الإنجليزية الإيرانية التى ظلت تستثمر هذه المناجم الغنية بالذهب الأسود وتستغل فيها معظم أبناء الشعب الإيرانى استغلالا بشعا رهيبا جعل الدكتور مصدق رئيس الحكومة الإيرانية التى أعلنت فى سنة ١٩٥٠ تأميم البترول يبكى بكاء مرا وهو يروى للعالم كله المآسى التى أحدثها الاستعمار فى بلاده .

فهل نقول إذن أن الاستعمار هو احتلال القوات الأجنبية لأرض وطن من الأوطان واحتكار موارد شعبه وثرواته العامة واستغلال أبنائه في استثمار هذه الموارد والثروات ؟

ستنبعث على الفور صيحات أليمة من أعماق شعب كينيا المجيد فى شرق أفريقيا ومن صفوف السكان الوطنيين فى وسطها وغربها وجنوبها ومن شعوب أخرى فى الشرق الأقصى .. ستقول هذه الشعوب ليس الاستعمار هو احتلال القوات الأجنبية لأرض الوطن ولا هو احتكار الموارد والثروات واستغلال الشعوب فحسب بل هو بالإضافة إلى ذلك كله اضطهاد الشعوب واحتقارها والسيطرة عليها بدعوى أنها شعوب ملونة ترجع فى أصولها إلى عناصر غير نقية منها الأسود ومنها الأصفر وهى كلها فى نظر المستعمرين غير جديرة بأن تحكم نفسها بنفسها بل يجب أن تخضع لحكام أجانب يصرفون أمورها ويتحكمون فى مصائرها .. وهذه التفرقة اللونية والعنصرية وذلك التحكم الاستبدادى من الأسس الرئيسية التى تنسج طبيعة الاستعمار .

وهناك بلاد وأقاليم يصفها المستعمرون بأنها متخلفة وأخرى يقولون عنها فى الأمم المتحدة أنها لا تتمتع بالحكم الذاتى أو تخضع لنظام الوصاية وهناك بلاد يقال عنها أنها مستقلة ولكنها منضمة إلى دولة اتحادية وأخرى يعترف لها اسماً باستقلالها ولكنها تتبع أو تعتمد

فى شؤنها الاقتصادية والسياسية على دولة أو مجموعة من الدول الاستعمارية وهى فى كل الأحوال بلاد مستعمرة خاضعة بشكل أو بآخر للاستعمار .

ومن هذه الأضواء نستطيع أن نخرج بنتيجة واحدة هى أن الاستعمار فى جوهره هو السيطرة الاقتصادية والعسكرية والإدارية والسياسية على الشعوب وأوطانها وثرواتها العامة ومصائرها .

وقد خصصنا هـذا الكتاب لتوضيح المعالم الرئيسية للاستعمار والكشف عن أساليبه المختلفة وتطوراته المتباينة ووسائله المتعددة التى يتخذها لبلوغ أغراضه وأهدافه . وحاولنا بقدر الإمكان أن نقدم صورة مبسطه لهذا البلاء الذى يصيب الشعوب فى كل مكان من الأرض ويتردى بها فى مهاوى التهلكة .

وإنا لنأمل أن يكون فيما قدمناه مايعين على إنارة السبيل لفهم حقائق الاستعمار وإدراكها ومعرفة طبائعها واتجاهاتها فإن هـذا كفيل دائماً بأن يتيح لمن يقودون الشعوب فى كفاحها للاستعمار رسم الخطط الناجحة واستخدام الأساليب الملائمة التى تعين على التقدم بثقة وثبات ووضوح فى طريق القضاء على عدو الشعوب .. الاستعمار !

المؤلف

جذور الاستعمار

ماهى قصة الاستعمار ؟

الواقع أن جذور الاستعمار فى العصور الحديثة تمتد فى التاريخ إلى فترة الكشوف الجغرافية العديدة التى قام بها بحارة الدول الأوربية كالبرتغال وأسبانيا وهولندة وبريطانيا وفرنسا فيما بين أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السابع عشر وأدت إلى معرفة طرق بحرية مختلفة إلى سواحل وبلاد القارات الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية والشمالية والاستراليه وما بين هذه القارات جميعاً من جزر كبيرة وصغيرة تنتشر فى المحيطات الكبرى : الأطلنطى والهندى والهادى .

ففى خلال تلك الفترة الهامة من تاريخ الإنسان وقع ما يمكن أن نسميه الثورة التجارية

تحولت تجارة الشرق بأقسامه المختلفة عن الموانىء المصرية وموانىء البحر الأبيض المتوسط إلى طريق رأس الرجاء فى جنوب أفريقيا واضطربت الدولة العثمانية التى كانت تسيطر حينذاك على معظم بلاد الشرق الإسلامى وفقدت كثيراً من مواردها وجباياتها فاهتزت قواعدها وبدأت تسير فى طريق الاضمحلال ودب فى أوصالها دبيب الضعف والانحلال .

وغاض النبع الفياض الذى ظل يمد الحياة الاقتصادية فى إيطاليا وألمانيا طوال القرنين الثالث عشر والرابع عشر بأسباب النمو والازدهار .

وانتقل مركز التجارة الأوربية مع الشرق إلى دول غرب أوربا واضطرت إيطاليا وألمانيا إلى التراجع وإخلاء السبيل حتى تهيأت لهما فيما بعد العوامل التى مكنتهما من العودة إلى مسرح النشاط الاقتصادى العالمى والمساهمة فى الاستعمار .

وصارت التجارة لاتقتصر على بحار ضيقه محدودة كالبحر الأبيض المتوسط فى جنوب أوربا وبحر البلطيق فى شمالها بل امتدت واقتحمت المحيطات وشملت القارات واتسعت حتى بسطت أرديتها على العالم كله .

وعندما اتسع نطاق التجارة على هذا النحو الذى لم تعرفه أوربا من قبل اضطر المشتغلون بالتجارة وأعمالها إلى التخلى عن الأساليب التى كانت مألوفة ومتبعة حتى ذلك الوقت واصطناع أدوات وأنظمة جديدة للعمل التجارى فنشأت الشركات المساهمة التى يحصل فيها التجار وأرباب المال على أنصبة تتعادل مع مايدفعونه من أسهم مالية فى رأس المال المخصص لها .

المرحلة الاولى فى الاستعمار

كانت دعائم الاستعمار فى مرحلته الأولى هى السلب والنهب والاغتصاب واستعباد الشعوب وقهرها واستنزاف ثرواتها ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية والسياسية .

بدأت المرحلة الأولى فى الاستعمار الحديث مع نشأة الشركات التجارية واستمرت حتى أواخر القرن التاسع عشر .

وتألفت الشركات التجارية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر بأسماء المناطق والأقاليم والقارات والمحيطات التى تتاجر فى خيراتها فتكونت مثلا سبع شركات أوربية للتجارة فى الهند الشرقية وأشهرها شركتان تألفتا فى سنة ١٥٩٦ ، إحداهما هولندية والثانية بريطانية والأخيرة منهما أهمها جميعا فهى التى كتبت للهند وغيرها من بلاد الشرق الأقصى نكبتها بالاستعمار البريطانى حتى الآن وهى التى استطاعت أن تسيطر على تجارة منطقة الخليج الفارسى وبلاد البحرين وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وأن تمهد السبيل إلى استحواذ بريطانيا على مستعمراتها العديدة فى تلك المنطقة .

وكذلك تألفت شركات أخرى عديدة للتجارة فى بلاد الشرق الأوسط وإفريقيا وأميريكا وجزر البحر الكاريبى الذى يفصل ما بين القارتين الأميريكيتين الشمالية والجنوبية وهى التى أطلق عليها اسم جزر الهند الغربية .

بريطانيا أم الاستعمار

وجرت بين هذه الشركات التجارية منافسات عنيفة دامية أدت

طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى حروب مستمرة بين الدول التى نشأت فيها هذه الشركات .[٤]. فلم يكد يقبل القرن الثامن عشر إلا وأسفرت هذه الحروب العنيفة المتوالية عن اقتسام الشركات التجارية فى دول غرب أوربا عامة للأسواق والموانىء التجارية والتموينية والقواعد والحصون البحرية على سواحل القارتين الافريقية والآسيوية وإقامة المستعمرات فى بعض بلادهما وجزرهما وكذلك فى قارة أميريكا الجنوبية والشمالية والجزر التى بينهما وفى استراليا .

وظفرت بريطانيا من هذه القسمة بالنصيب الأكبر فاحتلت المكانة الأولى بين الدول الإستعمارية وصارت لها جميعاً بمثابة الأم التى يلتف حولها صغارها.

مهنة أصحاب الرءوس الرئيسة

ما هى المعالم الرئيسية للاستعمار فى هذه المرحلة ؟

درج بعض المؤرخين على وصف الاستعمار الأوربى فى تلك المرحلة التاريخية بأنه كان سعياً حثيثاً إلى نشر الدين المسيحى فى أرجاء الأرض والتبشير به لدى الشعوب التى لا تعرفه . . وهم فى هذا يستندون إلى ظاهرة صادف وجودها حينذاك.. ذلك أنه كان من آثار نهضة الإوربيين للتحرر من ربقة السيطرة الدينية والإقطاعيــة أن نشأت فى المسيحية مذاهب عديدة وصار ملوك الدول الأوربية يتحيزون لإنصار بعض هذه المذاهب ويضطهدون اتباع بعضها الآخر مما جعل أفواجاً كبيرة من أولئك

المضطهدين يسارعون عند كشف البلاد الجديدة إلى الرحيل عن بلادهم .

ولكن هذا كله لا ينهض سنداً لتبرير الغزوات الاستعمارية باسم الدين الذى حرص المستعمرون دائماً على استخدامه فى إخفاء أغراضهم الخبيثة .

فإن الشركات التجارية التى قامت فى هذه المرحلة الأولى من الإستعمار الحديث لم تتألف من قسيسين ورهبان بل من تجار مغامرين يعبدون المال من دون الله ولا يسعون إلى الجنة التى وعد بها المؤمنون إلا على أكداس من الذهب والفضة ولا يشغلهم من أمور دينهم ودنياهم إلا اقتناء الثروات واجتناء الأرباح يسلكون إليها كل سبيل ولا يعنيهم أن يكون حلالا أو حراماً حتى أن الفرنسيين لما فطنوا إلى هذه الحقيقة أطلقوا عبارة جرت مجرى الأمثال فقالوا أن التجارة مهنة ذوى الأنفس الدنيئة.

أساليب الاستعمار

والواقع أن الأساليب التى عمدت إليها الشركات التجارية حينذاك ليست فى معظمها من التجارة التى تقوم على تبادل المنافع وتداول قيم متعادلة أو قريبة التعادل من المحاصيل والمنتجات والنقود بل كانت أقرب إلى النهب والسلب والسرقة والإكراه والإغتصاب والغش والتدليس والكسب غير المشروع . يؤكد لك هذا ما ورد فى مذكرة كتبها الحاكم الوطنى لإقليم البنغال فى شمال شرق الهند إلى إدارة الشركة

البريطانية للهند الشرقية في شهر مايو سنة ١٧٦٢ يشكو إليها من أساليب عملائها فقال « إنهم يستخدمون القوة في الاستيلاء على الطيبات والسلع من الفلاحين والتجار بربع قيمتها وهم يرغمون الفلاحين وغيرهم بأساليب العنف والقهر على أن يدفعوا في البضائع التي يبيعونها لهم خمسة أضعاف استحقاقها » .

وحين تمكنت الشركة البريطانية في سنة ١٧٦٥ من تسلم إدارة إقليم البنغال وصارت تشرف على موارده كلها اتسعت أعمال السلب والنهب والاغتصاب فإذا بذلك الإقليم الخصيب يتعرض للمجاعة بعد خمس سنوات وكتبت الشركة نفسها تعترف بجرائمها في تقريرها الرسمي سنة ١٧٧٠ « إن المجاعة التي حلت بالإقليم تجل عن الوصف .. هلك ما يقرب من ثلث سكان إحدى مقاطعات الإقليم وشاركها في هذا المصير التعس مقاطعات أخرى .. ومع ذلك فإن الضرائب المفروضة على الأراضي ظلت تجمع أثناء هذه المجاعة دون رحمة ولا هوادة بل لقد زيدت فعلا » .

شهادة نائب بريطاني !

ووصف وليم فورلاتون أحد أعضاء البرلمان البريطاني في سنة ١٧٨٧ حالة إقليم البنغال عقب عشرين سنة أمعنت الشركة البريطانية خلالها في السلب والنهب فقال « في الأزمنة الماضية كانت بلاد البنغال بمثابة

صومعة الغلال لبلاد الشرق ومستودع للتجارة والثروة والمصنوعات اليدوية . . ولكن إدارة الشركة البريطانية لتلك البلاد بلغت حداً من السوء بحيث أنه بعد عشرين عاما من بدء إدارتها صارت أجزاء كبيرة منها جرداء كالصحارى فلم تعد الحقول تزرع وانتشرت أشجار الغابات فى مساحات فسيحة وتعرض الفلاحون للنهب والصناع اليدويون للقهر وتوالت المجاعات وأعقبها هلاك السكان وتناقصهم (تقرير عن مصالح بريطانيا فى الهند) .

ترى هل كانت هذه المجاعات التى تكررت فى ظل الاستعمار البريطانى للهند ترجع إلى نقص الثمرات أو قحط المحاصيل ؟ .

لا . فبينما المجاعات تجتاح الأنفس وتزهق الأرواح كانت مخازن الشركة البريطانية تمتلىء بالحبوب .. ولم يكن أهل البلاد الذين أنتجوها ثم نهبتها منهم الشركة يستطيعون أن يستعيدوا منها شيئاً بالشراء لأن الأثمان الباهظة التى تفرضها الشركة كانت فوق طاقتهم ودون قدرتهم فصاروا يكرهون على الموت ويدفعون إلى التهلكة والفناء !

يكفى أن تعلم من تقرير رسمى للشركة البريطانية نفسها أنها صدرت من محاصيل الهند ومنتجاتها خلال ثلاث سنوات (١٧٦٦ — ١٧٦٨) ما قدرته بمبلغ ٢٥٠ و ٣١١ و ٦ جنيها . . فإذا رجعت إلى القاعدة التى أوردها الحاكم الوطنى لإقليم البنغال فى شكواه وعرفت أن هذا

الرقم لا يمثل فى الحقيقة إلا ربع قيمة هذه المحاصيل المصدرة أمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢٠٠و٢٤٦و٢٥ جنيه !!

تجارة بديعة

ولم تكن الشركة الهولندية للهند الشرقية أقل براعة فى السلب والنهب من الشركة البريطانية بل فاقتها وسبقتها معتمدة حينذاك على أسطولها التجارى الضخم ونفوذها المالى والسياسى وتأييد الحكومة الهولندية لها مما أتاح لها أن تقيم مركزها العام فى بتافيا عاصمة جاوة وأن تنشىء لها فروعا عديدة فى بلاد الشرق الأقصى .. وكانت هذه الشركة العاتيه تحصل على اللآلىء من صياديها فى سيلان والأحجار الكريمة من شبه القارة الهنديه والتوابل من بلاد وجزر الشرق الأقصى فلا تدفع فى ذلك كله إلا أبخس الأثمان ثم تبيعها فى أوربا بأغلى الأسعار .

روى أحد حكام جزيرة جاوة أن الأرباح الحرام التى حصلت عليها الشركة الهولندية فيما بين ١٦١٣ - ١٦٥٣ تقدر بستمائة وأربعين ألفا من الجنيهات سنويا وقال «أن عملاء الشركة الهولندية للهند الشرقية كانوا حيثما نزلوا يتبعهم الدمار ونزوح السكان وهلاكهم بحيث أن إقليما من أقاليم جاوة كان يسكنه فى ١٧٥٠ مايزيد عن ثمانين ألفا من أهل البلاد فلم يمض خمسون عاما الا ونقصوا إلى ١٨ ألفا . . . فيالها من تجارة بديعة !

وهذه النماذج ليست إلا نزرا قليلا من فيض جرائم النهب والسلب التى ارتكبتها الشركات البريطانية والهولندية ومثلها موجود فى تاريخ الشركة الفرنسية وغيرها من الشركات الأوربية التى مارست نشاطها فى بلاد وجزر الشرق الأقصى وأقاليم الهند .

ولو أننا مضينا فى سرد هذه الجرائم لاستغرقنا هذا الكتاب كله ولكننا نكتفى بهذا القدر فنذكر شيئا عن المستعمرات التى أنشئت فى أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية . . .

المستعمرات الأمريكية

فبينما اقتصرت الشركات التجارية ومن ورائها حكوماتها على انشاء مراكز تجارية وقواعد بحرية ومستعمرات صغيرة على سواحل القارة الآسيوية وبعض جزرها وأقاليمها فى منطقة الشرق الأقصى ولم تستطع رغم الحروب العنيفة المتوالية التى شنتها على السكان الوطنيين أن تتوغل داخل بلاد تلك القارة الشاسعة الفسيحة ذات الحضارات العديدة العريقة فى القدم اندفعت إلى استعمار مناطق واسعة وأقاليم مترامية الأطراف فى كل من القارتين الأمريكتين وصارت تحصل على منتجاتها الزراعية الوفيرة وتستغل أراضيها الخصبة الغنية .

ولكن أهم من هذه المحاصيل الزراعية أن الشركات الاستعمارية وجدت فى أراضى هاتين القارتين كميات ضخمة من الذهب والفضة والحديد والنحاس فراحوا يستنزفون مافى مناجمها ويرسلون السبائك الثقيلة والكميات الضخمة من المعادن النفيسة والخسيسة إلى بلادهم .

ويقدر بعض الباحثين أن أمريكا الجنوبية وحدها صدرت إلى أوروبا فيما بين عامى ١٤٩٢ — ١٨٣٠ ما يساوى خمسة آلاف من ملايين القروش الذهبية والفضية ويزيد باحثون آخرون هذا الرقم إلى تسعة آلاف من الملايين !

أما المستعمرات البريطانية والفرنسية وغيرها فى أميركا الشمالية فكانت مرتعا خصيبا يورد للدول المستعمرة آلاف الأطنان من الحبوب والغلال والأخشاب والدخان والمعادن المختلفة وظلت على ذلك الوضع حتى قامت الحركة الاستقلالية فى ولايات أميركا الشمالية وانتهت بنشوء دولة الولايات المتحدة الأمريكية فى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦

باسم الحضارة والحرية

ولكن ذلك كله على بشاعته يتضاءل ويهون بل ويكاد يختفى أمام جرائم أشد هولا وخسة ! وهل أبلغ فى الاجرام وامعن فى الوحشية من أن يبيع الانسان أخاه الانسان ؟

أن الدول الاستعمارية التى تتشدق دائما باسم الحضارة والحرية وتدعى الدفاع عنهما والتى يزعم لها بعض المؤرخين المزيفين للحقائق إنها قصدت إلى نشر الدين المسيحى وتعاليمه الانسانية لم تتورع عن ارتكاب أخس جريمة عرفها البشر . جريمة بيع الرقيق!

الزنوج بضاعة رائجة

بدأ البرتغاليون تجارة الرقيق منذ أوائل القرن السادس عشر وتبعتها غيرها من الدول الاستعمارية .

ولكن الدولة التى وصلت بهذه التجارة الشيطانية إلى ذروتها كانت هى بريطانيا العظمى !! .

ولو أنك رجعت إلى تاريخ الامبراطورية البريطانية فى تلك الفترة لوجدت كثيرا من قوادها العظام وكبرائها الأمجاد كانوا فى أصولهم قطاع طريق ولصوص بحار وتجار رقيق .

فى سنة ١٥٦٠ كان أخوان من لصوص البحار البريطانيين أشهرهما جون هوكنز يبنيان ثروتهما من تجارة الرقيق . . وهى تجارة تقوم حينذاك على اختطاف الزنوج من سواحل أفريقيا أو الاستيلاء عليهم بالقوة أو شرائهم من رؤساء قبائلهم مقابل قطع قليلة من الأقمشة أو

بضع زجاجات من الخمر ثم حشدهم فى السفن البريطانية والإبحار بهم إلى حيث يبيعونهم للمستعمرين الأسبان فى اميركا الجنوبية بأثمان مرتفعة .

روى جون هوكنز نفسه قصة رحلته الأولى فيما بين ١٥٦٢ — ١٥٦٣ فقال « عندما تأكد لى أن الزنوج بضاعة رائجة فى أسبانيا وعرفت أن كثيرا من الزنوج يمكن جلبهم من ساحل غانه بأفريقيا قررت أن أقصد إلى هناك وأعددت العدة بمعونة أصدقائى فى لندن .. وكانوا كلهم يرحبون بما اعتزمت القيام به فصاروا يساهمون فى الإعداد لهذا العمل بأموالهم ويغامرون معى بالاشتراك فيه فسرعان ماجهزت ثلاث سفن كبيرة وتوجهت إلى سيراليون على ساحل غانه فمكثت هناك بعض الوقت واستطعت بحد السيف تارة وبغير ذلك من الوسائل تارة أخرى أن أشحن فى السفن الثلاث ثلاثمائة زنجى على الأقل وحملت معهم بعض منتجات تلك المنطقة ثم ضربت فى المحيط ورحلت فقايضت على الرقيق كلهم بملء خمس سفن من الجلود والزنجبيل وقصب السكر وكميات من اللآلىء .. وأخيرا عدت إلى بلادى حاملا معى هذه الثروة الهائلة فاقتسمتها مع من ساهموا فى العمل من أجلها وأخذ كل منا نصيبه ! »

ملكة بريطانيا العظمى تغامر فى الرقيق

ولقد أعجبت الملكة اليزابث التى كانت تحكم بريطانيا (العظمى) حينذاك بهذه الطريقة البارعة فى الاثراء واستهواها هـذا العمل المجيد الذى قام به جون هوكنز فعرضت عليـه أن تشاركه تجارته وأعارته سفينة من سفن صاحبة الجـلالة تحمل اسم « السيد المسيح » ومنحته أعظم الاوسمة وخلعت عليه لقب سير اعترافا بجهوده العظيمة فى خدمة الأمبراطورية البريطانية ثم لم تلبث أن ولته منصب قيادة الاسطول البريطانى ! وهـكذا انقلب لص البحار وتاجر الرقيق قائد (أعظم) أمبراطورية !

وهناك قائد آخر يفخر به البريطانيون لأنه حطم جزءا كبيرا من الأسطول الاسبانى ومهد بذلك لسيطرة الأسطول البريطانى على البحار ذلك القائد هو سير فرانسيس دريك .

وأنه ليروى عن هذا القائد العظيم أنه بدأ حياته العمليه مع جون هوكنز لصا من لصوص البحر وتاجرا من تجار الرقيق وأبدى براعة شديدة وجرأة فائقه فى أعمال اللصوصيه وخطف الزنوج فلقى من لدن جلالة الملكة اليزابث نفسها تأييدا وتشجيعا حتى عهدت إليـه فيما بعد بقيادة الأسطول البريطانى .

ولقد قام برحله فى سـنة ١٥٧٧ طاف بها العالم واختطف خلالها بعض الزنوج ونهب بعض المحاصيل والمنتجات من أهالى السواحل الأفريقية والامريكية والآسيويه فلما عاد إلى بلاده بعد ثلاث سنوات حمل معه ثروة ضخمة بحيث أن سفينة واحدة سرقها فيما بين بيرو وبناما فى أميركا الجنوبية كانت تحمل ستة وعشرين طنا من الفضة وثمانين رطلا من الذهب وثلاثة عشر وعاء من النقود وكمية كبيرة من اللآلى والأحجار الكريمة .

الاستعمار يسخر الدين لخدمته

على أننا نظلم بريطانيا (العظمى) إذا حملناها وزر هذه الجريمة الخسيسه وحدها فانه تشاركها فى جرمها كل الدول الاستعماريه ! لقد استطاعت هذه الدول أن تسخر الدين لخدمة أغراضها فوجدت من رجال الدين من يفتى لها بأن هذه التجارة حلال لا يأتيها الباطل فى أى جانب من جوانبها .. فقيل أن أولئك الزنوج من سـلالة حام بن نوح .. وهو فيما تروى التوراة ولد عاق لم يحترم أباه وأتى من الرذائل ما أوجب غضب الله عليه وعلى سلالته من بعده إلى يوم الدين .. ومن أجل هذا لا ينبغى أن يعامل هؤلاء الزنوج الانجاس المناكيد معاملة البيض من الأوربيين الأشراف الأطهار ولا ضير من بيعهم وشرائهم وتعذيبهم

بذلك تأديب لهم وعقاب على ما ارتكب أبوهم الملعون !

وكانت هذه الفتوى الدينية الرائعة أساس التفرقه العنصرية واللونية التى ابتدعها المستعمرون ولايزالون يبتلون بهاسكان القارة الأفريقيه من السود حتى الآن ! وعندما حلل رجال الدين تجارة الرقيق اندفع تجارها يمارسونها بقوة انتقاما من حام وأخذا بالثأر لأبيه نوح !

الشحنات الانسانية

فى سنة ١٦١٩ نقلت إحدى السفن الهولندية شحنة من الزنوج إلى أميريكا . وظلت هذه الشحنات الانسانية تتوالى على أميريكا حتى صار يصل إليها فى منتصف القرن الثامن عشر مايزيد عن سبعين ألف من الزنوج سنويا يتوزعهم البريطانيون والفرنسيون والأسبانيون والبرتغاليون والهولنديون فى مستعمراتهم الأميريكية .

وهؤلاء الزنوج هم أسلاف الزنوج الذين يعيشون الآن فى أميريكا ويلقون من سكانها البيض صنوفا من العنت والعذاب .

ولقد بلغ عدد الزنوج الذين انتزعوا من بلادهم وشردوا من ديارهم مايزيد عن ثلاثين مليونا !

فماذا كان يفعل المستعمرون بهؤلاء الزنوج ذوى الأجسام القوية

والعضلات المفتولة ولماذا كانو يتاجرون فيهم ؟ هل كان ذلك خدمة المسيح أو اتباعا لتعاليمه ؟

لاشيء .. سوى تسخيرهم فى جميع أعمال الإنتاج وفى خدمة الأسياد المستعمرين .

لاشيء .. سوى استخدامهم فى زراعة الأراضى الفسيحة الخصبة فى أمريكا واستخراج المعادن من مناجمها العديدة الغنية .

لاشيء .. سوى نقل المحاصيل والمنتجات إلى أوربا .

لاشيء سوى أداء الأعمال الصعبة الشاقة العسيرة فى كافة مجالات الإنتاج الزراعى والصناعى .

لاشيء .. سوى اتخاذهم وقودا للحروب العديدة المتوالية التى نشبت بين المستعمرين .

فما هو جزاء ذلك كله؟ لاشيء سوى الاستعباد والاحتقار والاهانه وكى الجلود بالنار والضرب بالسياط التى تنزف الدماء من الظهور وتترك الاثار الزرقاء والسوداء فى الأجسام لتدمغ المستعمرين أبد الدهر بجرائمهم ضد الانسانية وضد الشعوب .

الامتيازات الاجنبية

ولكن هل كانت كل الأعمال التى تقوم بها الشركات التجارية الاستعمارية على هـذا النحو الصريح من النهب والسلب والاستعباد واستغلال الشعوب ؟

الواقع أن معظم أعمالها كان من هذا القبيل ولكنها كانت إذا لم تستطع أن تمارس هـذا النوع من الأعمال الإجرامية السافرة تلجأ مضطرة إلى أساليب لاتقل عنها إجراما وإن اختلفت عنها فى المظهر .

ففى بلاد المشرق الاسلامى ومنطقة الخليج الفارسى التى كانت طوال هذه المرحلة الاستعمارية ترضخ لسيطرة الأمبراطوريتين العثمانية والفارسية لم تكن أساليب النهب والسلب والاستعباد والاستغلال ميسرة للمستعمرين الأوربيين بالقدر الذى أتيح لهم أن يجدوه فى غيرها من بلاد السواحل الأفريقية والأسيويه والقارة الأميريكية الشمالية والجنوبية .

ولهذا لجأت الشركات التجارية ومن ورائها الدول التابعة لها إلى سلاطين العثمانيين وأباطرة الفرس تحصل منهم على امتيازات تجارية وسياسية تمكنهم من الحصول على إعفاءات من الضرائب الداخلية والجمركية وترتب لهم الحق فى أن يحاكموا أمام قناصلهم إذا ارتكبوا داخل البلاد أى جريمة وكانت هـذه الامتيازات مقدمة لامتيازات

واسعة النطاق بعيدة الأثر هى التى عرفت فى بلاد الشرق العربى والإسلامى وظلت تمارس فيها إلى عهد قريب باسم الامتيازات الأجنبية !

نفوذ بريطانيا فى الشرق الأوسط

وإذ كانت فرنسا أسبق من بريطانيا فى الحصول على هذه الامتيازات استطاعت فى البداية أن تستحوذ على معظم التجارة فى أسواق سوريا ولبنان ومصر وشمال أفريقيا ولكن سرعان ما أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية بعض بعثاتها إلى حكام مصر من المماليك فى سنة ١٧٧٠ وفاوضتهم فى إعادة فتح طريق التجارة القديم عبر مصر وبدات التجارة البريطانية تتخذ مكانها وتنتزع من الفرنسيين نفوذهم التجارى وحاولت فرنسا أن تستعيد نفوذها الذاهب فأرسلت حملتها الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت لتقضى على التجارة البريطانية فى مصر .. فلما انتهت هذه الحملة بالهزيمة وتوالت الأحداث التاريخية التى أدت إلى تولى أسرة محمد على حكم مصر ابتداء من سنة ١٨٠٥ بادرت بريطانيا بإرسال حملة عسكرية لاحتلال مصر ونزلت هذه الحملة فى رشيد فهزمها سكان المدينة واضطرت إلى الجلاء عن الأراضى المصرية .

ولكن محمد على أدرك أن بريطانيا صارت صاحبة النفوذ الأكبر فى منطقة الشرق الأوسط فعرض عليها أن يقاوم أى دولة أوربية

تحاول أن تحتل مصر أو تعبرها إلى الهند وبهذا دعمت بريطانيا نفوذها التجارى والسياسى فى مصر وكان قدصار لها مثل هذا النفوذ فى منطقة الخليج الفارسى وفى العراق وفلسطين والأردن وهكذا امتد النفوذ البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

وإذن كانت دعائم الاستعمار فى مرحلته الأولى هى السلب والنهب والاغتصاب واستعباد الشعوب وقهرها واستنزاف ثرواتها ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية والسياسـية وأقامة المستعمرات فى أراضى وسواحل وأقاليم القارات الأفريقية والآسيوية والأميريكية والاسترالية .

وهذه الدعائم هى التى ارتكز عليها الاستعمار فى مرحلته الثانية التى بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر ولاتزال مستمرة حتى الآن .

المرحلة الثانية من الاستعمار

الاحتكارات والحروب تدعم الاستعمار فى مرحلته الأخيرة

الثورة الصناعية

ولا بد قبل أن نمضى إلى الكلام عن المرحلة الثانية من الاستعمار من تقرير بعض الحقائق التاريخية الهامة التى تعين على فهمها وإدراك طبيعتها . .

ومن هذه الحقائق أن الثورة التجارية التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق أدت بدورها إلى ثورة صناعية .

لأنه حين اتسعت الأسواق ووقعت للدول الأوربية المستعمرة الثروات الضخمة المنهوبة والقوى البشرية الهائلة التى استولت عليها من المستعمرات دفعت دفعاً إلى تغيير نظمها الانتاجية وصارت لا تقتصر فى أعمال الصناعة على ماينتجه أصحاب الحرف المختلفة فى محالهم الصغيرة والكبيرة بل تطورت بها إلى انشاء الورش الواسعة التى يشتغل فيها العمال لإنتاج بضاعة معينة ويتقاسمون فيها العمل كل فى مجال تخصصه كأن يشتغل البعض بغزل الخيوط ويعمل البعض الآخر فى نسجها وفريق ثالث فى فى صنعها وفريق رابع فى لفها .. ثم لم تلبث أن ظهرت بعض المخترعات

التى مكنت من استخدام الآلات فى الصناعة على نطاق أوسع وأشمل وكان أشهر هـذه المخترعات وأهمها المحرك البخارى الذى اخترعه الميكانيكى الإنجليزى جيمس وات فى أوائل شهر مارس سنة ١٧٧٦ فمنذ ذلك الوقت حدثت الثورة الصناعية التى قلبت أعمال الإنتاج رأساً على عقب وصار العامل الواحد يستطيع بتحريك الآلات أن ينتج كميات هائلة متماثلة من المصنوعات تفوق ما كان ينتجه بيديه أو بأدواته غير الميكانيكية أضعافاً مضاعفة .

تغيرات اجتماعية عميقة

إلا أن هذه التغيرات نفسها كانت صدى لتغيرات عميقة وتطورات ضخمة فى المجتمع نفسه .

فقبل حدوث الثورة التجارية كان يملك الدول الأوربية ويحكمها طبقة من النبلاء الإقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين ورجال الكنيسة وعلى رأسهم جميعاً الملوك .. وكانت تخضع لحكمهم وتشتغل فى ممتلكاتهم جموع الفلاحين من الاتباع .. ولم يكن أصحاب الحرف وسكان المدن التجارية التى نشأت على حدود الاقطاعيات قد بلغوا بعد من القوة ما يجعلهم يفلتون نهائياً من قبضة الاقطاعيين ..

فلما حدثت الثورة التجارية ازدهرت أعمال التجارة وصار التجار يتلقون طيبات المستعمرات ومنتجاتها ومحاصيلها ويبيعونها بأغلى الأثمان ويربحون فيها المكاسب الكبيرة ويكدسون من ذلك أكواماً من المال يودعونها فى البنوك والمصارف المالية ونشأت طائفة من المقاولين والمنظمين والوسطاء يشترون المواد الخام ويعهدون بصناعتها إلى أصحاب الحرف أو الورش ثم يتسلمون المصنوعات فيبيعونها إلى التجار وسرعان مابدأ هولاء المقاولون والمنظمون والوسطاء أنفسهم ينشئون الورش والمصانع والمعامل ويشجعون البحوث العلمية والتجريبية لاستنباط المزيد من القوى المحركة وابتكار النماذج المختلفة من الآلات والعدد وصاروا يشترون المواد الخام ويستأجرون العمال ويتخذون الوكلاء والعملاء يروجون لهم سلعهم ويبيعونها فى الأسواق الأوربية وأسواق المستعمرات .

وطبيعى أن يؤدى اتساع أعمال الانتاج الصناعى إلى نشوء الشركات الصناعية على نحو ماحدث من قبل عندما نشأت الشركات التجارية لمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة .. وصارت المصارف والبنوك تساهم بما تجمع لديها من أموال فى أعمال الصناعة وتمدها بما تحتاجه منها وتساعدها على النمو والازدهار .

طبقة جديدة قوية

وهكذا تكونت فى الدول الأوربية طبقة جديدة تملك رؤوس الأموال وتستثمرها فى أعمال الصناعة وتشترى بها الأدوات والآلات والمواد الخام والمحاصيل وتستأجر العمال وتبيع السلع المنتجة وبلغت هذه الطبقة من الثراء والقوة ماجعلها تهدد طبقة النبلاء الاقطاعيين و كبار الملاك الزراعيين .

فهى حينذاك طبقة ناشئة مزدهرة تمثل عنصر التقدم فى المجتمع وتسعى فى سبيل تدعيم كيانها إلى تمكين الانسان من السيطرة على القوى والموارد الطبيعية واستخدامها فيما يعينه على زيادة مقدراته وممكناته .

وهى حينذاك فى مكان رفيع تستطيع منه أن تتحكم فى طبقة النبلاء الاقطاعيين والملاك الزراعيين لأنها تشترى منهم محاصيلهم وتعطيهم فيها من الأثمان مالا يستطيع اتباعهم أو غيرهم من فئات الشعب أن يعطوهم مثلها .

وهى حينذاك تملك من فيض الأموال ما تستطيع به أن تشترى أراضى النبلاء والملاك الاقطاعيين أو تنتزعها لقاء القروض والديون . وأهم من هذا وذاك أن نشوء هذه الطبقة ساعد على تحرر جموع

كبيرة من الأتباع الذين اندفعوا يبيعون قدرتهم على العمل لأصحاب الصناعات المزدهرة الجديدة .

الاستيلاء على الحكم

وكانت طبقات النبلاء والإقطاعيين بمالها من سيطرة على مقاليد الأمور ونفوذ لدى الملوك والحكومات قد استطاعت فى بداية ازدهار الصناعة أن تتدخل فى أمورها بدعوى حمايتها وتشجيعها وصارت تفرض عليها القيود وترتب لها اللوائح وتشرع القوانين فلما بلغت طبقة أصحاب رؤوس الأموال أشدها وصار لها ما وصفناه من القوة والنفوذ كان لا بد أن تتغير الأمور وتتطور الأوضاع بحيث تسيطر هذه الطبقة الجديدة التى تملك أدوات الانتاج الصناعى على الحكم ويصبح لها فى شئون الدولة مكان الصدارة .

واضطرت هذه الطبقة لكى تحصل على ما تريد أن تقيم الثورات وتقودها وأن تتزعم جموع الشعب المجاهده للتخلص من ربقة الاقطاعيين .

ولما كان لبريطانيا ظروف خاصة تفردت بها عن سائر الدول الأوربية فقد سبقتها جميعاً فى هذا النوع من الثورات .

ثورة دستورية فى بريطانيا

فبريطانيا كما هو معروف ليست من البلاد ذات الأراضى الخصبة ولم تعتمد فى يوم من الأيام على منتجاتها الزراعية وحدها .. فلما حدثت الثورة التجارية وأتيح لها أن تستولى على القوى البشرية والمحاصيل والخامات من المستعمرات اندفعت إلى توسيع أعمال إنتاجها الصناعى لتبيعه فى مقابل ما تحصل عليه واستطاعت بما أحرزته من ميزات التفوق البحرى والسياسى أن تزيد من ثرواتها المالية وأن تهىء الظروف لنشأة طبقة أصحاب رؤوس الأموال وإذ استمتعت هذه الطبقة منذ البداية بقسط كبير من الحرية وقدر عظيم من التشجيع فانها لم تتعرض لمثل ما تعرضت له مثيلاتها فى الدول الأوربية الأخرى من تضييق وتحكم وتقييد لنشاطها

ومع ذلك فان تاريخ بريطانيا فيما بين ١٦٤٠ — ١٦٨٨ يدل على أن هذه الطبقة نفسها قادت ثورات وحركات دستورية واجتماعية متوالية أتاحت لها مزيدا من النفوذ فى الدولة والمشاركة فى الشئون الرئيسية للحكم

ولكن هذه الظروف المواتية التى أتاحت لطبقة الرأسماليين فى بريطانيا انتصارا سهلا نسبيا لم تتهيأ لهذه الطبقة فى فرنسا أو غيرها من الدول الأوربية .

الثورة الفرنسية خاتمة الاقطاع

وكان لابد لها من أن تقود فى سنة ١٧٨٩ ثورة دموية عنيفة من أشهر الثورات فى تاريخ الإنسان واستطاعت فى ظل شعار الحرية والأخاء والمساواة أن تحشد وراءها جموع الفلاحين وأصحاب الحرف وأهل المدن من التجار والمنتجين والصناع والمثقفين .

وكانت هذه الثورة وما أعقبها من الحروب التى قادها نابليون بونابرت هى الخاتمة الحقيقية لعصر الاقطاع فى معظم الدول الأوربية إذ قضت على المعالم الرئيسية لهذا العصر وأطلقت العنان لنشاط الطبقة الرأسمالية فى شئون الإنتاج والحكم .

وكان لذلك أثره الكبير فى تنمية الصناعة والرقى بها إلى درجة كبيرة فنشأت المصانع الضخمة التى يستؤجر فيها مئات العمال وألوفهم من رجال ونساء وأحداث يعملون بالليل والنهار لإنتاج الكميات الهائلة المتماثلة من السلع .

وصارت هذه المصانع تتنافس فى الانتاج وتجتهد فى استرضاء العملاء داخل أوربا وعبر البحار ، بتخفيض أثمان السلع حينا وتحسين مستواها حينا آخر وكان لهذا التنافس أثره الطيب فى التقدم الفنى واختراع المزيد

من الآلات واستنباط القوى المحركة كالكهرباء والوقود كالفحم ثم البترول .

المنافسة تؤدى إلى الاحتكار

إلا أن التنافس أدى بمضى الزمن إلى نتائج تلفت النظر وتثير الاهتمام .

أرأيت إلى خيول السباق كيف يسابق بعضها بعضاً فى الميدان وتبذل من الجهد العنيف ماترجو معه الكسب والنجاح ؟ وهل شهدت فرق كرة القدم حين تتبارى بعضها مع بعض لكسب الكأس والبطولة ؟

إنك تعلم أن الخيول حين تتسابق فى الميدان منها مايظل محتفظاً بقوته حتى نهاية الشوط ومنها مايسقط من الكد والتعب وسط الطريق ومنها مايخرج من الميدان منذ بداية الانطلاق .. وهكذا تترتب الخيول واحداً إثر آخر حسب قوتها وجهدها وطاقتها ..

وتعلم أيضاً أنه تجرى فى كل عام مباريات متوالية مستمرة بين فرق الكرة فى القطر الواحد وفى الأقطار المختلفة تسفر فى النهاية عن تصفية هذه الفرق وترتيبها حسب قوتها وجهدها وطاقتها فى اللعب والثبوت فى الميدان ..

والذى يحدث دائماً أن يقتصر الأمر على عدد محدود من الفرق فى القطر أو فى العالم كله ترتب على التوالى وفقاً لنتائج المباريات .

والآن . . حدث شىء مشابه إلى حد كبير فى مجال الصناعة فإن الصناعة كانت أحياناً ملكا لأفراد يشبهون الخيول أو ملكا لشركات مساهمة كفرق الكرة . . فلما جرت بينهم المنافسة العنيفة التى لايعرف فيها الأخ أخاه ولا الصاحب صاحبه أسفرت عن ثبوت المنشآت الصناعية الضخمة العاتية .

أما المؤسسات الصغيرة فأخذت تندثر وتخرج من الميدان مثل الخيول الضعيفة ، أو فرق الكرة الهزيلة .. وربما بقيت بعض المنشآت الصناعية المتوسطة فى الحجم والطاقة والانتاج ولكنها كانت تكره آخر الأمر على أن تؤثر السلامة والنجاة من وطأة المنافسة الشديدة المستمرة فصار أصحابها يسعون مضطرين إلى الارتباط بالشركات الصناعية الكبيرة يشتغلون لحسابها أو يدمجون رؤوس أموالهم فى رؤوس أموالها .

وهكذا حدث على مر الزمن أن تركزت كل صناعة فى أيدى مجموعات قليلة من الأفراد والشركات التى غالبت الاندثار وسلمت من المنافسة وثبتت رغم التضحيات الجسيمة التى تبذل لترخيص الأثمان أو تحسين المستوى الفنى ورغم الأرباح القليلة التى كانت ترتضيها كارهة كسبا للسوق والعملاء .

وهكذا أدت المنافسة الحرة إلى نقيضها وهو الاحتكار . وهذا الانتقال من النقيض إلى النقيض ظاهرة عادية تخضع لقانون عام يشمل الظواهر الطبيعية والاجتماعية وهو يعرف فى مجالات الباحثين الاقتصاديين باسم قانون التركيز . .

ولقد كان من نتائجه اتساع الانتاج فى الصناعات الضخمة وتوفير كثير من نفقاتها وبالتالى زيادة أرباحها لأن من الثابت عمليا وحسابيا أن الانتاج الكبير أقل نفقة وأكثر ربحاً نسبيا من الانتاج الصغير .

ويلاحظ أن فترة الانتقال من المنافسة الحرة إلى الاحتكار وتركيز لإنتاج فى مؤسسات قليلة استمر طوال القرن التاسع عشر فلم يقبل الربع الأخير من هذا القرن حتى كانت الاحتكارات قد استقرت وتدعمت وصارت ظاهرة اقتصادية مألوفة فى معظم الدول الأوربية وفى الولايات المتحدة الأميركية .

واتخذ التركيز صوراً متعددة تهدف كلها إلى ربط الصناعات المتقاربة وادماجها بعضها فى بعض وتنظيم أعمال الانتاج فيها وتداول السلع الناتجة عنها .

الاحتكارات التجارية

ونكن هناك شكلين رئيسيين من أشكال التركيز أولهما يعرف باسم الكارتلات أو الاحتكارات التجارية . وهى فى العادة مؤسسات تقوم المربط بين المنشآت الصناعية المتماثلة وتنظيم أعمالها التجارية وتتولى عنها بيع سلعها للمستهلكين فى الأسواق المختلفة . . ولكى تؤدى هذه المهام يعقد الاحتكار التجارى مع المؤسسات الداخلة فى نطاقه اتفاقا يتضمن : —

أولا : تحديد مناطق تحتكر كل مؤسسة بيع سلعها فيها ولا تشاركها فيها غيرها من المؤسسات المتعاقدة .

ثانيا : تثبيت الحد الأقصى لكمية انتاج كل مؤسسة .

ثالثا : تعيين سعر تلتزم به المؤسسات المتعاقدة وتسلم للاحتكار النجارى على أساسه الكميات المتفق على انتاجها .

ولقد اتخذت الاحتكارات التجارية أرقى أشكالها وأوسع نطاق لها فى الصناعات الألمانيةوخاصة صناعات التعدين كالفحموالحديدوبعض الصناعات الزراعية مثل صناعة انتاج السكر والكحول .

الاحتكارات الانتاجية

أما الشكل الثانى من أشكال التركيز فهوما ظهر خصوصا فىأميريكا

ويسمى عادة بالترستات أو الإحتكارات الانتاجية وهو من حيث التركيز أكثر تقدما لأن الاتفاق أو التفاهم بين المنتجين يصل إلى حد تداخلهم بعضهم فى بعض .

فإن كل مؤسسة من المؤسسات الصناعية أو الانتاجية تحتفظ باستقلالها الإسمى والقانونى ولكنها فى حقيقة أمرها فاقدة لهذا الاستقلال لأن الترست ، أو الاحتكار الانتاجى يقوم للربط بينها فهو وإن يكن مؤسسة مستقلة منفصلة عن سائر المؤسسات المشتركة فيه يشرف عليها جميعا وسبيله إلى ذلك أن كل مؤسسة تضع فيه جزءاً كبيراً من أسهمها المالية !

ويلاحظ أن كلا من الاحتكارات التجارية والإنتاجيه يهدف إلى القضاء على المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية أو على الأقل تنظيمها بحيث يباح لها جميعا التحكم فى الأسعار واستغلال المستهلكين .

والنوعان كلاهما يمارسان نشاطهما فى نطاق كل دولة من الدول الصناعية التى تقوم أنظمتها الانتاجية على أسس الاحتكار كما يمارسانها فى النطاق الدولى .

إلا أنه من الواضح أن الاحتكارات الإنتاجية أشد تركيزا من الإحتكارات التجارية لأنها تزيد من توثيق ارتباط المؤسسات بل إنها تدمجها بعضها فى بعض وهى لا تقتصر على تنظيم الأعمال التجارية بل تشارك بصفة رئيسية وأساسية فى أعمال الانتاج وهى بهذا الاشتراك تزيد من أرباح الصناعات التى تشرف عليها وترفع أثمان أسهم الشركات الصناعية المنضويه تحت لوائها .

ولقد قيل أن احتكار ستاندارد أويل الأميركي أكمل مؤسسة منظمة عرفت فى العالم بعد مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فهو من أقدم الاحتكارات الانتاجية فى العالم وأشهرها يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٨٢ وهناك احتكارات أميركية أخرى لا تقل عنه ضخامة وشهرة وقوة منها احتكار الصلب الذى تأسس سنة ١٩٠١ وانضمت إليه خمس عشرة شركة من شركات التعدين أهمها شركة كارنيجى واحتكار جنرال موتورز للسيارات وجنرال اليكتريك للأدوات الكهربائية ودوبونت دى نيمور للصناعات الكيماوية .

أرباح ضخمة

وليس أدل على ضخامة الأرباح التى تجنيها هذه الاحتكارات الأميركية من هذا الاحصاء الرسمى الذى يكشف عن أثر تركيز الانتاج واحتكاره فى مؤسسات قليلة لا تجاوز المائة وستتبين منه أن هذه المؤسسات الاحتكارية استطاعت فيما لا يزيد عن تسعة عشر عاما أن تضاعف رأس مالها مرتين ونصف .

السنة	قيمة أسهم رأس المال فى آخر السنة بمليارات الدولارات	الارباح التى لم توزع وأضيفت إلى رأس المال	الأرباح التى وزعت	مجموع الأباح التى وزعت والتى لم توزع	
				قيمتها بمليارات الدولارات	نسبتها إلى رأس المال الأصلى
١٩٢٩	١٠٥,٣	٥٥,١	٩,٨	٦٤,٩	٪٦٢
١٩٣٧	٩٥,٧	٤٥,٩	٥٧,٨	١٠٣,٧	٪١٠٨
١٩٤٠	٨٩,٤	٤٩,–	٧٤,٦	١٢٣,٦	٪١٣٨
١٩٤٥	٧٩,٥	٧٥,–	١٠٥,٣	١٨٠,٣	٪٢٢٧
١٩٤٧	٨٧,٥	٩٣,١	١٢٢,٤	٢١٥,٥	٪٢٤٦

البنوك تسيطر على الصناعات

إلا أن ازدهار الصناعة ورقيها واتساعها وتركيزها ما كان ليتم لولا رؤوس الأموال التى استخدمت فى تمويل المشاريع والمنشآت الصناعية .

ولقد قامت البنوك والمصارف فى هذا السبيل بدور رئيسى.. وهذه المنشآت فى أصلها خزائن كبيرة تتجمع فيها الأموال المدخرة من بعض الأرباح التى تدرها الأعمال الزراعية والتجارية والتى يراد المحافظة عليها أو إيداعها إلى حين الحاجة إليها فى الأعمال التجارية والانتاجية المختلفة ولكنها تطورت على مر الزمن إلى مؤسسات مالية تعمل على استثمار مالديها من أموال فى المشروعات المختلفة كشراء العقارات أو رهنها أو تسليف المنشآت الزراعية والتجاريه والصناعية والمساهمة فى رؤوس أموالها .

ولقد حدث فى البنوك والمصارف العديده التى نشأت منذ أواخر العصور الوسطى مثلما حدث فى الصناعة فجرى عليها قانون التركيز بنتائجه الطبيعية وادى التنافس بينها إلى اندماج بعضها فى بعض وانتهت آخر الأمر إلى عدد قليل جدا من البنوك فى كل دولة من الدول تسيطر على العملات المالية وأسواقها وتحتكرها وتتحكم فيها بما يتجمع لديها من

أرصدة ذهبية ونقدية . وزاد نفوذ هذه المنشآت المالية فى الدولة حين صار يعهد إليها باصدار العملات النقدية والأوراق المالية والاشراف على تداول العملات الجاريه .

ولما كان الشبيه يقع على الشبيه والقرين يلتحق بالقرين فقد أخذت البنوك تتخير الصناعات الضخمة المركزة لتساهم فيها بأموالها استدرارا للربح الكبير الذى يمكنها من دفع الفوائد القليلة لأصحاب الودائع وتعمل فى الوقت نفسه على كفالة الضمانات كى يكتب لها استمرار النجاح والكسب ومن ثم عملت البنوك من جانبها على تركيز الصناعات أكثر فأكثر وتدعيم احتكاراتها وسيطرتها على الأسواق بمنتجاتها وهى حين تساهم فى المشروعات الصناعية لا تكتفى بتقديم مساعداتها وضماناتها وتهيئة أسباب التدعيم والتقوية بل تعمل عامدة على أن تظل هذه الصناعات نفسها تحت اشرافها بحيث لا تفلت منها فى يوم من الأيام .

وهى تستخدم لذلك من الأساليب والوسائل ما يرغم أصحاب الصناعات أنفسهم — مهما يكن من ضخامتهم وعظم نفوذهم وسلطانهم — على الخضوع لما تطلبه منهم .

فهى تستطيع أن تمنع عنهم الاعتمادات المالية وأن تشترى معظم أسهم منشآتهم من سوق الأوراق المالية وأن تخفض أسعار هذه الأسهم وفى مقدورها دائما أن تحرم المؤسسات الصناعية المتمردة من ثقتها وائتمانها وأن تشوه سمعتها المالية لدى المتعاملين .

وهى فضلا عن ذلك تشترط على الشركات والمؤسسات حين تمدها أو تساهم فيها برؤوس أموالها أن تجعل فى مجالس إدارتها وفى الهيئات المشرفة على أعمالها مندوبين عنها لأحكام سيطرتها وضمان تنفيذ توصياتها .

مجموعة شركات شل

وأوضح مثل لهذه الحقائق ما حدث فى مجموعة شركات البترول المشهورة فى الوقت الحاضر باسم شل .

فالأصل فى هذه المجموعة هو شركة البترول الهولندية الملكية التى تأسست بلاهاى فى سنة ١٨٩٠ لاستخراج البترول من جزائر سوندا فى الشرق الأقصى ثم حصلت من الحكومة الهولندية على امتياز استخراج البترول من سومطرة ولكن مبيعاتها من البترول فى البداية لم تكن كبيرة إلى الحد الذى توقعته ... فلما أنشأت معملا لتكرير البترول فى جاوة لم تجد من المساهمين من يزيدون رأس مالها إلا بصعوبة شديدة ولكن سرعان ما استطاعت بعد سبع سنوات من إنشائها أن توزع ربحا يوازى ٥٢ ٪ من قيمة أسهمها .

وذلك يرجع فى المحل الأول إلى أنها استطاعت فى أواخر القرن التاسع عشر أن ترتبط بأكبر بنوك أوربا فى ذلك العهد وهو بنك

روتشيلد فى باريس ... فزادها ذلك تدعيما وقوة ثم سرعان ما ربطها البنك نفسه فى سنة ١٩٠٧ بشركة بريطانية كانت تعمل فى منطقة المحيط الهندى وهى شركة شل ترانسبورت آند تريدنج وصارت المؤسسة الجديدة تسمى الشركة الهولندية الملكية ـ شل وترتبط بها شركات عديدة تتوزع العمل فى استخراج البترول من ينابيعه والتنقيب عنه فى سائر أنحاء العالم وفى الصناعات البترولية المختلفة وظل بنك روتشيلد وراء هـذه المؤسسة يدفعها من نجاح إلى نجاح ويستخدم كل مالديه من نفوذ مالى وسياسى ليحصل لها على امتيازات الاستثمار ومجالات الاستغلال .

حرية الاحتكاريين

ونحن فى امثالنا العامية نقول الفلوس على كل شىء تدوس والحق أن هـذا المثل العامى البسيط أصدق ما يكون فى إعطاء صورة كاملة للاحتكار الذى يترتب على اندماج رؤوس أموال المصارف والبنوك الكبيرة فى رؤوس أموال الصناعات الضخمة فان أصحاب هذا الاحتكار صاروا أحرارا يفعلون مايشاءون ينتجون من المصنوعات مايدر عليهم أكبر قدر ممكن من الربح .. يرفعون أسعار سلعهم إلى الحد الذى يستنزفون به أكبر قدر ممكن من المستهلكين المساكين المعذبين فى

الأرض.. ويخفضون بوسائلهم الجهنمية أجور العمال والموظفين توفيرا لنفقات الانتاج واستجلابا لمزيد من المكاسب.. ويقللون القيمة الشرائية للنقود كى يبيعوا أقل المنتجات بأغلى الأثمان ثم هم يسحقون المنتجين الصغار والمتوسطين ويسدون عليهم السبل فلايتركون لهم مجالاللعمل أوالكسب إلا واغتصبوه منهم .. وهم يتحكمون فى أعمال الانتاج ويسيطرون على أدواته بحيث لا يكاد أحد فى المجتمع كله يفلت من قبضتهم البشعة الرهيبه أو يستغنى عنهم .

وقد رأيت من قبل كيف قادت طبقة أصحاب رؤوس الأموال الصناعية والمصرفية الثورات والحركات الدستورية والاجتماعية ليكون لها السيطرة على أجهزة الدولة وإدارات الحكومة .

ولكن هذه السيطرة زادت واتسعت وتدعمت واشتدت حين انتقلت الصناعة من مرحلة المنافسة الحرة إلى مرحلة الاحتكار وحدث فى مجال الأنظمة السياسية مايشبه هذا الانتقال نفسه فصار الحكم حكراً لأصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية يوجهون شئونه العامة والخاصة إلى مافيه مصالحهم وحدها .

بداية الانحدار

على أن هذا الازدهار الذى بلغ القمة لم يكن إلا بداية الانحدار إلى هاوية الحضيض .. لأن الدول الصناعية حين بلغت بانتاجها الرأسمالى على مراحله وأرقى درجاته فى أواخر القرن التاسع عشر وحين تركزت أفيها أعمال الإنتاج إلى حد بعيد وتداخلت رؤوس أموالها الصناعية والمصرفية تداخلا يقرب من التمام وصار أصحابها والمشرفون عليها يحتكرون أعمال الإنتاج الكبير ويسيطرون على أدواته ويتحكمون فى الأسواق المالية وفى الدخل القومى كله وفى الحكومات والشعوب .. لم تكن تخلو رغم هذا الازدهار من عوامل الضعف الكامنة وبواعث الاضطراب المستمرة .

أزمات متوالية

صارت هذه الاحتكارات تصاب فى فترات متقاربة بأزمات اقتصادية متوالية تهز كيانها .. فهى تنتج من السلع كميات ضخمة ولكنها لا تجد من المستهلكين اقبالا عليها لضعف قدرتهم الشرائية ولعجزهم — رغم حاجتهم الشديدة إليها — عن دفع الأثمان العالية المطلوبة وتضطر الاحتكارات إزاء ذلك إلى خفض أثمان السلع ومع ذلك تظل قدرة

المستهلكين عاجزة عن شرائها وعندئذ لا تجد الاحتكارات بدا من وقف الانتاج أو التقليل منه فتنتشر البطالة فى صفوف العمال وتنخفض مستويات الأجور وتزداد ساعات العمل .

وتفقد البنوك ثقتها فى الأسواق المالية والتجارية فلا تقدم الضمانات ولاتبدى الائتمان ولاتخصص الاعتمادات ولاتساهم فى توسيع المشروعات فتقل لذلك العملة المتداولة وتشح النقود فى أيدى الناس فلا يجدونها ليشتروا السلع المكدسة فى الأسواق .

ولقد زادت هذه الأزمات وتعددت عقب نظم الحماية الجمركية التى اتبعتها معظم الدول الأوربية وأميريكا الشمالية فى أواخر القرن التاسع عشر ثم إن الشركات التجارية التى مارست الاستعمار فى مرحلته الأولى ظلت تحتكر أسواق المستعمرات وتتحكم فى مواردها الخام وتبيعها لأصحاب الصناعات بالأسعار المرتفعة ثم تشترى منهم سلعهم بأسعار لاترضيهم لتبيعها إلى سكان المستعمرات وبلاد الشرق بأثمان عالية تجلب لها الأرباح الضخمة .

وأهم من هذا وذاك أن أرباح أصحاب رؤوس الأموال من المشاريع الإنتاجية المختلفة أتاحت لهم بمضى السنين تكديس فيض من رؤوس الأموال العاطلة التى لم يجدوا السبيل إلى استثمارها فى مشاريع جديدة .

الزحف الاستعماری

محالفات اقتصادية وعسكرية وسياسية
للسيطرة على العالم وتقسيمه إلى مناطق
نفوذ سياسى واستغلال اقتصادى

بدء المرحلة الثانية من الاستعمار

فكيف يخرج الاحتكاريون الصناعيون والماليون من هذه الأزمات ؟ كيف يصرفون هذه الأكداس المتراكمة من سلعهم؟ وكيف يحصلون على المواد الخام بأثمان رخيصة تمكنهم من تقليل نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح ؟ أين يستثمرون الفائض من رؤوس أموالهم ؟

هذه الأسئلة لم يكن لها عند الاحتكاريين إلا جواب واحد ... الاستعمار ! وقال أنصارهم من الباحثين والكتاب أن الاستيلاء على المستعمرات وتوسيع نطاقها واستغلال أسواقها ومواردها الخام وقدرات أهلها على العمل وتصدير رؤوس الأموال الفائضه لاستثمارها فى المشاريع الخاصة كفيل كله بحل العقد التى استعصت على الحل فى الدول التى سيطر عليها الاحتكاريون .

وهكذا بدأت المرحلة الثانية من الاستعمار على أيدى الاحتكاريين الصناعيين والماليين بعد أن أتم الاحتكاريون التجاريون المرحلة الأولى .

تصدير رؤوس الأموال — أشكاله الرئيسية

وبدأ تسابق الدول ذات الصناعات المتقدمة والمؤسسات الاحتكارية الوطيدة فى تصدير رؤوس أموالها إلى المستعمرات والبلاد المتخلفة وشرعت الاحتكارات المحلية فى كل دولة تتنافس مع غيرها منافسة عنيفة عاتيه لتتخذ مكانها فى الأسواق العالمية وفى بلاد المواد الخام .

واتخذ تصدير رؤوس الأموال أشكالا رئيسية ثلاثة : .

١ — تقديم القروض المالية للحكام والحكومات وإنشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة بضمان السلع والمحاصيل والمنتجات ورهن الأراضى والأملاك والعقارات

٢ — استثمار رؤوس الأموال المصدرة فى تنفيذ مشاريع المرافق العامة (الرى — الإضاءة — توصيل مياه الشرب — السكك الحديدية — التلغرافات والتليفونات — الخ) مع الحصول على الضمانات والامتيازات والتسهيلات والإعفاءات من جانب الحكام والحكومات

٣ — إنشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التى تعطى امتيازات الاستثمار وتقدم لها ضمانات الاحتكار والإعفاءات من الضرائب الجمركية والداخلية والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورؤس الأموال حينما تراه فى مصلحتها الخاصة .

الشرق الأوسط نموذج واضح

ولعل أوضح صورة لهذه الاشكال الرئيسية الثلاثة يمكن استمدادها من تاريخ بلاد منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة .

فعند ما تولى سعيد حكم مصر في سنة ١٨٥٤ عرض عليه صديق صباه الفرنسى فرديناند دى لسبس مشروع شق قناة السويس فوقع له عليه بالموافقة دون أن يعرف شيئا مما فيه .. فلما مات في سنة ١٨٦٣ ترك ديونا على مصر تبلغ حوالى اثنى عشر مليونا من الجنيهات أقرضها له أصحاب المصارف الأوربية ليشترك بمعظمها في تنفيذ مشروع القناة واستفادوا بذلك بدل الربح ربحين : فائدة القرض وفائدة استغلال رأس المال المصرفى في تنفيذ المشروع .

وتولى اسماعيل حكم مصر وقد كان مستهترا في حياته الخاصة لايعبأ بمصالح البلاد والشعب ولا يعنيه من مصائرها شيئا فوجد فيه أصحاب رؤوس الأموال المصرفية والصناعية بغيتهم فصاروا يعرضون عليه مشاريعهم وحصلت الشركات الأوربية المختلفة منه خلال اثنى عشر عاما في أول عهده بالحكم على امتيازات بشق ثمانية الآف وأربعمائة ميل من قنوات الرى ومد أكثر من تسعمائة ميل من السكك الحديدية وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق وانشاء أربعمائة وثلاثين من الكبارى وإصلاح

ميناء الإسكندرية وبناء أرصفة ميناء السويس وإتمام خمسة عشر فنارا وإقامة أربعة وستين مصنعا للسكر وزيادة الأراضى القابلة للزراعة بمقدار مليون ونصف مليون فدان وتمهيد الطريق إلى الهرم وبناء الكثير من المبانى الحكومية والقصور الخاصة .

وهى كلها كما ترى مشاريع ذات صبغة عامة تنفذ فى أغلبها لحساب الحكومة وبضمانها وهى تستهدف — فى وضوح — إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية والممرات المائية والبرية واعداد الموانىء البحرية وتيسير وسائل المواصلات والنقل .

والغرض من ذلك كله لا يخفى فهو تهيئة الوسائل اللازمة لنقل المواد الخام من مواردها إلى البلاد الصناعية ثم ردها سلعا مصنوعة تباع فى البلاد التى أخذت منها !

٢٠٠ مليون جنيه للسيطرة على مصر

ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع ورط اسماعيل مصر وشعبها فى سياسة الاقتراض فسرعان ماوجد نفسه بعد عام واحد من توليه حكم مصر يقترض من بنك فرولنج وجوشن البريطانى ٥٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ليسدد ديون الحكومة وينفذ بعض التزاماتها لمشروع قناة السويس

الفرنسى . . ثم عاد إلى البنك البريطانى نفسه بعد عامين يقترض ثلاثة ملايين من الجنيهات ولم يلبث أن لجأ إلى دائن جديد هو بنك أوبنهايم البريطانى فاقترض منه ١١٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيه لم يقبض منها فى الحقيقة بعد خصم الفوائد والعمولة غير ٧٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه .

وحدث حينذاك أن انتهت الحرب الأهلية فى أمريكا وعادت تتاجر فى قطنها مع بريطانيا وأحست مصر بكساد قطنها بعد رواج وانخفاض ثمنه بعد ارتفاع وحدثت أزمة فى الاقتصاد المصرى فانتهزت شركة بيشوفشايم الفرصة السانحة فى سنة ١٨٧٠ لتقنع اسماعيل بانشاء صناعة السكر تكون حكرا للحكومة وتستفيد منها ربحا يعوضها عن خسارتها فى القطن .: وأقرضته لذلك سبعة ملايين جنيه لم يقبض منها إلا خمسة وعاونته فى إنشاء مصانع السكر لتجنى منها ربحا آخر ...

وعندما أغراه صمويل بيكر البريطانى بفتح السودان للحصول منه على مافيه من ذهب اقترض نصف مليون جنيه دفع منه للرحالة البريطانى الذى قاد الحملة عشرة آلاف جنيه .. وتكاثر أصحاب الديون فأراد المدين أن يسد للدائنين ما عليه فاقترض من بنك أوبنهايم البريطانى عشرين مليونا من الجنيهات هى فى أصلها قبل خصم الفوائد والعمولة اثنين وثلاثين مليونا من الجنيهات !.

وأحس المقاولون الأوربيون والمرابون وعملاء البنوك الأوربية

ووكلاؤها أن الحكومة المصرية صارت غنيمة لكل أن ينهب منها مايشاء فراح الجميع يعرضون على اسماعيل القروض الصغيرة والكبيرة ويقدمون له المشروعات ويبدون الاستعداد لتنفيذها بشرط ضمان الحكومة المصرية ..

وهكذا بلغت ديون مصر من القروض الأجنبية فى سنة ١٧٧٦ واحدا وتسعين مليونا من الجنيهات لم يستطيع اسماعيل أن يدفع فوائدها كلها وهى حينذاك أربعة ملايين من الجنيهات سارعت الحكومة البريطانية إلى اقتراضها من بنك روتشيلد لتشترى بها أسهم مصر فى مشروع قناة السويس .. وأخذ اسماعيل ثمن الأسهم ليدفعه سداد للفوائد !

أضف إلى هذا أن رؤوس أموال أجنبية أخذت ترد إلى مصر لاستغلالها فى مشروعات استثمار خاصة وحصلت على امتيازات وضمانات احتكار لاستخراج مافى المناجم المصرية من معادن مختلفة ولتوسيع رقعة الأراضى القابلة للزراعة وتقسيمها وبيعها وتنفيذ مشروعات الرى اللازمة لها وزراعة المحاصيل المطلوبة للصناعات والأسواق وأنشئت لهذه الأغراض شركات هى فى حقيقة أمرها فروع من شركات احتكارية كبيرة فى الدول الاستعمارية .

وكذلك افتتحت فروع عديدة لمصارف وبنوك أوربية مختلفة

لاستثمار رؤوس أموالها فى التسليف على الأملاك والعقارات وأراضى البناء وتقديم القروض لفروع متعددة من الانتاج والأعمال المتصلة به.

وتقدر قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التى استثمرت فى مصر خلال الفترة ما بين ١٨٥٠ — ١٩١٤ بمائتى مليون جنيه أو يزيد صار لها السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى كله ومن ثم على مصر نفسها.

مؤسسات استعمارية بأسماء وطنية

ومثل هذا حدث أيضاً فى تركيا والبلاد الشرقية والإسلامية التابعة لها حينذاك وفى منطقة البلقان فإن تصدير رؤس الأموال المالية والصناعية أنصب على تشغيلها فى أنشاء شبكة واسعة النطاق من الطرق والممرات المائية والبحرية والسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية فمثلا استطاعت الشركات الفرنسية أن تحصل من الحكومة العثمانية فى سنة ١٨٦٨ على امتياز انشاء الخط الحديدى الذى يربط بين اسطنبول وسالونيكا من ناحية وبين خطوط السكك الحديدية الموجودة حينذاك وسط حوض نهر الدانوب من ناحية أخرى كما حصلت المؤسسات الألمانية التى يموّلها البنك الألمانى على امتياز انشاء الخطوط الحديدية فى بلاد البلقان التابعة للحكومة العثمانية فلما فرغت منه سنة ١٨٨٦ أمكنها إغراء سلطان العثمانيين بمد السكك الحديد إلى أنقرة وتأسست شركة

لهذا الغرض باسم شركة الأناضول للسكك الحديدية واشتركت رؤوس الأموال البريطانية فيها بمقدار الربع وعين مدير بريطانى فى مجلس إدارتها المؤلف معظمه من الألمان واستطاعت هذه الشركة التى تضم رؤوس أموال بريطانية وألمانية أن تحصل بعد ذلك بخمسة أعوام على امتياز بمد الخط الحديدى فيما بين قونية وحلب والموصل وبغداد ورأت أن تشرك معها رؤوس الأموال الفرنسية فى هذا المشروع الجديد مناصفه ثم أنشئت فيما بين ١٩١٣ – ١٩١٤ شركة بغداد للسكك الحديدية برؤوس أموال بريطانية وألمانية لمد الخطوط الحديدية إلى منطقة الخليج الفارسى .

وهناك نوع آخر من المشروعات يتضح فيه تصدير رؤوس الأموال المصرفية بأجلى صورة .. فقد استطاعت البنوك الفرنسية والبريطانية أن تحصل فى سنة ١٨٦٣ على امتياز بإنشاء البنك العثمانى الذى احتكر إصدار الأوراق المالية والنقدية فى الدولة العثمانية وافتتح له فروعا فى معظم البلاد التى كانت منضوية تحت لواء تركيا وأخذ يمارس جميع أعمال البنوك وأهمها التسليف على المشاريع التجارية والزراعية والصناعية والمساهمة فيها .

وينبغى أن نلاحظ هنا أن أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية والأوربية قد سموا مؤسستهم المالية باسم البنك العثمانى لأن

من عادتهم دائما أن يسموا مؤسساتهم وشركاتهم وبنوكهم التي ينشئونها في البلاد التي يستغلونها بأسماء وطنية محلية خداعاً لأهل البلاد وأيهاما بأن هـذه المؤسسات وطنية لحما ودما ينبغى الحرص عليها والدفاع عنها كثرات وطني عظيم !

ولـكن تصدير رؤوس الأموال المصرفية والصناعية المندمجة بعضها في بعض لم يقتصر على بلد واحدة أو منطقة واحدة بل شمل العالم كله ..

ذلك أن الاحتكارات المحلية في كل دولة استعمارية سعت سعيا حثيثا إلى الاستيلاء على الأسواق العالمية والسيطرة على موارد المواد الخام في كل مظانها واقتضاها هذا السعى التنافس المرير فيما بينها جميعاً .

المحالفات الاقتصادية

وأنت تذكر أن المنافسة الحرة تؤدى إلى نقيضها وهو الاحتكار وفقا لقانون التركيز .

ولهذا سرعان ما تداخلت الاحتكارات بعضها في بعض وترابطت وعقدت المحالفات الإقتصادية وأنشأت الإحتكارات التجارية والانتاجية على نطاق دولى ينتفي معه طابعها المحلى التي كانت تتسم به قبل دخولها في هذه المنافسة العالمية .

فلما تم لها هذا التركيز والاندماج والتداخل فى نطاق دولى واسع أخذت تتوزع الأسواق العالمية وتتقاسم الموارد الخام والخيرات الزراعية كل حسب رأسماله وقوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

الحظ السعيد والتعاسة المضنية !

ومن أطرف نماذج التنافس الذى جرى بين الاحتكارات فى النطاق الدولى ثم تداخلها بعضها فى بعض ماحدث بين احتكار ستاندارد أويل الأمريكى ومجموعة شركات شل الهولندية البريطانية التى يموّلها فرع بنك روتشيلد الفرنسى .

فقد أرادت الشركات الأمريكية أن تقهر مجموعة الشركات الهولندية البريطانية فخفضت سعر بترولها وباعته بأثمان لا تكاد تفى بتكاليف انتاجه وأغرقت به الأسواق فى جميع البلاد الأوربية ولكن شركات شل استطاعت أن تقاومها فى هذا المجال بضع سنوات ثم انتقلت المعركة إلى أسواق منطقة الشرق الأقصى وفى أرض الصين بالذات ففى أواخر القرن التاسع عشر وزعت شركات ستاندارد أويل بالمجان على أهالى الصين مئات الألوف من مصابيح البترول التى كتب عليها عبارة «حظ سعيد» وهى عبارة يرددها الصينيون حينذاك ويتفاءلون بها فسرعان ما أقبلوا على هذه المصابيح يشترون البترول الأمريكى ويستخدمونه فيها للاستضاءة وأوشك الاحتكار الأميريكى أن يستولى على

سوق الصين الضخم الذى يضم أربعمائه مليون أو يزيد من السكان !

ولكن شركات شل تطلعت إلى هذا السوق الكبير فاستخدمت للاحتكار الأمريكى الأساليب التى استخدمها ضدها فى أسواق أوربا وصارت تبيع البترول للصينيين بنصف الثمن الذى تبيعهم به إياه شركات ستاندارد أويل .. وأخذ الصينيون يستخدمون بترول الشركات البريطانية الهولندية فى المصابيح التى وزعتها عليهم الشركات الأمريكية ! ودارت بين الفريقين منافسة عنيفة فى تخفيض الأثمان وكتب لشركات شل فيها الغلبة لأنها كانت تستخرج البترول من سومطره وهى قريبة من الصين بينما كانت الشركات الأمريكية حتى ذاك الوقت تستخرجه من أراضى أمريكا نفسها وتتكلف فى سبيل نقله إلى أسواق الصين نفقات كبيرة

ورأى الفريقان أن المنافسة ضارة بهما كليهما ولا يستفيد بها غير المستهلكين ووجدا أن أرباحهما قلت وتدهورت فقررا التفاهم معا وعقدا حلفا اقتصاديا أو احتكارا تجاريا فى سنة ١٩١١ اقتسما بموجبه أسواق الشرق الأقصى كلها مناصفة وعندئذ رجعت أثمان البترول إلى الارتفاع وعادت الأرباح إلى التزايد واشتدت وطأة الغلاء فى أسعاره على الشعوب الأسيوية وانقلبت عبارة الحظ السعيد إلى تعاسة مضنية !

على أن هاتين المجموعتين الرئيسيتين من احتكارات البترول لم تقتصرا على اقتسام الأسواق فى القارة الأسيوية بل توالت بينهما الاتفاقات والعقود وصارتا تشتركان مع مجموعات أخرى مماثلة من الشركات الاحتكارية مثل الشركة الانجليزية الايرانية وسوكونى ڤاكوم وتكساس وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ونفط الخليج الأميركية فى اقتسام ينابيع البترول وأسواقه فى العالم كله .

بترول الشرق الاوسط

وإليك هذه الحقائق بالأرقام التى أوردها تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات الشرق الأوسط فى مارس سنة ١٩٥٣ وذكر عنها أنها أرقام تقريبية لا تدل على الحقيقة كاملة لأن الشركات درجت على ألا تذكر الحقائق عن آثار استغلالها البشع لثروات الشعوب وستتبين من الجدول التالى أن إنتاج البترول من بلاد الشرق الأوسط ونسبته المئويه للانتاج العالمى فى تزايد مستمر سريع .. وستلاحظ إن إنتاج إيران من البترول الخام خلال عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ تناقص نظرا للاضطرابات التى حدثت فى صناعته عقب تأميم البترول وما ترتب عليه من نزاع لا تزال إيران تعانى آثاره الاقتصادية والسياسية .

إنتاج البترول الخام فى الشرق الأوسط مقدرا بألوف الأطنان

السنة	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
البحرين	١١٣٨	١٠٩٩	١٤٩٦	١٥١١	١٥٠٨	١٥١٠
مصر	٢٢٦	١٢٨٢	١٨٨٦	٢٤٣٤	٢٣٣٢	٢٣٢٠
ايران	١٠٣٥٩	١٩٤٩٧	٢٥٢٧٠	٣٢٢٥٩	١٦٨٤٤	١٣٥٠
العراق	٤٢٩٨	٤٦٨٠	٣٤٢٧	٦٤٧٩	٨٣٥١	١٨٠٠٠
الكويت	—	٨٠٠	٦٤٠٠	١٧٢٩١	٢٨٣٢٧	٣٧٩٠٠
قطار	—	—	—	١٦٣٦	٢٣٧	٣٣٠٠
الحجاز	٦٧	٨٢٠	١٩٢٦٠	٢٦٩٠٤	٣٧٤٧٦	٤٠٧٠٠
تركيا	—	—	٢	١٧	١٩	٢٠
مجموع انتاج الشرق الأوسط	١٦ ٨٨	٣٥٥٥٨	٥٧٧٤١	٨٨٤٤٠	٩٧٢٢٧	١٠٥٠٠٠
مجموع إنتاج العالم كله	٢٨٢٠٠٠	٣٧٨٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٥٩٢٠٠٠	٦٢٢٠٠٠
النسبة المئوية لإنتاج الشرق الأوسط.	٥و٧	٩و٤	١٢و٣	١٦و٨	١٦و٤	١٦و٩

زيادة هائلة في الاستغلال !

ولقد اقترنت هذه الزيادة المستمرة في استغلال منابع البترول التي تزخر بها بلاد الشرق الأوسط بزيادة مماثلة في تصدير رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاحتكارات التي تستغل هـذه الثروات الضخمة وتستثمرها لحسابهـا بحيث ارتفعت رؤوس الأموال المصدرة فيما بين ١٩٢٥ — ١٩٥٢ من مائة مليون دولار إلى بليون وتسعمائة مليون دولار . . ويقدر الخبراء الاقتصاديون للأمم المتحدة أن رؤوس الأموال البريطانية تمثل ٥١ ./. من مجموع رؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة في صناعة البترول بالشرق الأوسط وتمثل رؤوس الأموال الأمريكية ٤٠ ./. أما التسعة الباقية من المائة فتختص بها رؤوس أموال أجنبية مختلفة ومحلية !

وليست هذه الأمثلة التي أوردناها إلا نموذجا للمحالفات الاقتصادية المتمثلة في الاحتكارات التجارية والإنتاجية التي تتوزع الأسواق وموارد الخامات الأولية في مختلف الصناعات والمجالات الإنتاجية والإستغلالية في العالم كله .

الاستعمار يقسم العالم

ولكن اقتسام الاحتكارات التجارية والانتاجية للأسواق العالمية وموارد الخامات الأولية لا يتم فى سهولة ويسر ولا يجىء نتيجة التنافس التجارى فحسب بل هو يرتبط ويقترن ويتدعم بتقسيم العالم إلى مناطق استغلال ونفوذ تتوزعها الدول الإستعمارية فما بينها .

فإن الاحتكارات تستغل نفوذها فى الحكومات وسلطانها عليها وتتخذمنها أدوات طبيعية وتدفعها لاستخدام قواتها العسكرية ومقدراتها السياسية للضغط على البلاد التى يراد استغلالها وفتح أسواقها واحتكار خاماتها الأولية ومحاصيلها الزراعية .

والواقع أن تقسيم العالم فيما بين الدول الاستعمارية بدأ منذ المرحلة الأولى فى الاستعمار الحديث واستمر خلالها بحيث يمكن القول أن ما حدث فى المرحلة الثانية للاستعمار لم يكن إلا إتمام هذا التقسيم وتدعيمه والتوسع فيه . . وسنعرض عليك فيما يلى بعض النماذج الرئيسية لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ واستغلال . .

أميريكا فى طريق الاستعمار .

فعندما بدأ الزحف الاستعمارى الجديد فى أواخر القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأميريكية قدقامت بحركتها الاستقلالية وأعلنت

فى وثيقة استقلالها يوم ٤ يولية سنة ١٧٧٦ أن الناس خلقوا متساوين مزودين بحقهم الذى لا ينكر فى الحياة والحرية والبحث عن السعادة وعددت المآسى التى أحدثها الاستعمار البريطانى فذكرت منها الامتناع عمداً عن سن القوانين الضرورية التى تعود على الشعب بالنفع العام ووضع العراقيل لمنع البرلمانات المنتخبة من ممارسة نشاطها النيابى وفرض الضرائب المرهقة دون مشورة السكان والاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة على نفقة الشعب ! .

فلما تخلصت أمريكا من تبعيتها للامبراطورية البريطانية أخذت تشق طريقها إلى الوجود دولة ذات سيادة وشرعت تحتفظ لنفسها بثرواتها ومحاصيلها ومعادنها وتنشىء صناعاتها الخاصة وأساطيلها التجارية وتمارس التجارة لحسابها وبدأت تزدهر وتزداد غنى وثراء ولم تلبث أن وقفت مع الدول الاستعمارية الأوربية جنبا إلى جنب وسارت فى طريق الاستعمار أشواطا بعد أشواط حتى صارت الآن رأس الدول الاستعمارية جميعاً !

وبهذا لم يبق لبريطانيا من مستعمراتها الرئيسية العديدة التى أنشأتها فى أمريكا الشمالية سوى كندا . . واضطرت الحكومة البريطانية إزاء مالمسته من امتداد تيار الثورة الأميريكية إليها فيما بعد أن تمنحها فى سنة ١٨٦٧ استقلالها الذاتى وأن تستبقيها بهذا الوضع ضمن ممتلكات

التاج البريطانى . . وكانت كندا أول المستعمرات البريطانية التى اتبع معها هذا النظام المعروف باسم نظام الدومينيون .

وكانت هذه التطورات التى وقعت فى أميريكا الشمالية مما دفع بريطانيا إلى أن تزيد توسعها الاستعمارى فى أقاليم القارة الأسيوية عامة والهند خاصة وفى القارة الاسترالية ونيوزيلندة وفى القارة الافريقية .

وانتهزت فرصة انشغال فرنسا فى ثورتها والحروب التى أعقبتها مع الدول الأوربية لكى تدعم نفوذها وتوسعها فى تلك الأقاليم والمناطق والقارات .

امبراطورية فكتوريا فى الهند

واستطاعت خلال خمس وعشرين سنة فيما بين ١٨٠١ — ١٨٢٦ أن تغزو كثيراً من ولايات الهند وتستولى عليها بالحروب وترغم الحكام المنغوليين المقهورين على توقيع المعاهدات بفرض الحماية البريطانية على بلادهم !

ولما خشيت بريطانيا أن تقوم فرنسا مع روسيا القيصرية حينذاك بعمل مشترك لغزو الهند وانتزاعها منها بادرت فبسطت حمايتها العسكرية على إقليم البنجاب وأفغانستان واستولت على إقليم نيبال فى شمال الهند وبلاد الملايو وبورما فى شرقها .

وكانت الشركة البريطانية للهند الشرقية هى التى تدير هذه الأقاليم والبلاد وتمارس فيها من نظم الاحتكار والاستبداد ما أثار شعب الهند ودفعه إلى تشديد مقاومته الوطنية وأوشك هذا الشعب المجيد أن يطرد عملاء الاستعمار البريطانى من بلاده لولا أن سارعت الحكومة البريطانيه فحلت الشركه البريطانيه فى سنه ١٨٥٨ وتسلمت الهند وأعلنت ضمها نهائياً إلى ممتلكات الامبراطورة فيكتوريا ملكة بريطانيا (العظمى) حينذاك وصارت شبه القارة الهندية وما جاورها من أقاليم مستعمرات بريطانيه وفقدت هذه البلاد العريقه فى الحضارة والاستقلال سيادتها الوطنيه .

حرب الأفيون

وكانت الشركة البريطانية قد استطاعت أيضاً أن تحتكر معظم التجارة مع الصين ووجدت فى الأفيون خاصة بضاعة رائجة تدر عليها أضخم الأرباح والمكاسب فضلا عن أنها اتخذت منه عمداً وسيلة من أشد الوسائل فتكا بالأبدان والعقول وقضاء على روح المقاومة والكفاح فى ذلك الشعب الصينى الذى أطلق عليه المستعمرون اسم « الخطر الأصفر » .

وبلغ من إجرام الشركة البريطانية فى هذا السبيل أنها خصصت لاستنبات الأفيون مناطق فسيحة فى أقليم البنغال الخصيب واستمرت

الشركة تهربه إلى الصين وتدخله إلى أقاليمها سراً وجهرا وتحتال لذلك بمختلف الأساليب لكى تبيعه للشعب الصينى بغية تخدير أعصابه وتضييع عناصر القوة فى كيانه الوطنى الضخم وتمهيداً لغزو بلاده وضمها إلى ممتلكات بريطانيا على نحو مافعلت بالهند والملايو وبورما .

وأدرك حاكم أقليم كانتون حينذاك الخطة المبيتة وعرف ماتنطوى عليه المؤامرة الغادرة فأعلن «أن تجارة الأفيون أشد عدوانا على الإنسانية من تجارة الرقيق » ورأى أن حماية وطنه وشعبه من هذا الخطر الداهم تستلزم تحريم هذه التجارة فصادر شحنة من شحنات الأفيون التى كانت الشركة تنوى تهريبها إلى أراضى الصين رغم القانون !

عندئذ تحركت بريطانيا «العظمى» لحماية التجارة المحرمة وأرسلت الملكة فيكتوريا جيشاً من جيوشها العديدة لمحاربة الصين وانتهت حرب الأفيون بعد عامين باستيلاء بريطانيا منذ سنة ١٨٤٢ على جزيرة هونج كونج واتخذت منها مستعمرة ضمتها إلى ممتلكاتها وواصلت منها تجارة الأفيون فبلغ ما صدرته من هذه المادة المخدرة السامة إلى الصين فى سنة ١٨٥٠ اثنين وخمسين ألفاً من صناديق الأفيون ربحت منها خمس دخلها كله فى ذلك العام !

ولا تزال هذه المستعمرة ملكا لبريطانيا وهى تتخذ منها فى أيامنا هـذه مركزاً تجاريا لتوريد بضائعها وبضائع كافة الدول إلى الصين .

وبمثل هذه الأساليب أيضاً توسعت بريطانيا فى القارة الأسترالية وفى نيوزلند وغيرها من جزر وأقاليم تلك المنطقة .

استعمار فرنسا للهند الصينية

وما فعلته بريطانيا بالهند فعلت فرنسا مثله بالهند الصينية ففى بداية القرن الثامن عشر استطاعت الشركة الفرنسية للهند الشرقية ان تقيم لها بعض المراكز التجارية والمستعمرات الساحلية فى تلك البلاد الخصيبة الغنية ولكنها لم تستطع ان تستولى عليها لانها كانت لاتزال مملكة تابعة للصين التى يحكمها فى ذلك الوقت اباطرة المنغول .

فلما لمس سكان تلك البلاد اساليب المستعمرين الفرنسيين وادركوا حقيقة مؤامراتهم قاوموهم اشد المقاومة وقرر أحد حكام الهند الصينية فى سنة ١٨٢٥ طرد العملاء الفرنسيين وصنائعهم من المبشرين الدينيين واستمرت الحرب سجالا بين المستعمرين والسكان الوطنيين .

وحدث فى اعقاب حرب الأفيون ان تحرشت سفينة بريطانية بالسلطات الصينية فى أحد الموانى .. وكان الغرض من ذلك التمهيد لغزو الصين . . ولما كانت الصين تبلغ من الضخامة والإتساع حدا كبيرا فقد تحالفت بريطانيا وفرنسا على القيام بحملة مشتركة على تلك البلاد .

وأرسلت الدولتان الاستعماريتان أسطولا يتألف من مائتين وخمسين سفينة تحمل عشرين ألف جندى واستغرقت الحرب عامين استطاعت قوات الغزاة ان تنزل خلالهما فى بكين عاصمة الصين وعلى بعض سواحلها واضطرت الحكومة الصينية فى سنة ١٨٥٠ أن تعقد مع الدولتين الأستعماريتين معاهدة تبيح لهما الامتيازات التجارية والاستغلالية والسياسية .

وانتهزت فرنسا الفرصة السانحة فانزلت بعض قواتها على سواحل آنام وفى سنة ١٨٥٨ ضرب الاسطول الفرنسى سواحل الهند الصينية واستمرت الحملات العسكرية الفرنسية تتوالى على تلك البلاد وتحتلها إقليما بعد إقليم وولاية بعد ولاية وترغم حكامها المحليين على عقد معاهدات الحماية وتولى عليها الحكام الفرنسيين فما أن جاءت سنة ١٨٩٩ حتى كانت الهند الصينية باسرها مستعمرة فرنسية .. ولا تزال فرنسا حتى اليوم تقاتل

الثوار الوطنيين وتشن عليهم الحرب منذ سبع سنوات لتستبقى هذه البلاد فى قبضتها .

هولندة وجزر الهند الهولندية

والأمر بالمثل فيما فعلته هولندة بالبلاد التى جرت العادة على تسميتها بجزر الهند الهولندية فقد ظلت هولندة تمارس فيها أساليب القهر والعدوان وتشن على أهلها الحروب تلو الحروب وتحتال للتغلب عليهم واحتلال بلادهم وضمها إلى الممتلكات والمستعمرات الهولندية بكافة أساليب الغش والخداع والوقيعة !

أمريكا تحتكر بركات الحضارة

ونترك القارتين الآسيوية والاسترالية وما بينهما من أقاليم وجزر لننظر فى أمر دولة الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية وهى التى أعلنت فى وثيقة استقلالها أن الناس جميعاً ولدوا متساوين مزودين بحقهم فى الحياة والحرية والبحث عن السعادة .

حدث فى سنة ١٨٢٣ أن أعلن الرئيس الأمريكى مونرو أن القارتين الأمريكتين يجب ألا تكونا بعد هدفا للاستعمار الأوربى

وأن أميريكا للأميريكيين ولا شأن لأوربا أو العالم القديم بما يدور في العالم الجديد !

ويشبه أحد الكتاب الأميريكيين الرئيس مونرو في ذلك الإعلان برجل البوليس حين يشهر سلاحه في وجه اللصوص ويطلب منهم أن يرفعوا أيديهم .

والواقع أن ماأريد بهذا الإعلان هو أنهاء سيطرة أسبانيا على مستعمراتها في القارة الأميريكية الجنوبية وأرجاع الدول الأوربية الأخرى — وخاصة بريطانيا — عن محاولاتها للحلول مكان أسبانيا في هذه القارة .

فإن الولايات المتحدة صارت تعتبر قارة أميريكا الجنوبية والبلاد والجزر التي تتوسط بين القارتين الشمالية والجنوبية مجالات طبيعية لتوسعها الاستعماري .

وكانت أميريكا الشمالية قد استطاعت خلال حروب نابليون أن تدعم نفوذها التجاري في قارة أميريكا الجنوبية وفي جزر البحر الكاريبي وانتهزت فرصة الضعف الشديد الذي أصاب أسبانيا فبدأت سلسلة من الحروب وأخذت تدبر المؤامرات وتمارس الضغط السياسي وتدعم الاستغلال والتغلغل الاقتصادي وتشجع الحركات الوطنية لتخرج هذه

البلاد نهائياً من سيطرة أسبانيا لتقع فى أيديها وأمكنها بذلك كله أن تستولى على جزر البحر الكاريبى مثل كوبا وبرتريكو وتحصل على الامتيازات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى تكفل لها السيطرة التامة على قارة أميريكا الجنوبية بأسرها .

ولكن الولايات المتحدة الأميريكية لم تقنع بالتوسع فى بلاد القارة الأميريكية الجنوبية . بل استطاعت أيضا أن تنتزع من أسبانيه مستعمراتها فى جزر الفيليبين وصار لها فى أقاليم القارة الآسيويه مستعمرة تضارع فى اتساعها وخصوبتها وغناها مستعمرات الدول الأوربية الأخرى .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية كلما سيطرت على بلد من بلاد أميريكا الجنوبية وبسطت عليها نفوذها الاقتصادى والسياسى والعسكرى وتحكمت فى شؤنها الداخلية والخارجية أو استولت على جزيرة من جزر البحر الكاريبى الذى يفصل مابين القارتين الشمالية والجنوبية تعلن أنها مافعلت ذلك كله إلا لتحرير شعوب تلك البلاد من الاستعمار وللدفاع عن الحرية والامن والسلام !

ومن طريف مايروى أنه حين احتلت أميريكا جزيرة بورتريكو فى سنة ١٨٩٨ أصدر الجنرال الأمريكى مايلز بيانا إلى سكانها يقول لهم

فيه باسم الحكومة الأمريكية « أننا لم نحضر لنعلن الحرب على شعب هذا البلد الذى ظل مئات السنين يرزح تحت وطأة الأسبان بل على العكس جئنا لنحميكم ونحمى لكم ممتلكاتكم ونزيد رخاءكم ونضفى عليكم حصانات النظم الحرة لحكومتنا الأمريكية وبركاتها »

فلما سمع مارك توين — وهو كاتب أميريكى يرتفع إلى مصاف الكتاب العالميين — بهذا البيان ضحك ساخرا وكتب الأديب العظيم قطعه أدبية رائعة عنوانها « إلى الإنسان الجالس فى الظلام ! » استهزأ فيها بما سماه « بركات احتكار الحضارة ! » وقال لابد أن هذا الإنسان الجالس فى الظلام سيقول لنفسه أن هناك شيئا غريبا لايمكن تعليله .. ولابد من أن هناك قارتين أميريكيتين إحداهما تطلق الأسير من عقاله والأخرى تنقض على الحرية الجديدة الممنوحة للاسير وتسلبها منه ثم تفتعل الشجار معه لغير سبب وسرعان ماتقتله لتنتزع منه أرضه !

تقسيم القارة الافريقية

ماذا كان خط القارة الأفريقية من هذا التقسيم ؟

ذكرنا من قبل أن المرحلة الأولى من الاستعمار اقتصرت فى هذه القارة على إنشاء المراكز لتجارة الرقيق والقواعد البحرية لتموين

السفن بالوقود والأغذية على طول السواحل الغربية والجنوبية والشرقية .

ولقد ظل الحال كذلك حتى أوائل القرن التاسع عشر ولم يكن المستعمرون الأوربيون حتى ذلك الوقت يجدون فى أنفسهم الجرأة على التوغل داخل القارة الأفريقية خشية أن تحتويهم غاباتها الكثيفه المظلمة فلا يعرفون الطريق إلى الخروج منها سالمين أو أن يجدوا من القبائل الزنجيه التى تسكنها مالا يرضيهم وشاعت لديهم المخاوف وسرت بينهم الأراجيف بأن سكان الأقاليم الداخلية فى تلك القارة التى يطلقون عليها فى العادة اسم القارة المظلمة يأكلون البشر ويتلذذون خاصة بأكل لحوم البيض وشرب دمائهم !

ولكن هذا كله لم يمنع المستعمرين من حشد قواهم واسلحتهم وتجريد الحملات العسكرية المزودة بأدوات القتل والتدمير للزحف على هذه القارة الضخمة والتوغل فى أراضيها وتعريض أهلها لأهوال الحروب ومآسيها والاستيلاء على بلادهم وضمها إلى ممتلكات الدول الاستعماريه على اختلافها وساعد على ذلك قيام حملات من المستكشفين الجغوافيين استطاعت أن تتعرف إلى أقاليم القارة الأفريقية وأقسامها فلم تبدأ مطالع القرن العشرين إلا والقارة الأفريقية مقسمة بين هذه لدول ليس فيها بلد يحتفظ باستقلاله سوى الحبشة فقد تأخر دورها إلى

أن انقضت عليها ايطاليا قبل الحرب العالمية الثانية !

ولو أنك أطلعت على خريطة سياسية للقارة الأفريقية لوجدت أن فرنسا تختص مع أسبانيا ببلاد المغرب العربى فى شمال أفريقيا (تونس ومراكش والجزائر) فإذا انتقلت إلى الساحل الغربى متجها إلى الجنوب رأيت أن فرنسا تسمى مستعمراتها العديدة فى شمال هذا الساحل أفريقيا الغربية الفرنسية ويجىء بعدها جمهورية ليبريا وهى جمهورية مستقلة اسميا ولكنها فى الحقيقة مستعمرة أميركية انشئت فى سنة ١٨٢٠ عندما أراد الاستعماريون الأميريكيون أن يأخذوا بنصيبهم فى تقسيم القارة الأفريقية فأرسلوا إليها بعض الزنوج المعتوقين وأقاموا فيها مستعمرة أميركية واتخذوا لها عاصمة سموها مونروفيا نسبه إلى رئيسهم الأميركى مونرو صاحب نظرية أميركا للأميركيين!

وتقوم إلى جوار ليبريا مستعمرتان بريطانيتان هما ساحل الذهب ونيجريا وتتلوهمامستعمرة انجولا البرتغالية ثم مستعمرة أفريقيا الجنوبية الغربية وهى الآن واقعة تحت إدارة اتحاد جنوب أفريقيا الذى يعتبر بدوره من الممتلكات البريطانية وكانت أفريقيا الجنوبية الغربيه من قبل مستعمرة المانيه .

فإذا ارتفعت على طول الساحل الشرقى لإفريقيا وجدت مستعمرة موزمبيق البرتغالية تواجهامستعمرة فرنسيةفى جزيرة مدغشقر وتجاورها

مستعمرات بريطانية فى بتشوانالاند وروديسيا بقسميها الجنوبى والشمالى ونياسالاند وتنجانيقا وكينيا وأوغنده ثم مستعمرات فرنسية وبريطانية وإيطالية فى الصومال وإريتريا .

وستجد أن أرض النيل الخالد فى الشمال والجنوب أى فى مصر والسودان لاتزال حتى الآن منذ سنة ١٨٨٢ تعانى من سيطرة الاستعمار البريطانى واحتلاله وتجاورها فى شمال وسط إفريقيا ليبيا بأقسامها الثلاثة (طرابلس ـ برقة ـ فزان) وقد كانت قبل انهزام إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية مستعمرة إيطالية وحلت مكان إيطاليا فيها بعد الحرب بريطانيا وأميريكا ولا تزالان تسيطران عليها رغم حصولها اسميا على الاستقلال .

فإذا نظرت إلى وسط القارة الإفريقية فيما حول خط الاستواء وجدته ينقسم قسمين أحدهما فى الشمال ويسمى بإفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر فى الجنوب وهو مستعمرة الكونجو البلجيكى .

وهكذا ترى أنه لا يكاد يوجد بلد أو إقليم فى القارة الإفريقية بأسرها إلا وأصابه الاستعمار ببلائه!

سياسة التفاهم الاستعمارى

هذه النماذج التى ذكرناها تظهر لك كيف أن الدول الاستعمارية

مدفوعة من الاحتكارات المحلية والدولية اقتسمت العالم إلى أقاليم سياسية تتبعها وتخضع لها وتنطلق فيها الاحتكارات لتمارس أعمال الاستثمار وتستولى على محاصيلها الزراعية ومعادنها وخاماتها وتبيع سلعها ومنتجاتها فى أسواقها الواسعة العريضة وتستغل الأيدى العاملة فيها بأبخس الأجور.

وليس بنا حاجة إلى القول بأن استيلاء أى دولة استعمارية على إقليم من الأقاليم أو تغلغل نفوذها فيه إنما يتم بناء على أسبقية تصدير رؤوس أموالها التجارية والمالية والصناعية إليه وحصول احتكاراتها ومنشآتها المحلية على النصيب الأكبر من أسهم الاحتكارات التجارية والانتاجية الدولية وقدرتها على تصدير فائض من رؤوس أموالها ومدى ما يكون للدولة التى تعمل لحسابها من قوة سياسية وعسكرية !

ولعلك لمست خلال النماذج التى عرضناها عليك أن الدول الاستعمارية نافست بعضها بعضا فى الاستيلاء على هذه الأقاليم والبلاد وضمها إلى ممتلكاتها وادى تنافسها إلى وقوع الحروب العديدة فيما بينها كما أنها لم تضع يدها على إقليم أو بلد إلا وقهرت أهله وسكانه الوطنيين واستخدمت قواها العسكرية وضغطها السياسى لحماية سيطرتها الاقتصادية.

سياسة توازن القوى

ولقد ارتبط تقسيم العالم إلى مناطق سياسية تمارس فيها الدول الاستعمارية نفوذها الاقتصادى والعسكرى والسياسى بنشوء سياسة عرفت فى التاريخ باسم سياسة توازن القوى ويقصد بها تفاهم الدول الاستعمارية وحكوماتها على تقسيم العالم فيما بينها إلى مناطق نفوذ واستغلال وأن تحتفظ كل دولة منها بالمنطقة المخصصة لها وتتصرف فيها كيف تشاء فلا تحاول أن تعتدى على منطقة نفوذ غيرها من الدول الاستعمارية وإن كان هذا لا يمنع — كما أوضحنا من قبل — من أن تتشارك رؤوس الأموال المصدرة من الدول الاستعمارية فى استثمار جميع المناطق والأسواق .

والثابت تاريخيا أن سياسة توازن القوى بدأت تظهر وتتخذ شكلها العملى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . . فنى ذلك الوقت بدأت ألمانيا وإيطاليا تظهران من جديد على مسرح السياسة العالمية دولتين لهما من التقدم الصناعى والاقتصادى والقوة العسكرية ماجعلهما تتطلعان إلى نصيبهما من أقاليم العالم وأقسامه..وكانت روسيا القيصرية قد تغلغلت حينذاك فى بلاد البلقان واتخذت من حماية الأرثوذكس فى بلاد الشرق الأوسط ستارا للتوسع الاقليمى .

وكانت الإمبراطورية العثمانية قد تداعت وانهارت وصارت دانية القطوف لكل من يمد يده لينهب ! وأطلقت عليها الدول الاستعمارية

حينذاك اسم الرجل المريض وصارت كل دولة منها تبكى وتندب وتدعى أنها الوريث الشرعى الوحيد الذى يحل له أن يستولى على ممتلكات الدولة العثمانية جميعا !

ولكن خوفا من أن يؤدى النزاع بين الورثة الإدعياء إلى ضياع التركة رأوا أن يعقدوا فى برلين مؤتمرا سنة ١٨٧٨ ليقتسموا فيه الإرث الضخم قبل أن يسلم المرحوم روحه إلى بارئها !

وتوالت المؤتمرات وتعاقبت الاتفاقات وظفرت بريطانيا وفرنسا بالنصيب الأكبر من مناطق النفوذ فبسطت فرنسا حمايتها العسكرية على تونس فى سنة ١٨٨١ واحتلت القوات البريطانية مصر فى سنة ١٨٨٢ وابتدعت الدولتان نظام الانتداب خلال الحرب العالمية الأولى فاستولت أولاهما على سوريا ولبنان والثانية على العراق والأردن وفلسطين .

أما بلاد الخليج الفارسى وأمارات البحرين فقد ذكرنا من قبل أن بريطانيا بسطت نفوذها عليها منذ المرحلة الأولى من الاستعمار .

القواعد العسكرية

ولابد لأى دولة استعمارية حين تستولى على إقليم أو بلد من أن تحمى نفوذها فيه بالقوة . . فهى أشبه باللص الذى يسطو على بيوت الناس وفى يده السلاح يضرب به من يقاومه أو يمنعه من السرقة .

ولهذا تسارع كل دولة من الدول الاستعمارية فى منطقة نفوذها إلى إنشاء القواعد العسكرية والاستحكامات الدفاعية واتخاذ كافة التدابير والاستعدادات اللازمة لصيانة مصالحها وضمانها ولكفالة الظروف التى تهيء للاحتكارات استغلالها وتمنع الدول الاستعمارية المنافسة من التغلغل فى منطقة نفوذها أو الاستيلاء عليها وتسحق مقاومة الشعوب كلما ثارت أو نهضت أو طالبت باستعادة استقلالها المغصوب واسترجاع مواردها وثرواتها المنهوبة .

وهذه هى الأسباب التى تجعل بريطانيا تقيم مثل هذه القواعد فى السويس بمصر والحبانية وشيبة بالعراق وفى الأردن وليبيا وقبرص ومالطه وجبل طارق فى كينيا ورأس الرجاء وعدن وهونج كونج والملايو وبورما وسيلان وغيرها من القواعد البريطانية العسكرية فى جميع مناطق العالم .

أما القواعد العسكرية الأمريكية فيقول الكاتب الأمريكى جورج ماريون فى كتاب نشره سنة ١٩٤٨ بعنوان « القواعد العسكرية والإمبراطورية » وقال فى مقدمته أنه أراد أن يوضح فيه كيف أن أمريكا تنشر سلطانها العسكرى على المعمورة كلها بالقوة « إن أهم حقيقة تتبدى فى كل مكان الآن هى أن أمريكا صار لها :

أولا السيطرة العسكرية التامة على القارتين الأمريكيتين .

ثانيا : السيطرة الكاملة على المحيط الإطلنطى والباسفيكى

ثم هى تسعى بكافة الطرق إلى أن تتخذ القواعد العسكرية اللازمة لها فى أوربا وآسيا وإفريقيا واستراليا لكى تحتفظ بسيطرتها فى تلك المناطق .

ويقول الكاتب الأمريكى أن بلاده عملت خلال الحرب العالمية الثانية على أن تحرز السيطرة أو تدعمها فى ٩٦و٤٩٥و٠٠٠ ميل مربع من المحيطات وفى ١٣و٨٢٥و٠٠٠ ميل مربع من الأرض التى يسكنها ٦٤٥و٨١٥و٠٠٠ من السكان .

ويعلق الكاتب على ذلك بقوله أنك تستطيع اليوم أن تغرس دبوسا فى أى مكان من خريطة العالم (الحر !!) ولا بد عندئذ من أن يصيب الوخز قائداً بريا أو بحريا من قواد الأمريكيين ! » .

ومثل هذا يقال أيضا عن القواعد العسكرية الفرنسية فى بلاد المغرب العربى بشمال إفريقيا وفى مستعمراتها بغربها ووسطها وشرقها وفى الهند الصينية .

الأحلاف العسكرية

وكما أن اقتسام الاحتكارات التجارية والانتاجية لأسواق العالم وموارده إلى مناطق استغلال واستثمار يتبعه تقسيمه إلى مناطق نفوذ سياسية وأقليمية فكذلك يتبع المحالفات الاقتصادية التى تتخذ مظهرها الكامل فى الاحتكارات العالمية نشوء أحلاف عسكرية بين الدول ذات المصالح المتقاربة والمتفاهمة بعضها مع بعض يكون الغرض منها ضمان بقاء المستعمرات والبلاد التابعة فى حوزة الدول الاستعمارية وحماية طرق المواصلات فيما بينها جميعاً ووضعها تحت سيطرتها ونفوذها على الدوام .

هذا من ناحية ... وتهدف الأحلاف العسكرية التى تؤلفها الدول الاستعمارية وتقيمها من ناحية أخرى إلى إنشاء شبكة واسعة النطاق من الاستحكامات العسكرية تقوم بالدفاع المشترك والضمان الجماعى لهذه الدول ضد الدول الاستعمارية أو الأحلاف العسكرية الأخرى المنافسة فى مناطق النفوذ والاستغلال والساعية إلى انتزاع المستعمرات .

ولكن أهم الأغراض التى تستهدف من هذه الأحلاف العسكرية هو ضرب الحركات الوطنية لشعوب البلاد المستعمرة أو الخاضعة للدول الاستعمارية .

ولقد قامت الأحلاف العسكرية منذأواخر القرن التاسع عشر بين مجموعتين متنافستين على المستعمرات ومناطق النفوذ والاستغلال أولاهما تضم أساساً : بريطانيا — فرنسا — أميريكا ، والثانية تجمع ألمانيا — إيطاليا — اليابان .

ولكن حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تطورات هامة كان من شأنها أن صارت الأحلاف العسكرية أوسع نطاقا بحث تكاد تشمل الدول الاستعمارية والبلاد التابعة كلها فى حلف واحد أوأحلاف متعددة مترابطة تضم من كانوا بالأمس خصوماً وأعداء .

ويرجع هذا التطور الهام فى مجال الأحلاف العسكرية إلى أسباب عديدة قد يكون أهمها :

أولا : نشوء جبهة من الدول منفصلة بطبيعة نظمها فى الحكم والإنتاج وبسياستها الدولية ومناقضة من حيث القوى المسيطرة على مصائرها لمجموعة الدول الاستعمارية وهذه الجبهة تنتظم فى كيانها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقد نشأ فى أعقاب ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ التى قادها الشيوعيون البلاشفه أثناء الحرب العالمية الأولى لتقويض نظام الحكم القيصرى الاحتكارى وأقامة حكم جمهورى اشتراكى والانفصال بروسيا التى تضم سدس سكان العالم عن مجموعة الدول

الاستعمارية .. ثم الجمهوريات الديمقراطية الشعبية التى نشأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بشرق أوربا (تشيكوسلوفاكيا — المجر — بلغاريا — رومانيا — البانيا — بولندة) وبالشرق الأقصى (الصين — كوريا الشمالية ، وقد كانت كلها قبل تحولها إلى هذه النظم الجديدة فى عداد المستعمرات واشباه المستعمرات تابعة للدول الاستعمارية المختلفة المسيطرة عليها

ولما كانت جبهة هذه الدول المناقضة للدول الاستعمارية تزداد على مر الأيام قوة وازدهارا ونفوذا فإنها تعد بالنسبة لهذه الدول خطراً يتهددها ويساعد فى تقوية وتدعيم القوى المناقضة لها سواء فى بلادها أو فى البلاد الواقعة تحت سيطرتها الاستعمارية كما أن قيام هذه الجبهة نفسه يعد ضربة أصابت الاستعمار فى صميمه لأنها حرمته جميع الموارد والأيدى العاملة والقوات والأسواق والصناعات والمحاصيل الزراعية التى كانت حكراً له فى هذه البلاد التى تشمل ثلث العالم على التقريب .. فمنذ نشأت هذه الجبهة وتشكل كيانها انقسمت أسواق العالم قسمين تسيطر هى على أحدهما فلم يعد العالم كله سوقا واحداً يخضع خضوعا تاما لأساليب الاستعماريين فى الاستغلال وترتب على هذا أن اضطربت تجارة الدول الاستعمارية اضطراباً شديدا أصابها بالعطب والتدهور ودفعها إلى محاولة تنظيم نفسها والارتباط باتفاقات ومحالفات شاملة .

ثانياً : اشتداد حركات الطبقات العاملة فى الدول الاستعمارية ضد النظم الاحتكارية فى الحكم والانتاج .

ثالثاً ازدياد قوة واتساع الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات والبلاد التابعة للدول الاستعمارية مما اقتضى من هذه الدول أن تتحالف بعضها مع بعض لمقاومة الثورات الوطنية ومحاولة سحقها !

رابعاً : تداخل مصالح الدول الاستعمارية واندماج رؤوس أموالها وتركزها إلى درجة جعلت التنافس بين احتكاراتها ضيق الحدود ويسرت إمكان ربط هذه الدول بعضها مع بعض فى أحلاف عسكرية شاملة .

ولكن ارتباط هذه الدول فى الأحلاف العسكرية الشاملة لايعنى بالضرورة إنها متفقة تمام الاتفاق فى المصالح الاقتصادية الاستعمارية بل هو على الأصح يستر كثيراً من الخلافات المستمرة النامية التى من شأنها كلما ازدادت حدة وقوة أن تقوض هذه الأحلاف وتقسم الدول المشتركة فيها بعضها على بعض وعندئذ ينكشف الستار ويفتضح الشركاء ويشتد النزاع بينهم وربما أدى ذلك مرة أخرى إلى عود المعسكرات المتضادة داخل جبهة الدول الاستعمارية وربما ارتفع الخلاف بينها إلى الحد الذى تتحارب فيه .

ولقد شهد العالم فعلا منذ شهر مارس سنة ١٩٥٣ تزايد الخلافات بين الدول الاستعمارية وتراشق زعمائها بالتهم وبدأت تتردد فى دول غرب أوربا خاصة دعوات إلى الاستقلال الاقتصادى والسياسى عن حليفتها الكبرى أمريكا كما ترددت فى أمريكا نفسها على لسان شيوخها ونوابها دعوات إلى أن تسير الحكومة الأمريكية بسياستها الاستعمارية منفردة غير عابئة بما تبديه حليفاتها من اعتراضات وانتقادات .

تعديل المراكز الاستعمارية

ولكن موارد العالم لاتنفد وخيرات الدنيا لاتفيض ففى كل يوم تكتشف فى منطقة الشرق الأوسط وفى البلاد المتخلفة منابع جديدة للبترول ومناجم عديدة للفحم واليورانيوم ومختلف المعادن ومساحات واسعة فسيحة من الأراضى التى يمكن إعدادها للزراعة .

وحاجات الإنسان لاتنقضى وفى كل عام يزيد سكان العالم بأعداد ضخمة من المواليد الذين يتطلبون المزيد من السلع والمنتجات ويوسعون نطاق الممكنات التجارية أمام المحتكرين للأسواق والموارد .

ورؤوس الأموال التى تتجمع من فيض أرباح الاحتكارات تتكدس وتتراكم وتتطلب مجالات الاستثمار والاستغلال .

والأنسان ذو عقل وحيلة وهو يكتشف من حين إلى حين وسائل فنية جديدة تمكنه من زيادة انتاجه وتحسين مستواه بأقل التكالف ونحن اليوم فى عصر الذرة ذات الطاقة الضخمة التى تعين على إدارة أعمال الإنتاج بسرعة جبارة وقوة ماردة !

ولما كانت الاحتكارات تخضع فى نموها واتساعها للرغبة فى الربح والاستئثار بالمكاسب فإنها حين تحس بتزايد قوتها وعنفوانها فى بلد استعمارى معين يعود التنافس بينها وبين احتكارات الدول الاستعمارية الأخرى من جديد فى الميدان الدولى مستهدفا إحداث تعديلات مستمرة فى توزيع مناطق النفوذ والاستغلال وفقاً للتغاير الذى يحدث فى أنصبة هذه الاحتكارات المحلية داخل الاحتكارات الدولية للتجارة والانتاج والذى يطرأ على النسب المخصصة لكل فيها .

وحين يكون التفاهم بين الاحتكارات سهلا ميسوراً أو ممكناً وحين توجد مجالات جديدة للاستغلال والاستثمار ويستطاع الاستيلاء عليها تجرى الأمور فى مجراها العادى المألوف ولكن حين تعجز هذه الاحتكارات عن التفاهم فيما بينها ويشتد الخلاف وتتهددها الأزمات الاقتصادية بالضياع أو الاضطرابات ثم يتشبث بعضها رغم ذلك فلا ينزل لغيره عن شىء من أرباحه أو بعض مجالات استثماره يحدث الاحتكاك الذى لابد منه وتقع الحرب فيما بين الدول الاستعمارية .

لتصفية خلافاتها ويصير القتال وسيلة الاحتكاريين للقضاء على أزماتهم الداخلية ..

وعندئذ تعيد الدول الاستعمارية المنتصرة تقسيم العالم إلى مناطق النفوذ والاستغلال وتقسم فيما بينها أنصبة احتكارات الدول المغلوبة وبهذا تزيد احتكاراتها قوة وضخامة وتشتد سيطرتها على موارد المواد الأولية وأسواق بيع السلع والمنتجات .

الدكتاتورية نظام استعمارى

وأقرب النماذج التى لا تزال ماثلة فى أذهان أبناء هذا الجيل ماحدث قبل الحرب العالمية الثانية فان الاحتكارات الألمانية والإيطالية واليابانية عندما وجدت أن نظائرها فى الدول الاستعمارية العتيقة (بريطانيا وفرنسا وأميريكا) قد اقتسمت العالمين القديم والجديد فيما بينها إلى مناطق نفوذ واستغلال وأحست أنها بلغت من التركيز الاحتكارى حدا يمكنها ويدفعها إلى تصدير رؤوس أموالها المالية والصناعية إلى خارج حدودها وإلى استعمار أقاليم وبلاد تضاف إلى مافى حوزتها أو ماهو خاضع لسلطانها وسيطرتها وأدركت أنها سوف لا تستطيع أن تبلغ جميع أهدافها بالتفاهم الودى أو التنافس الذى لا يقترن باعلان الحرب الصريحة أقامت حكومات دكتاتورية — عرفت فى المانيا باسم النازية

وفى ايطاليا باسم الفاشية — وركزت فى يدها جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وحركتها لكل أجهزتها العسكرية والسياسية القوية الرهيبة إلى تفيذ مهامها وتحقيق مطالبها وأخضعت شعوبها لظروف الإنتاج الحربى الذى تقترن دائما بالارهاب والإرهاق فى جميع مرافق الحياة ولم تلبث إن أعلنت الحرب صريحة على مجموعة الدول الاستعمارية العتيقة

أميركا الشريك الأكبر فى الاستعمار

فماذا كانت النتيجة ؟ ذلك ما تنبأ به مستر ڤيرجيل جوردان رينس فى المؤتمر الصناعى القومى فى أميريكا خلال الحرب العالمية الثانية عندما قدم تقريره خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأوضح فيه مايرجى من تعديل مراكز الاحتكارات الأميريكيه وزيادة مناطق نفوذها واستغلالها فى أعقاب الحرب .

قال « أيا كانت نتيجة الحرب فان أميريكا قد بدأت عملها كدولة استعمارية سواء فى الشئون العالمية أو فى شئون حياتها الداخلية ولو أن بريطانيا أتيح لها أن تخرج من هذه الحرب غير مهزومة نتيجة للمعونة الأميريكية التى تقدم لها وفقا لقانون الإعارة والتأجير فانها ستخرج

منهوكة اقتصاديا فاقدة لهيبتها بحيث قد يتعذر عليها أن تستأنف سيطرتها أو تحتفظ بمكانتها فى شئون العالم على نحو مافعلت زمانا طويلا .

ستخرج بريطانيا من هذه الحرب فى أحسن الأحوال شريكا أصغر فى استعمار انجلو سكسونى تكون فيها موارد أميريكا الاقتصادية وقوتها العسكرية والبحرية هى مركز الجذب .

الطريق الامبراطورى

وأن طريق الأمبراطوريه الأميريكية ليأخذ طريقه فى نصف الكرة الغربى تجاه المحيط الباسفيكى سواء كان ذلك بالامتياز الاقتصادى أو السياسى ولن يقتصر الاستعمار الأميريكى على الاتجاه نحو الجنوب فى بلاد أميريكا اللاتينية أو نحو الغرب عبر المحيط الباسفيكى إلى اليابان والصين وإلى أندونسيا والهند الصينية اللتين لاتبعدان كثيرا عن السيطرة الأميريكيه ثم الفيليبين المستقلة اسميا (كذا) فحسب بل أنه يتجه أيضا إلى أوربا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد منطقة الشرق الأوسط !!

لكأنما كان الرجل يقرأ من كتاب مسطور تناهت إليه فيه مقاليد الأمور وارتسمت له معالم المستقبل فتكلم كلام الواثق العليم بتطورات الأحداث واتجاهاتها .

فإن نظرة واحدة إلى الجدول التالى الذى ورد ضمن تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات العالم فى مارس سنة ١٩٥٣ تظهر بوضوح كيف أن أميريكا خرجت من الحرب أقدر على تصدير رؤوس أموالها إلى مناطق الاستغلال التى ظلت بريطانيا تفوز فيها بنصيب الشريك الأكبر إلى ماقبل الحرب الأخيرة، فمنه يتبين أن رؤوس الأموال الأمريكية المصدرة بملايين الدولارات إلى هذه المناطق يزيد عن ضعف رؤوس الأموال البريطانية زيادة ملموسة. ويتبين أيضا أن رؤوس الأموال الأميريكية تسعى إلى التغلغل فى مناطق تعد حتى الآن من الممتلكات أو المستعمرات البريطانية مثل كندا بينما تعجز رؤوس الأموال البريطانية عن الاستمرار فى الصدور إليها أو على الأقل تعجز عن مجاراة رؤوس الأموال الأميريكية . . ويتبين كذلك أن رؤوس الأموال الأميريكية المصدرة إلى أميريكا اللاتينية والبلاد التى تنتج المواد الخام والبلاد التابعة لمنطقة الاسترلينى فيما وراء البحار فى زيادة مستمرة بينما رؤوس الأموال البريطانية فى حالة تقلص أو جمود أو تناقص .

بيان رؤوس الأموال الأميركية والبريطانية المصدرة فيما بين النصف الثانى من سنة ١٩٥٠ إلى النصف الاول من سنة ١٩٥٢ مقدرا بملايين الدولارات

مكان التصدير	وقت التصدير	البلد المصدر إليه: كندا	امريكا الجنوبية	بلاد ماوراء البحار تابعة لمنطقة الاسترليني	بلاد اخرى تنتج المواد الخام	المجموع
الولايات المتحدة	النصف الثانى سنة ١٩٥٠	٥٣٣	١٩٠	٣٤	٧٠	٨٢٧
	النصف الأول سنة ١٩٥١	٢٧١	٢٣٨	١٩	٧٧	٦٠٥
	النصف الثانى سنة ١٩٥١	١٦٨	١٤٥	١٢٧	١٤١	٥٨١
	النصف الأول سنة ١٩٥٢	٢٧٢	٣٧٠	٩٨	١٥٨	٨٩٨
						٢٩١١
بريطانيا	النصف الثانى سنة ١٩٥٠	—	٥٦	١٧٩	٦٧	٣٠٢
	النصف الأول سنة ١٩٥١	—	٢٠	٢٥٢	١٢٦	٣٩٨
	النصف الثانى سنة ١٩٥١	—	٩٢	١٧٦	٥٠	٢١٨
	النصف الأول سنة ١٩٥١	—	٨	٩٨	١٧	١٢٣
						١٠٤١

وإذا كانت بريطانيا التى ظلت حتى الحرب العالمية الأخيرة أكبر الدول الاستعمارية وأقواها وأوسعها نفوذا قد صارت — على ضخامتها وعتوها — شريكا أصغر لأميريكا فكيف إذن تكون الدول الاستعماريا الأخرى فى غرب أوربا وفى الشرق الأقصى (اليابان) وهى أقل قوة ونفوذا من بريطانيا ؟

إغراق بالديون

الواقع أن أميريكا استطاعت خلال الحرب أن تغرق حليفاتها من الدول الاستعمارية بالديون والقروض التى قدمتها لهـا بموجب قانون الاعارة والتأجير كما انتزعت منها بعض مستعمراتها وقواعدها العسكرية ومناطق نفوذها ومجالات استثمارها وخاصة فى القارة الأميريكية الجنوبية وفى جزر المحيط الهادى لقاء بعض هذه الديون والقروض . .

كذلك استولت رؤوس الأموال الأميريكية الاحتكارية على معظم مجالات الاستثمار والنفوذ التى كانت لدول المحور (ألمانيا — إيطاليا — اليابان) فى أميريكا الجنوبية وبعض بلدان القارتين الآسيوية والإفريقية.

كما أن أميريكا استطاعت بحكم مشاركتها فى الحرب العالمية الأخيرة وانتصارها أن تستولى على بعض المستعمرات والقواعد العسكرية التى كانت تابعة لهذه الدول نفسها .. ولم تقتصر أميريكا فى زحفها الاستعمارى وتوسعها الإقليمى على ذلك فحسب بل لقـد تطلعت رؤوس الأموال الأميريكية الضخمة الفائضة من أرباح الاحتكارات إلى ترويج منتجاتها

فى الأسواق الأوربية نفسها واستغلال الأيدى العاملة فى أوربا الغربية وفى اليابان لحسابها فتدفقت على الدول الاستعمارية سواء منها التى انتصرت فى الحرب والتى انهزمت لتحتل مكانها فى احتكاراتها الكبرى ولتستولى منها على أكبر الأنصبة المالية وبهذا تمكنت رؤوس أموال الاحتكارات الأميريكية من السيطرة على مكان الصدارة فى احتكارات غرب أوربا واليابان ومؤسساتها الصناعية وصارت بحكم تفوقها على رؤوس الأموال المحلية تخضع لمشيئتها اقتصاديات دول غرب أوربا وجنوبها (بريطانيا ــ فرنسا ــ المانيا ــ ايطاليا ــ بلجيكا ــ هولندة ــ الدنمرك ــ لكسمبورج ــ السويد والنرويج ــ أسبانيا ــ البرتغال) والبلاد التابعة لها فى أوربا مثل اليونان وتركيا ثم اليابان فى الشرق الأقصى.

ولقد خرجت أميريكا من الحرب العالمية الأخيرة وهى تملك من القوات المسلحة فى البر والبحر والجو ما يزيد فى عدته وعتاده عما تملكه أى دولة استعمارية أخرى . . فلم تلبث أن احتلت أراضى الدول الاستعمارية نفسها واتخذت لها فيها القواعد العسكرية لتحمى رؤوس الأموال الأميريكية ولتخضع شعوب غرب أوربا وجنوبها وشعب اليابان لنظم الاستغلال الاستعمارى الأميريكى . .

اخضاع الحكومات والشعوب

وهكذا صارت حكومات دول غرب أوربا واليابان الاستعمارية كلها صنائع ومطايا للحكومة الأميريكية تأتمر بأمرها وتسير فى ركابها وتجر شعوبها إلى الارتباط معها بالأحلاف العسكرية كحلف شمال الاطلنطى

وحلف المحيط الهادى وتعقد معها المعاهدات التى ترتب لها الامتيازات والضمانات .

ولئن كانت الاحتكارات الأميريكية قد زحفت برؤوس أموالها على الدول الاستعمارية نفسها واتبعت ذلك باحتلال أراضيها وسيطرت على أسواقها واستغلت الأيدى العاملة فى شعوبها فإنها قصدت من وراء ذلك كله أولا وبصفة أساسية إلى إحداث تعديل جديد فى تقسيم مناطق النفوذ والاستثمار فى المستعمرات والبلاد التابعة للدول الاستعمارية المغلوبة على أمرها . .

صراع استعمارى

وإن أميريكا لتسلك فى زحفها الاستعمارى الجديد الطرق التى سلكتها فى زحفها الاستعمارى القديم على أميريكا الجنوبية وجزر المحيط الهادى وبعض بلاد القارة الآسيوية . .

فهى حين يتحقق لها الاطمئنان المنشود فى منطقة من المناطق لا تتردد فى تحدى الدولة الاستعمارية المهددة والتوسط فيما بينها والبلد المستعمر لتفرض عليهما الحلول التى تراها محققة فى المحل الأول للمصالح الأمريكية الاستعمارية ولجميع المصالح الاستعمارية الأخرى فى المحل الثانى .. وأبرز ما تكون هذه السياسة الأمريكية التى تتصف بالمراوغة والاحتيال فى بلاد منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربى .

فإذا أحست أن الحكومات المحلية وقيادات الحركات الوطنية فى

بلد من البلاد لا تسير على هواها بالقدر المطلوب وأدركت مع ذلك أنها تستطيع أن تحل مكان الدول الاستعمارية التي سبقتها في ذلك البلد بادرت إلى استخدام أساليب العدوان .

وليس مثال فلسطين بعيدا عن الأذهان . . فعندما أوشك الشعب الفلسطيني على التحرر من ربقة الاستعمار البريطاني إثر جهاد عنيف وحروب دامية استمرت سنوات طوالا بادرت أمريكا في أعقاب الحرب العالمية الثانية فحركت صنائعها من الصهيونيين ودفعتهم وناصرتهم بالأموال والأسلحة ليقيموا في فلسطين حكومة موالية لأمريكا خاضعة لنفوذها الاستعماري وليتيحوا لها قاعدة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط كله تحمى للاحتكاريين الأمريكيين مصالحهم الاستعمارية المتزايدة في تلك المنطقة .

وهكذا تعود للأذهان قصة « الرجل الجالس في الظلام » التي كتبها الكاتب الأميريكي مارك توين فإن أميريكا اليوم تسعى إلى فك الأسرى من عقالهم القديم لتنقض عليهم وتقتلهم وتنتزع منهم أرضهم .

ولئن كانت أمريكا قد استطاعت حتى اليوم أن تستخلص لنفسها ولاحتكاراتها كثيرا من مناطق النفوذ والاستثمار وأن تعدل مراكزها في الاحتكارات الاستعمارية العالمية بما يجعل لها مكان الصدارة فيها

فانه ليخشى إذا استمرت فى توسعها الإقليمى والاقتصادى الاستعمارى على حساب حليفاتها من الدول الاستعمارية أن يشتد بينها جميعاً الخلاف على تعديل المراكز فى مجالات الاستثمار والنفوذ فلا تجد الاحتكارات المتنازعة وسيلة لحل مشاكلها وخلافاتها سوى الحرب وعندئذ يقع الهول الأكبر وتصاب الانسانية بكارثة قد لا تبقى عليها !

الاستعمار صانع الحروب

الحرب أفضل مشروعات الأحتكاريين
الاستعماريين لاستغلال الشعوب والسيطرة
على العالم .

ضحايا الشعوب

إن الحقيقة السافرة التي تدمغ الاستعمار والمستعمرين بالخزى والعار في كل زمان ومكان هى أنه صانع الحروب عدو السلام سفاك الدماء سفاح الشعوب قاتل الأبرياء هادم الحياة والأحياء .

فالحروب لا تقوم ولا تشتعل إلا حين تختلف الدول الاستعمارية واحتكاراتها على تعديل مراكزها وأنصبتها فى مناطق النفوذ وموارد المواد الأولية والأسواق التجارية وكذلك حين تسعى هذه الدول والاحتكارات إلى القضاء على الحركات الوطنية للشعوب .

«والأسباب الاقتصادية للحروب كامنة فى أن مجموعات اقتصادية خاصة ترغب فى إنشاء مشاريعها وصناعاتها فى بلاد أجنبية والحصول على مجالات جديدة للأسواق والموارد واستعادة الأراضى المفقودة . ذلك أن هذه المجموعات الاقتصادية المختلفة حين تسعى إلى إقامة مشاريعها وصناعاتها فى بلاد أجنبية تواجه مقاومة وطنية ومنافســة من رعايا دول أجنبية خرى .. والنتيجة هى نشوء مواقف العداء فيما بين المتنافسين الأجانب ن ناحية وبينهم جميعاً والسكان الو طنيين من ناحية أخرى وهــذه المواقف تعتبر سبباً فى الحروب » (السياسة العالمية فى الحضارة الحديثة للكاتب الأميريكى هارى ايلمر بارنس) .

ولقد عرفت مما ذكرناه من قبل أن الدول الاستعمارية مانزلت فى بلد إلاوغلبت أهلهوشعبه بالحروب العدوانية المستمرة وأن اختلافها كان دائماً من الأسباب الرئيسية فىالحروب التىوقعت بينها منذ المرحلة الأولى للاستعمار الحديث حتى الآن .

ومابنا حاجة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط عامة وبلاد الشرق والمغرب العربى خاصة إلى أن نذكر الحروب والمعارك العسكرية التى شهرتها الدول الاستعمارية — ولاتزال — علىتلك المنطقة والبلاد .

وليس منا نحن أبناء مصر والسودان وليبيا وتونس ومراكش والجزائر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق والأردن والحجاز واليمن والكويت وأمارات البحرين من لايذكر ضحايانا من المواطنين الذين قتلهم المستعمرون وصرعوهم وليس منا من لاتستعر فى قلبه نار الثأر للدماء الزكية التى سفكت وأريقت ولا تزال تسفك فى كل يوم وتراق وإنشعوبنا لتدرك الآن أكثرمنأى وقت مضى أنالدول الاستعمارية ستظل عدوها اللدود الذىيحاربها ويدفعها إلىالحروب ويقتل أبناءها ويلقى بهم فى أتون النار كلما ثارت أو نهضت لتطالب بحقوقها وسيادتها وثرواتها !

أفضل المشروعات

ولقد يكون مفهوما بعض الشيء أن يصل النزاع بين الاحتكارات إلى الحد الذى تدفع فيه الحكومات الواقعة تحت سيطرتها إلى الحروب ولكن البشاعة المفزعة حقا هى أن الاحتكارات لاتستهدف من أشعال الحروب بلوغ أهدافها التجارية والانتاجية وحل أزماتها الداخلية فحسب بل أنها صارت من طول تجربتها وتوالى خبرتها تعتبر الحرب نفسها أفضل مشروعاتها وأضخمها ربحاً .

كيف كان ذلك ؟

السبب بسيط للغاية .. فأنت تعلم أن الحكومات هى التى تنشىء الجيوش وتزودها بالعدة والعتاد وتنفق على تدريبها وإعدادها الأموال الهائلة التى تجمعها من الصرائب والجبايات المفروضة على الشعوب .

وبديهى أنه فى ظل النظم الاحتكارية للانتاج تقوم المنشآت الضخمة تمولها البنوك بصناعة مايلزم الجيوش من امدادات عسكرية واحتياجات غذائية وكسائية وسكنية .

والإمدادات العسكرية يدخل فيها أنواع وصنوف من الأسلحة العديدة فمن طائرات نفاثة مقاتلة وأخرى لنقل الجنود إلى طرادات وبوراج ومدمرات وكاسحات ألغام وغواصات وحاملات طائرات إلى مدافع مختلفة الأنواع والأشكال والأحجام إلى بنادق خفيفة وثقيلة ودبابات ومدرعات ومصفحات وأجهزه رادار وأسلاك شائكة مكهربة وكبارى متحركة وقضبان حديدية وقاطرات وعربات إلى قنابل صغيرة وكبيرة منها الذرية والغازية والميكروبية .

أضف إلى هذا وغيره بناء الاستحكامات الدفاعية والمراكز الهجومية والقواعد العسكرية وإمداد العاملين فيها والمخصصين لها باحتياجاتهم التموينية المختلفة من غذاء وكساء وإيواء وتزويدهم بمطالبهم من الأدوية والعقاقير والكميات الضخمة من الوقود على اختلاف أنواعه كالفحم والبترول .

وطبيعى أن مطالب الجيوش واحتياجاتها تزيد كلما زاد عدد الجنود وفرضت القوانين لإطالة مدة الخدمة العسكرية الإجبارية وتعبئة القوات الأساسية والاحتياطية .

وهى أشد ماتكون ازدياداً عند مثول خطر الحرب واحتمال وقوعها والتهديد بنشوبها والتلويح باشتعالها ولكنها تصل إلى أقصى

حـدودها فى الزيادة والاطراد حين تنقلب الحرب الباردة إلى حرب ساخنة حقيقية .

والمعروف أن الجيوش لاتزود بوحدات قليلة من الأسلحة والمعدات والإمدادات بل أنها تعد ماتستطيع إعداده وتخزن وتكدس مايمكنها تخزينه وتكديسه ذلك أن الجيوش حين تشتبك فى القتال تسقط منها الطائرات وتنفجر القنابل وتستقر الرصاصات فى أجسام القتلى فلاتعود وتدمر البوارج والطردات وتشعل فيها النيران وتغرق فى اليم وتفقد الجيوش كميات ضخمة من الأسلحة العديدة فى البر والبحر والجو

ولابد من المسارعة أثناء القتال والتدريب عليه إلى إحلال وحدات جديدة من الأسلحة مكان الوحدات المفقودة أو التى ينتظر ضياعها .

حقائق رهيبة مفزعة

وعندما يتسع نطاق مطالب جيوش الدول الاستعمارية تتحول أعمال الإنتاج كلها للأغراض العسكرية ويشغل العلماء والمخترعون العباقرة بالبحث عن وسائل الفتك والتدمير ويكدح العمال والفلاحون لتنفيذ مايطلب منهم فى ظل الإرهاب الذى يفرضه الاستعداد للحرب وتعمل الصناعات الضخمة ليل نهار ويرتفع إنتاج الذخائر والإمدادات إلى حدود

تكاد ألا تتناهى وتستنزف الاحتكارات كميات هائلة من المعادن والخامات والمحاصيل تخصصها كلها للصناعات الحربيه والاحتياجات العسكرية وتكدسها على سبيل الاحتياط لأوقات الطوارىء .

وحين تحجز المحاصيل الزراعية والخامات للانتاج الحربى فلا تنصرف إلى أسواق الاستهلاك ترتفع أسعارها وتنتشر موجه من الغلاء الفاحش الذى يلفح الناس ويكويهم بلهيبه ونيرانه وتحس الشعوب وطأته فى كل مكان من العالم .

وعندئذ يأكل الناس الخبز الأسود والطعام الخشن ويلبسون الأثواب البالية ويعيشون فى الأكواخ والأعشاش ويضطر الجميع إلى الاستدانة من البنوك وأهل الربا سلفاً على رواتبهم وأجورهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم ويسددونها من جهودهم المضنية التى سيبذلونها فى سنين مقبله وتضيق الدنيا أمام الناظرين على رحابتها وتسرى الأفكار الكئيبة الحزينة فى النفوس فيتمنى الأحياء الموت وتغيض البسمات فتبدو الهموم على وجوه الأطفال الصغار وتشيع فى حركاتهم علامات اليأس وتكثر حوادث الانتحار لضيق العيش ويضطر البعض إلى السطو والسرقة ويكره المعدمون على سلوك طرق الرذيله وامتهان التسول وتتزايد أسباب الانحلال الخلقى ويشتد الإقبال على المخدرات والمسكرات التى

تذهب بالعقول وتقوم العلاقات بين الناس على أسس من العداوة والخصام ويظن بعضهم ببعض السوء ويتزاحم الجميع على اختطاف بعض القوت المصنوع من العرق والدموع ولا يتورع البعض عن أن يزيح غيره من مكانه ليحل فيه بأجر أرخص وتفقد الإنسانية معناها ومبناها ويهبط مستواها إلى حد تعافه البهائم وتأباه ولا يرضاه للناس إلا المحتكرون الاستعماريون .

وحين تخصص الحكومات الاعتمادات الضخمة للتسلح تنسى وظائفها الرئيسية التى أنشئت من أجلها فلا تعود تهتم بما ينبغى عليها للمحكومين من توفير أسباب الحياة ومطالب العيش وتهيئة الوسائل لتعليمهم والعناية بصحتهم وإيجاد العمل الذى يكفل لهم نفقاتهم بل تتركهم نهباً للأحزان والمخاوف وغنيمة للتجار فى الأسواق السوداء يرهقهم العسر وتضنيهم التكاليف بل أنها لتضطر أن تفرض عليهم المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتشدد عليهم القيود فلا تتركهم يتنفسون إلا بما يمجد هذه الجهود الحربية فى سبيل الوطن والدفاع عن العالم (الحر) والسلام العالمى !!

ولعل هذه الحقائق كلها تتضح لك من التصريحات التى ألقاها الرئيس الأميريكى إيزنهاور يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٥٣ وكشف فيها عن حقائق رهيبة مفزعة إذ قال « أن كل مدفع تخرجه المصانع وكل

سفينة حربية تنزل إلى الماء وكل صاروخ ينطلق فى الجو هو فى النهاية بمثابة غذاء يسرق من الجائع والمعوز وكساء يحرم منه العارى والمقرور وإن هذا العالم المدجج بالسلاح لاينفق المال فحسب بل أنه ينفق عرق اليد العامله وعبقرية العالم المفكر وأمل الطفل الصغير وأن تكاليف قاذفة قنابل ثقيله حديثة واحدة تكفى لإنشاء مدرسة عصرية فى أكثر من ثلاثين مدينة أو إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء كل منهما تمد مدينة يبلغ عدد سكانها ستين ألف نسمة بالتيار الكهربائى أو مستشفيين حديثين مستكملين أو تعبيد طريق طوله خمسون ميلا بالخرسانة المسلحة وإنا لندفع فى طائرة مقاتلة واحدة ما يكفى لشراء نصف مليون أردب قمح وفى المدمرة الواحدة ما يكفى لإنشاء منازل جديدة تتسع لإيواء ثمانية آلاف شخص !

عجز الميزانيات

ولقد نقلت وكالات الأنباء فى ٨ مايو سنة ١٩٥٣ أن حكومة الرئيس الأميريكى ايزنهاور أعلنت أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ أنها فقدت كل أمل فى موازنة ميزانية سنة ١٩٥٤ وبات من المتوقع أن تطلب إلى البرلمان الأميريكى زيادة الدين الذى بلغ حتى الآن مائتين وخمسة وستين مليارا وخمسمائة وثلاثة وثمانين مليونا من

الدولارات وذكر وزير المالية فى الحكومة الأميريكية أن أكبر عقبة فى سبيل خفض المصروفات هى أن نسبة تتراوح بين ٦٥ — ٧٠ ٪ من النفقات ينصرف إلى برامج الأمن ! وإن الباقى وهو ٣٠٪ يخصص نصفه لدفع فوائد الديون ويخصص نصفه الآخر أى ١٥٪ من مجموع النفقات لغير أغراض التسلح !

ولكأنما استحى الوزير الأميريكى أن يطلب إجراء خفض فى هذا البند الأخير فناشد أعضاء البرلمان ألا يثيروا الكلام فى تقليل اعتمادات التسلح لئلا يضطروه إلى هذا الطلب الذى يزيد الشعب الأميريكى المسكين ارهاقا فوق ارهاق !

وكذلك نقلت وكالات الأنباء خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ أن مجلس العموم البريطانى ناقش ميزانية حكومة المحافظين للعام المقبل فأثار زعماء المعارضة حملة شديدة على النفقات المخصصة للتسلح وما يستتبعه ذلك من إرهاق الشعب البريطانى وشعوب المستعمرات بالضرائب .

واعترف المتحدث باسم وزارة المالية البريطانية بأن مشروعات التسلح هى السبب الأول فى فداحة النفقات إذ خصص لها هذا العام وحده ١٤٩٧ مليونا من الجنيهات يضاف إليها ١٣٩ مليونا من الجنيهات للدفاع الجوى المدنى والوقاية من الغارات الذرية وخزن المواد الهامة للمجهود الحربى وقال المتحدث أن أميريكا خصصت لبريطانيا فى العام

المقبل ٩٣ مليونا من الجنيهات لانفاقها فى تنفيذ برامج التسلح .. ثم أردف أن الميزانية الخاصـة بالأبحاث والأسلحة الذرية الجديدة سر لاتستطيع الحكومة إذاعته وأضاف أن الحكومة البريطانية ستضطر إلى اقتراض ٤٣٦ مليونا من الجنيهات لسد العجز الناشىء من النفقات الضرورية لبرامج التسلح وفضلا عن ذلك فإنها اقتطعت مبالغ وإعانات واعتمادات كانت تساعد بها المجالس البلدية لتنفيذ مشاريع الخدمات العامة وأحالتها إلى برامج التسلح فلم يبق فى ميزانية بريطانيا (العظمى) إلا ١٢٠٠ مليون جنيه للصرف على التعليم والصحة وبناء المنازل وإعانات الضمان الاجتماعى والتأمين ضد البطالة والمعاشات وغير ذلك من أغراض بينما تبلغ إيراداتها ٤٢٢٠ مليون جنيه أى أن نسبة الاعتمادات المخصصة للخدمات العامة كلها إلى الاعتمادات المخصصة للتسلح وحده لاتكاد ترتفع إلى ٣٠ ٪ .

تجريد الاستهلاك

ولم نذكر هذين النموذجين إلا من قبيل الاستشهاد على ماتفعل برامج التسلح بميزانيات الدول الكبيرة فان هذه الظواهر تتماثل فى الولايات المتحدة الاميركية ودول غرب أوربا كلها ولو أنك رجعت إلى التقرير الذى نشرته الأمم المتحدة فى آخر مارس سنة ١٩٥٣ عن اقتصاديات العالم لوجدت انه يذكر لك فى مقدمته بصراحة ووضوح انه هناك عاملين

رئيسيين كان لهما التأثير المباشر فى اقتصاديات تلك الدول أولها زيادة النفقات العامة ومعظمها على برامج التسلح التى تمول بصفه اساسيه من زيادات الضرائب وثانيها انتشار موجه تكديس المخزون من المواد الخام والمواد المعدة اعدادا أوليا والمصنوعات ذات القيمة العاليه . وقد ارتفع متوسط ما تنفقه الحكومات من الدخل القومى كله فى سبيل التسلح من ١٥ ٪ أو اقل فى سنة ١٩٥٠ إلى مايقرب من ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٥٢ كما ارتفعت اسعار المواد الاوليه بعد ان اتسع نطاق المطلوب منها .

ويضيف تقرير الأمم المتحده إلى ذلك ان هذه الاوضاع أدت إلى تحديد الاستهلاك نتيجة لتزايد الضرائب المباشرة وغير المباشرة مقترنا بارتفاع قيمة فوائد البنوك واحجامها عن التوسع فى تقديم اموالها إلى الصناعات المدنيه كما لوحظ أن ماتنفقه الحكومات فى الأغراض الاجتماعية لا يوازى ماحدث من ارتفاع فى تكاليف المعيشه وأن مااضطر إليه المستهلكون من الانفاق على خدمات كانت تقوم بها الحكومات ادى بدوره إلى تحديد نطاق الاستهلاك .. ولاقيمة فى ذلك للزيادات الاسمية التى طرأت على الاجور فى بعض الدول لأنها اقترنت دائما بارتفاع الاسعار ومضاعفة الضرائب وتخفيض نفقات الخدمات العامة .

الحرب مورد الارباح للاحتكاريين

إلاان هذه الظواهر كلها تعود على الاحتكارات بعكس هذه النتائج ونقيضها لأن تنفيذها لمشاريع التسلح وتمويلها لبرامجه يؤدى بالضرورة إلى ان تتضخم دخولها وترتفع ارصدتها من الارباح الفاحشه التى تجنيها من عرق الشعوب ودمها .. حسبك أن تدقق النظر فى هذه الارقام التى نشرتها الادارة الاتحادية للاحتياطى فى أميريكا عن الارباح التى حصلت عليهاماتثان من الاحتكارات الاميريكية خلال فترة الحرب العالمية الاخيرة فهى تدل على جسامة هذه الارباح وضخامتها . . فقد ارتفعت من مليار ومائتى مليون دولار سنة ١٩٣٩ (وهى السنة التى نشبت فيها الحرب العالمية الثانية) إلى ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون دولار سنويا فيما بين ١٩٤١ — ١٩٤٤ (فترة الحرب) ثم إلى خمسة مليارات وثلاثمائة مليون دولار فى سنة ١٩٤٨ ثم هبطت إلى خمسة مليارات من الدولارات فى سنة ١٩٤٩ . وهنا جزعت الاحتكارات الضخمة من هذا الهبوط وعز عليها ان تفقد ثلاثمائة مليون دولار وخشيت إن هى سكتت على هذا الوضع ان يستمر الهبوط فسرعان ما اصطنعت الاسباب لتورط جميع الدول الاستعمارية والبلاد التابعة لها فدفعتها إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة لشن الحرب على كوريا الشمالية فى يونيه سنة ١٩٥٠ فعادت

أرباحها إلى الاتفاع والتزايد ووصلت فى نهاية العام نفسه إلى سبعة مليارات وتسعمائة مليون دولار ثم إلى ثمانية مليارات وستمائة مليون دولار فى سنة ١٩٥١ !

اعداء السلام

ولقد وردت الانباء منذ أواخر شهر مارس سنة ١٩٥٣ بأن العروض السلمية المتوالية من جانب روسيا السوفيتيه وجمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية ادت إلى هبوط اسعار اسهم المؤسسات الاحتكارية فى الاسواق المالية العالمية إلى أدنى حدودها مما أوقع الاضطراب فى صفوف المحتكرين فاندفعوا يشككون فى قيمة هذه العروض ويطالبون بالحذر منها والاستمرار فى برامج التسلح والحرب وبلغ امعانهم فى تحدى رغبة الشعوب فى السلام حدا دفع مستر كلمنت آتلى زعيم حزب العمال البريطانى خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ إلى التصريح علنا بأن هناك عناصر أميريكية يعنيها ويهمها الا يقوم السلام فى العالم ووضح من تصريحاته أنه يقصد الاحتكاريين الذين يقومون بتنفيذ برامج التسلح ويستفيدون منها ويثيرون الحروب ويصطنعون لها الاسباب ويحركون الجيوش لتجزر بعضها بعضا !

والواقع ان الاحتكاريين لا تعنيهم ارواح البشر بقدر ما يعنيهم الربح

الحرام ولايضيرهم أن ترهق ملايين الأنفس من أبناء العمال والفلاحين ومايسفك من دماء المدنيين والعسكريين ومايشوه من الأجساد والعقول والأعصاب ومايدمر من مبان ومنشآت ومصانع وحقول ومنتجات هي تراث حضارة الانسان وثمره جهوده ومنابع ثروته . . فلو قيل للاحتكاريين إن بعض الباحثين قدر ضحايا الحرب العالمية الاولى بعشرة ملايين من البشر وإن عشرة ملايين آخرين اصيبوا بالعجز عن العمل نتيجة التشويه الذي لحق أجسادهم واعضاءهم وإن عشرين مليونا ماتوا في زهرة العمر من فرط الاوبئة والمجاعات والاضطرابات التي تعقب الحروب . . ولو قيل أن البروفسور آرنتز الالماني قدر في بيان رسمي اصدرته حكومة المانيا الغربية في ٣ أبريل سنة ١٩٥٣ أن اثنين وخمسين مليونا من العسكريين والمدنيين ذهبوا ضحايا الحرب العالمية الثانية . . لوقيل شيء من هذا وأضيف إليه الاحصاءات الدامية عن ضحايا الحروب الجزئية التي يثيرها الاحتكاريون كحرب فلسطين وكوريا والهند الصينية وكينيا .. وغيرها .. لضحك الإحتكاريون ساخرين هازئين من هذا الاسف على أرواح البشر ومنشآتهم .

فان الحرب ــ كما رأيت وعلمت ــ لديهم أفضل مشروعاتهم وأكثرها ربحا وأشدها ضمانا لأن التعامل فيها مع الحكومات التي ترضخ لهم وتستجيب لمطالبهم ولأن من شأنها ان تدير لهم مصانعهم في اقصى قدراتها !

الحرب البارِدة

وليس يفوتهم فى هذا المشروع أن يستخدموا لترويجه كافة أساليب الدعاية والإعلان فمن مقالات تنشر فى الصحف إلى إذاعات ترسل على موجات الأثير إلى أشرطة مصورة تعرض على الشاشة البيضاء ، كلها تشير إلى خطر الحرب الماثل أمام الأعين واحتمالات وقوعها فى كل لحظة وحين وليس يعوز المحتكرين فى هذا المجال أن يجدوا الكتاب والصحفيين والمذيعين والمعلقين السياسيين والممثلين والمخرجين الذين يروجون الدعوة للحرب ويحسنون مشاريعها . . وليس عليهم جناح ولا حرج فى أن يضللوا الشعوب عن آثامهم وجرائمهم وأن يخدعوها بكلمات تستهوى النفوس وتخلب الألباب .. كأن يقال إن مشاريع التسلح ليست إلا لصيانة السلام ! وأن الحرب المقبلة ستكون دفاعا عن الحرية والديمقراطية أو محافظة على العالم (الحر ! ! !) . .

وليس على المحتكرين ضير فى سبيل هذا الخداع المفضوح أن يلجأوا إلى منجمين أدعياء كذبة يؤكدون لهم أن معرفتهم بالنجوم فى مسالكها وخبرتهم بالأفلاك فى مداراتها والطوالع والحظوظ ومصائرها تدل بما لاشك فيه ولا جدال على أن الحرب لابد واقعة بعد شهر أو بعد عام أو عدة أعوام .

وليس على المحتكرين من شىء إذا هم حركوا الوزراء النابهين والحكام البارزين ودفعوهم كبعض الدمى و العرائس المصنوعة إلى الادلاء للصحف والاذاعات بالبيانات والتصريحات والتهديدات والتلويحات بالحروب وأخطارها والاستعداد لها فى مختلف الدول المعادية التى يخشى منها الخطر !

وعندما يغرق المحتكرون الحكومات والشعوب بسيل دعاياتهم ويغمرون العالم فى فيض المخاوف والأحزان ينجح المشروع الخبيث وتروج بضاعته الفاتكة ويربح المجرمون الآثمون .

الأشكال الجديدة للاستعمار

الزحف الاستعماري يتجدد باسم المساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية

دعاوى زائفة

إن السياسة التى اتبعت فى عهد إسماعيل وورطت مصر فى الاقتراض والاستدانة من الاحتكارات المالية وشجعت هذه الاحتكارات على تصدير رؤوس أموالها فى ظل الامتيازات والضمانات والتعهدات التى أعطيت لها أعقبها ضياع المعالم الرئيسية للاستقلال الوطنى وأتاحت للمحتكرين الأجانب أن يدفعوا حكوماتهم إلى التدخل فى شئون مصر الخاصة وأن يقيموا فيها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٣ وأن ينشئوا الصندوق الدولى للدين العمومى فى ابريل سنة ١٨٧٦ ويعينوا فيه مندوبين فرنسى وبريطانى يشرفان على دخل الحكومة المصرية ومصروفها ثم أعقبوا ذلك بأن جعلوا فى الحكومة المصرية نفسها وزيرين أحدهما بريطانى للمالية والآخر فرنسى للاشغال العامة ثم لم يلبثوا أن تحكموا فى الجيش المصرى فخفضوا عدد جنوده ودسوا فيه عناصرهم وضباطهم وبعثاتهم العسكرية ولم يهدأ لهم بال حتى احتلت القوات البريطانية مصر ابتداء من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى الآن واتبعوا احتلالهم العسكرى بالسيطرة الادارية فجعلوا فى كل وزارة من وزارات الحكومة المركزية مستشارين وخبراء وموظفين من الأجانب وكذلك فى الادارات المحلية والإقليمية ثم أعلنوا الحماية

البريطانية على مصر فى سنة ١٩١٤ مقرونة بالأحكام العرفية فصارت مصر محمية بريطانية يجندون منها آلاف الفلاحين لاستخدامهم وقودا لحروبهم ويستولون على مواشيهم ومحاصيلهم ويقررون عليهم الضرائب المرهقة سدادا لفوائد الديون ويعيثون فى أرضهم فسادا وفجورا ويحكمونهم بالحديد والنار ويفرضون عليهم نظم الاستبداد والارهاب !

ولكن الذى ينبغى أن يعرف أنه طالما أن الاحتكار والاستعمار موجودان فى أى جزء من الأرض فمن الممكن أن تتكرر هذه الحقائق فى أشكال جديده مستخفية تتميز بالبراعة فى ادعاء البراءة من كل غرض خبيث !

ولئن كان الشرقيون يقولون فى أمثالهم ويعلمون أطفالهم أن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين فإنه فيما يبدو لا يزال يوجد فى الشرق أناس لا يعرفون هذه الحقيقة ـ أو لعلهم يعرفونها ويتجاهلونها ـ ولا يريدون أن يكونوا من المؤمنين بل يحبون أن يلدغوا بدل المرة مرات .

فلا يزال الاحتكاريون الاستعماريون اليوم كما كانوا بالأمس يواصلون زحفهم الاستعمارى ويحكمون سيطرتهم الاقتصاديه والعسكريه والسياسية على المستعمرات والبلاد التى ترتبط بشكل أو بآخر بالدول الاستعمارية .

وهم يستخدمون لزحفهم فى الوقت الحاضر ستارا من العبارات الطنانه الرنانه . يقولون مثلا ـ وما أكثر مايقال ـ أنهم يريدون أن

يساعدوا البلدان المتخلفه على النمو والازدهار وأن يقدموا معونتهم وخبرتهم الفنية وممكناتهم المالية والصناعية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والانشاء والتعمير .

ويعنينا فى هذا المجال أن نتناول جانبين من هذه المساعدات احدهما ماتقدمه أمريكا باسم المعونة الفنية أو مشروع النقطة الرابعة تارة وباسم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وفقا لقانون الأمن المتبادل تارة أخرى وثانيهما مايقدمه البنك الدولى للانشاء والتعمير !!

وقد قصرنا الكلام على هذين النوعين من المساعدات لأن الاحتكارات المالية فى أمريكا وفى العالم تتخذ منهما عمادا وركازا لتغلغلها الاقتصادى وسيطرتها الاقتصادية والعسكرية .

المساعدات الأمريكية الفنية

أما المساعدات الأمريكية الفنية فتعقد باسمها الاتفاقات التى تتضمن قيام خبراء أمريكيين بدراسة بعض المشروعات الاقتصادية بالاشتراك مع الموظفين المحليين وعندما يتمون دراستهم لهذه المشروعات يتقدمون إلى الحكام والحكومات بنتائج دراستهم .

الفخاخ المنصوبة

ولكن ما السبيل إلى تنفيذ هذه المشروعات ؟

إن التقارير تقدم متضمنة الوسائل التى يمكن اتخاذها وهى :

أولا : طرح هذه المشروعات فى مناقصات عالمية تتقدم لها الشركات المتخصصة بعطاءاتها والتى يرسو عليها أقل عطاء تقوم بتنفيذها لحساب الحكومات . .

ثانيا : تمويل هذه المشروعات إما بفرض ضرائب جديدة أو اقتطاع بعض مصروفات الخدمات العامة وتخصيصها لهذه المشروعات او عقد القروض من البنوك العالمية أو المحلية أو من الحكومة الأمريكية الصديقة ! !

ثالثاً : إعطاء امتيازات استثمار الثروات المدفونة فى المناجم وضمانات احتكارها لشركات عالمية أو شركات تؤلف برؤوس أموال أجنبية ومحلية تقدم لها التسهيلات والمساعدات والاعفاءات وتمنح الظروف والشروط التى تدفعها إلى الإقدام على أعمال الاستثمار راضية مطمئنة إلى حصولها على الأرباح المجزية .

ولما كانت الشركات والبنوك الأميريكية والاحتكارات العالمية التى تساهم فيها هذه الشركات والبنوك بأكبر الأنصبة من الأسهم المالية هى

حدها التى تستطيع فى الوقت الحاضر القيام بهذه المشروعات وتصدير
وس الأموال والمعدات اللازمة لتنفيذها فإن هناك ضمانا دائماً ومستمرا
كيدا بأن ترسو عليها العطاءات فى أى مناقصة تجرى لتنفيذها
يمان الحكومات ولحسابها الخاص !

الامتيازات المطلوبة

وما يقال فى شأن مشروعات المرافق العامة يقال أيضاً عن مشروعات
ستثمار الخاصة مع بعض الاضافات التى حرص على تأكيدها مستر
يك جونستون رئيس مجلس التنمية الاستشارى بالولايات المتحدة
ميريكية ومراقب تنفيذ برنامج النقطة الرابعة لتقديم المعونة الفنية
د ما زار مجموعة بلاد الشرق الأوسط فى أواخر شهر مارس
سنة ١٩٥٣ موفداً من الرئيس الأمريكى ايزنهاور . فقد نشرت
صحف المصرية فى آخر يوم من ذلك الشهر تصريحات له أدلى بها
، مقر الغرفة التجارية وقال فيها « إن الدول المتخلفة التى لم تنهض
قتصادياً بعد لا يمكن أن تسير فى ركب التصنيع عن طريق رؤوس
موالها وحدها بل يجب أن تستعين برؤوس أموال أجنبية . . ولكى
ستطيع رؤوس الأموال الأجنبية أن تؤدى رسالتها يجب أن تجد الجو
لائماً إذ أن المسألة ليست مجرد دراسة مدى احتمال نجاح المشروع

الذى تستثمر فيه الأموال الأجنبية بل المهم هو معرفة مدى استعد
تلك البلاد لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية عامة والأميريكية خاصة
فإن كانت مستعدة لذلك وجب أن تعطى لرؤوس الأموال الأجنبية
بعض الامتيازات ومنها أن يترك لرؤوس الأموال الأجنبية نصيب كاف
من الأرباح كى يغريها ذلك على المغامرة والاستمرار فى العمل وأن
يباح لها أيضاً حرية العودة إلى بلادها ونقل أرباحها الخاصة !

أما القروض المالية التى تقدم للحكومات فهى حتما تقع فى النهاية
من نصيب البنوك الأميريكية مباشرة أو البنوك العالمية التى صارت
رؤوس الأموال المصرفية الأميريكية تملك معظم أرصدتها الذهبية والنقدية
وتتحكم فى أعمالها المالية !

الأغراض الحقيقية

ولكن ماهو الغرض الحقيقى من هذه المشروعات الأميريكية ؟ أهو
حقا تقديم المعونة الفنية للبلدان المتخلفة؟ وهل هى تخلو حقاً من الضغط
الاقتصادى والسياسى والعسكرى ؟ وهل يراد منها فعلا تقديم المعونة
الفنية والمساعدة على التنمية الاقتصادية والصناعية ؟ لقد أجاب مستر
ترومان الرئيس الأميريكى السابق وصاحب المشروع على هذه الأسئلة
فى مؤتمر الحزب الديمقراطى الذى عقد أثناء المعركة الانتخابية لرياسة

الجمهورية فى أواخر عام سنة ١٩٥٢ فقال « إن مشروع النقطة الرابعة يعنى بالنسبة للولايات المتحدة توسيع نطاق التجارة وزيادة أسواق التصريف وتموين أمريكا بالمواد الأولية .

وذكر أحد زعماء الحزب فى المؤتمر نفسه أن مشروعات النقطة الرابعة من شأنها أن تضع البلاد المتخلفة فى خدمة الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لأنها ستكون منابع للمواد الأولية الاستراتيجية .

وقال وزير الخارجية الأمريكية السابق مستر دين اتشسون أن الدافع على الرغبة فى نجاح المشروع ليس هو حب أمريكا للنوع البشرى بل هو مصلحة أمريكا العملية .

ويؤكد مستر سنكلر وزير التجارة الأمريكية فى حكومة الرئيس الأميركى أيزنهاور أهداف مشروع النقطة الرابعة فيقول أنى أرجح أن أرى رؤوس الأموال الخاصة لا القروض الحكومية هى التى ستتدفق على الخارج . . وإذا ما ذهبت قروض خاصة إلى الخارج فمن رأيى أنه يجب على الحكومة الأمريكية أن تسهر على تأمين نجاحها كما يجب أن تتمتع بقسط من الحماية . . وأنا لست من أنصار إنفاق أموال الناس لخلق منافسة تضرهم ! ! (مجلة الغرفة التجارية ـ السنة الثامنة نشرة مارس سنة ١٩٥٣ العدد ٣ ص ٩ ، ٩٦) .

فهى إذن الأهداف الاستعمارية القديمة . . سعى إلى الأسواق . . استيلاء على موارد الخامات . . استثمار رؤوس الأموال المصدرة . . تغلغل فى البلاد المتخلفة باسم المعونة الفنية .. حماية لرؤوس الأموال والقروض . . احتكار يمنع المنافسة لأصحاب رؤوس الأموال . استخدام المواد الأولية والبلاد المتخلفة المنتجة لها فى الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .

سيطرة باسم المعونة

ولو أنك اطلعت على الأرقام الواردة بالجدول التالى ودققت فيها النظر لرأيت كيف تتخذ أمريكا من هذا المشروع ستاراً لحشد مجموعة كبيرة من موظفيها وخبرائها فى البلاد المتخلفة ليسيطروا عليها باسم تقديم المعونة الفنية . . وكيف أن عدد هؤلاء الخبراء فى تزايد مستمر من عام لآخر وكيف أن الاعتمادات المخصصة للمشروع من جانب أمريكا أكبر من الاعتمادات المخصصة من الحكومات المحلية وذلك ضمانا للسيطرة وإحكام التدخل وحماية للنفوذ الاستعمارى الأمريكى المتقدم الساعى إلى تدعيم مركزه وانتزاع مراكز أخرى من الاستعمار البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط !

بيان من إدارة المعونة الفنية — وزارة الخارجية الأمريكية

البلد	عدد الخبراء الأمريكية: لغاية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١	عدد الخبراء الأمريكية: لغاية سبتمبر سنة ١٩٥٢	عدد الخبراء الأمريكية: لغاية سبتمبر سنة ١٩٥٣	الأموال المخصصة لتنفيذ مشروعات النقطة الرابعة فى سنة ١٩٥٣ بالدولارات: أموال أمريكية	الأموال المخصصة لتنفيذ مشروعات النقطة الرابعة فى سنة ١٩٥٣ بالدولارات: أموال محلية
إيران	٢٣	١٣٩	٢٨٥	٤٧٧٤٠٠٠٠	١٦١٧٠٠٠٠
لبنان	٤	٦٧	٨٧	٦٥١٥٠٠٠	٧٩٩٠٠٠
العراق	١	٤٠	٨٢	٢٠٥٦٠٠٠	١٦٦٢١٠٠٠
الأردن	٣	٢٢	٦٣	٦٤٥٦٠٠٠	٥٣١٠٠٠
مصر	٢	٢٧	٥١	٣٤٢٥٠٠٠	٤٢٥٢٠٠٠
إسرائيل	—	٢٩	٤٣	٣٧٢٨٠٠٠	١٢١١٠٠٠
المملكة السعودية	٤	١٥	٣٨	١٧٧٦٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
أفغانستان	٣	٦	١٤	٩٤٩٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠
المجموع الكلى	٤٠	٣٤٥	٦٦٣	٧٢٦٤٥٠٠٠	٤٧٠٨٤٠٠٠

أضف إلى هذا أن خبراء الأمم المتحدة فى تقريرهم عن اقتصاديات الشرق الأوسط فى سنة ١٩٥٢ يقدرون أن رؤوس الأموال الأميريكية المستثمرة فى بلاد هذه المنطقة تتزايد وترتفع عاما بعد آخر .. فنى مصر والسودان ارتفعت رؤوس الأموال الأميريكية المصدرة من ١٦٫٨٠٠٫٠٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٣ إلى ٣٩٫٧٠٠٫٠٠٠ دولار فى سنة ١٩٥٢ كما زادت فى المملكة العربية السعودية والعراق ولبنان والأردن وسوريا خلال الفترة نفسها إلى عشرة أضعافها فصارت على وجه التقريب فى سنة ١٩٥٢ ستمائة مليون دولار .. وكذلك أصدر بنك الاستيراد والتصدير الدولى وهو أكبر البنوك فى أميريكا حتى نهاية مارس سنة ١٩٥٢ قروضاً لمصر وأفغانستان وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية تبلغ قيمتها ١٢٧٫٨٠٠٫٠٠٠ دولار .

مساعدات لتأمين الاستعمار

وهناك نوع آخر من تصدير رؤوس الأموال الأميريكية إلى بلاد الشرق الأوسط باسم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وفقا لقانون الأمن المتبادل . وقد خصص لهذا النوع من (المساعدات!) فى عام ١٩٥٣ وحده أربعمائة وخمسة وسبعون مليونا من الدولارات .. فما هى شروط هذه المساعدات وما أهدافها ؟

يجيب على هـذا السؤال مستر هارولد ستاسن مدير وكالة الأمن المتبادل الأميريكى الذى سيتولى الإشراف على عملية توزيع هذا المبلغ الضخم فيقول فى تقرير قدمه إلى لجنة العلاقات الخارجيـة فى مجلس الشيوخ الأميريكى ونشرته وكالات الأنباء والصحف يوم ٧ مايو سنة ١٩٥٣ أن أهداف أميريكا فى منطقة الشرق الأوسط هى :

١ — تشجيع قيام حكومات مستقرة وإنشاء علاقات سلمية !

٢ — النهوض الاقتصـادى والتوسع التجارى وإزالة القيود التى تعرقل التبادل التجارى بين دول هذه المنطقة .

٣ — الارتقاء بهذه المنطقة إلى مرتبة الاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية .

ولـكن تدخل الحـكومة الأميريكية لتشجيع قيام حكومات مستقرة والتبرع الإجبارى بالعمل على النهوض الاقتصادى والاكتفاء الذاتى يرمى فى صراحة ووضوح إلى ما ذكره مستر ستاسن فى تقريره نفسه من أن أميريكا تستهدف زيادة مساهمة شعوب منطقة الشرق الأوسط فى بناء العالم (الحر !!!) وفى إنشاء الدفاع الإقليمى !! والحصول على تعاون فعال من جانب دول هذه المنطقة فى حالة نشوب حرب عامة ! !

وعلى الجملة وبصريح العبارة يقول الرجل فى تقريره أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لن تقدم لدولة من دول الشرق الأوسط إلا إذا اتخذت إجراءات إيجابية للمساهمة فى برامج الأمن المشترك لهذه المنطقة !!

وليس هذا الكلام — فيما نعتقد — فى حاجة إلى تعليق فهو بعد كل ماذكرناه من قبل أوضح من أن يحتاج إلى شرح أو تفسير !

البنك الدولى

أما المساعدات التى يقدمها البنك الدولى للانشاء والتعمير فهى بدورها ستار كثيف يخفى عملية تصدير رؤوس أموال الاحتكارات إلى مجالات الاستثمار .

والأصل فى هذا البنك أن الخبراء الاقتصاديين فى الدول الاستعمارية والبلاد التابعة والخاضعة أو بلاد العالم (الحر !!) لما رأوا أن أمور نظم الاحتكار المالى توشك على الاختلال قرروا فى شهر يوليه سنة ١٩٤٤ أن يعقدوا مؤتمراً فى بريتون وودز بولاية فيرچينيا بأميريكا الشمالية لبحث المشاكل التى تهدد تلك النظم فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية واستقر رأيهم على إنشاء مؤسستين إحداهما تعرف باسم صندوق النقد

الدولى ومهمتها الإشراف على تبادل العملات النقدية للدول المختلفة وتحديد قيمتها بعضها بالنسبة لبعض .. والأخرى تعرف باسم البنك الدولى للانشاء والتعمير والغرض منه هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال على نطاق دولى واسع وبصورة منظمة بالطرق الاستغلالية المألوفة وذلك — فيما يقال — لتعمير البلاد التى دمرتها الحرب العالمية الثانية وإعادة إنشاء المصانع والمؤسسات التى خربتها وانهكتها الأعمال الحربية ومساعدة البلاد المتخلفة فى إنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية .

مصادر تمويل البنك

أما تمويل البنك فيتم بمساهمة الحكومات المشتركة فى الاتفاق الخاص به وهى حكومات دول العالم (الحر !!) والبلاد الخاضعة لها والداخلة فى نطاق نفوذها الاقتصادى والسياسى والعسكرى .

وأسهم البنك لاتزيد عن مائة ألف سهم يقدر كل واحد منها بمائة ألف دولار وبهذا يصل رأس مال البنك إلى عشرة مليارات من الدولارات .. ويستطيع البنك إذا ماوافق مجلس إدارته أن يزيد رأس لهماكلما اتسعت عملياته المالية وتزايدت ارتباطاته .

وظائف البنك :

أما وظيفة البنك الدولى للانشاء والتعمير فهى :

أولا : تقديم القروض للحكومات الراغبة منه مباشرة .

ثانياً : ضمان القروض والمشروعات التى تقدمها أو تقوم بها المؤسسات المالية والصناعية العالمية لحساب الحكومات أو غيرها من الهيئات المحلية بضمانها وإشرافها .. وهو يتقاضى على القروض التى يقدمها والتى يضمنها فوائد وعموله .

ولما كان رأس مال البنك لايكفى عملياته فقد نصت الاتفاقات الخاصة به على أن وظيفته الثانية أهم من الأولى وأوسع نطاقاً .

وهكذا فإن هذا البنك يتخذ من صفته الدولية ومن ارتباطه الإسمى بالأمم المتحدة سلطة ضمان رؤوس الأموال الاحتكارية المصدرة ويقوم نيابة عنها بالحصول على التعهدات والكفالات من الحكومات .

فإذا عرف أن معظم رأس المال الذى تشمله عمليات هذا البنك مستمد من الحكومة الأميريكية مباشرة أو البنوك والمؤسسات الاحتكارية المالية والصناعية الأميريكية وغيرها من البنوك والمؤسسات التى لرؤوس الأموال الأميريكية فيها مكان الصدارة والنفوذ استطعنا أن نتصور الخطر الكامن وراء هذه المؤسسة !

سلطات استثنائية:

وللدلالة على أن هذا البنك يعمل لحسابه الخاص وفى سبيل المؤسسات المرتبطة به يكفى أن نذكر أنه لا يخضع لما تخضع له الوكالات الأخرى المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من لوائح وتنظيمات إدارية فهو وقرينه صندوق النقد الدولى « ليسا ملزمين بأن يعرضا ميزانيتهما الإدارية على الجمعية العامة كما أنه لا يجوز للجمعية أن تصدر توصية رسمية إلى أى من المؤسستين دون استشارة سابقة وليس عليهما أن يقررا للجمعية عن تصرفاتهما فى صدد مثل تلك التوصيات وليس للجميعة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبنك خاصة أن تصدر أية توصيات تتعلق بقروضه أو بالشروط والأوضاع التى ينتهجها فى عملية منح القروض ! » (الأمم المتحدة — الدكتور زكى هاشم — القاهرة سنة ١٩٥١ ص ١٩٥) .

وهذا البنك أيضاً ليس ملزما فى حال من الأحوال بأن يقدم القروض لأى دولة من الدول الأعضاء المشتركة فيه والمساهمة فى رأس ماله وإنما له الحرية المطلقة فى أن يختار البلد الذى يصدر إليه رؤوس الأموال عن طريقه المباشر أو غير المباشر .

وإنه ليحكم سيطرة رؤوس الأموال الاحتكارية على البلاد التى تتعامل معه لأن الدول الأعضاء المساهمة فى رأسماله ملزمة بتقديم كافة المعلومات

والبيانات عن أحوالها الاقتصادية والمالية واحتياجاتها والموارد التى تستطيع منها أن تسدد فوائد ديونها وقروضها فضلا عن تقديم كل التسهيلات اللازمة لخبرائه ومستشاريه الفنيين الذين يوفدهم لبحث المشروعات المطلوب تنفيذها بالقروض المقدمة والضمانات التى تعطى لكفالة حقوق أصحاب الأسهم والسندات فى المؤسسات الاحتكارية المرتبطة به .

استغلال اسم الامم المتحدة :

ولقد لاحظ الدكتور جلال الدين عبد الرازق مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لها فى تصريح أدلى به خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ أن البنك لا يمارس نشاطه إلا فى البلاد التى تقع فى نطاق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى .. وليس أقطع من هذا دلالة على أن هذا البنك مؤسسة استعمارية تعمل باسم الأمم المتحدة وتستغل هذا الإسم فى ممارسة أعماله الاستغلالية !

احتكار دولى

ويحسن أن نقدم فى نهاية الكلام عن هذه المؤسسة بعض الأرقام المفيدة .. فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات الشرق الأوسط فى مارس سنة ١٩٥٣ أن البنك أقرض حكومة العراق

فى سنة ١٩٥٠ مبلغاً قدره ١٢٫٨٠٠٫٠٠٠ دولار لتنفقها فى تنفيذ مشاريع إنشاء سدود لمنع فيضان نهر دجله كما أقرض الحكومة التركية ١٦٫٤٠٠٫٠٠٠ دولار لتحسين الموانىء التركية ، ٢٥٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار فى سنة ١٩٥٢ لتنفيذ مشروعات نهر سيهان بالقرب من أطنه كما أقرض بنك الإنشاء الصناعى التركى تسعة ملايين من الدولارات لتغطية حاجياته من العملة الأجنبيه !

وقد وردت الأنباء خلال شهر مايو سنه ١٩٥٣ بأن البنك قرر أن ينشىء له فرعا فى لبنان ليمارس منه نشاطه فى جميع بلاد الشرق الأوسط

كما يستفاد من تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات العالم فى مارس سنة ١٩٥٣ أن البنك صدر فيما بين النصف الثانى من سنة ١٩٥٠ والنصف الأول من سنة ١٩٥١ إلى بلاد أمريكا الجنوبيه وبلاد ماوراء البحار تابعة لمنطقة الاسترلينى وبلاد أخرى تنتج المواد الخام مبالغ تقرب من ٢٥٠ مليونا من الدولارات .

والواقع أن هذا البنك ليس إلا احتكاراً دولياً يقوم بتنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال الفائضه إلى مجالات الاستثمار والاستغلال وتدعيم سيطرتها على جميع بلاد العالم المستضعفه .

الاستعمار عدو التقدم

الاحتكاريون يعرقلون نمو الصناعات الوطنية ويسحقون المنتجين الوطنيين ويعملون على تأخر البلاد الواقعة تحت سيطرتهم الاستعمارية .

عم يتساءلون ؟

ولكن قوما لم تعظهم أحداث الماضي بآثامه وآثاره ولا يتخذون منها عبرة تهديهم إلى المستقبل يتساءلون لماذا نرفض (المساعدات) الفنيه والمالية والأجنبية والقروض التي تقدم للبلاد المتخلفه إذا كان من شأنها حقا أن تساعد على تنمية الصناعة فيها وتقدم أعمال الإنشاء والتعمير ورقى الشعوب وتحضيرها ورفع مستوى معيشتها وإتاحة الفرص لتشغيل العدد المتزايد من العمال وخريجي المدارس والمعاهد والجامعات وزيادة الثروة القومية ؟ ويقولون ماذا علينا من ضير لو استفدنا من رؤوس الأموال المتدفقة والقروض دون أن يكون لذلك أدنى ارتباط أو يستتبعه الوقوع تحت الوطأة السياسية والعسكرية للدول التي تصدرها وتقدمها ؟ أليس من الممكن أن يكون تصدير رؤوس الأموال قاصرا على مجاله التجاري والصناعي والفني وحده ؟ وهلا يمكن الاستفادة منها إذا فرضت عليها الشروط واتخذت الضمانات الكافية ؟ تلك أسئلة تتردد وتقال .. وقد كان فيما قدمناه مايكفي للرد عليها ولكنا نؤثر أن نجيب عليها لكي نستزيد الحقائق تبيانا ..

محور الحياة الاقتصادية

فان استعراض تواريخ جميع البلاد المستعمرة أو التى ابتليت بالاستعمار كفيل بأن يظهر فى وضوح أن هذه البلاد لاتقوم فيها صناعات تحويليه ضخمة . ولعل فى الفقرات التالية التى نقتبسها من تقرير للأمم المتحدة فى سنة ١٩٥١ عن الأراضى التى لاتتمتع بالحكم الذاتى وهى بتعبير آخر صريح المستعمرات مايكشف عن طبيعة السياسات الاستعماريه تجاه تصنيع البلاد المتخلفة .. يقول التقرير « أن المحور الذى تدور حوله الحياة الاقتصادية للشعوب غير المستقلة بوجه عام هو الزراعة فهى تنتج المواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المسئولة عنها ـ أى بتعبير آخر صريح الدول الاستعمارية ـ فى مقابل السلع المصنوعة وغيرها من الواردات » .

ميزات هائلة — ولكن !

ويزيد هذه الحقائق وضوحا ماذكره العالم الاقتصادى الأميركى بوكانان فى كتاب أصدره فى سنة ١٩٣٤ بعنوان « نمو المشاريع الرأسمالية فى الهند » إذ قال فى ختام ذلك الكتاب « ها هو بلد يحوى كل الخامات التى تعتمد عليها الصناعة .. ومع ذلك ظل هذا

البلد خلال قرن من الزمان يستورد السلع المصنوعة من الخارج بكميات كبيرة ولم تنشأ فيه إلا بضع صناعات بسيطة تعتمد فى الآلات والتنظيمات التى تحتاجها على مايرد إليها من بلاد أجنبية عنها .

إن الهند على وفرة مافيهـا من خامات القطن والجوت وسهولة استخراج مافيها من فحم وخامات الحديد ذات الدرجة العالية غير المألوفة وكثرة السكان الذين يتعرضون فى أغلب الأحيان للمجاعات لقلة مايجدونه من أعمال مربحه وضخامة مافيها من كنوز الذهب والفضة التى قد لايعادلها فيها بلد آخر .. ورغم مافى داخل حـدودها ومافى جوارها من أسواق رائعه يبيع فيها الأجانب كميات هائلة من السلع المصنوعة . . رغم اجتماع هذه الميزات لها جميعا لم تستطع بعد قرن من الزمان أن تمد شعبها إلا بما يوازى ٢ ./ من احتياجاته المصنوعة !

وليست بلاد الشرق الأوسط العربى ولا بلاد المستعمرات جميعا أحسن حظا من الهند فهى كلها تشكو هذه الحالة نفسها لأنها ابتليت مثلها بالاستعمار !

موارد الحرية

والواقع أن سياسـة الدول الاستعمارية تنبنى على استنزاف موارد المستعمرات والبلاد التابعة دون التفكير فى إنشاء صناعات .

ويؤكد هـذه الحقيقة التقرير الذى نشر فى وشنطن سنة ١٩٥٢ بعنوان أميريكى الطابع هو « موارد للحرية ! »

وهذا التقرير كتبته لجنة أنشأها الرئيس الأميريكى السابق مستر ترومان فى سنة ١٩٥٠ لدراسة السياسة التى تتبعها أميريكا حيال المواد الأولية خلال ربع القرن المقبل .. وإنا لنورد فيما يلى خلاصة لهـذا التقرير الخطير الذى تستند إليه السياسة الأميريكية الخارجية فهو يرسم آفاق التوسع الاستعمارى لأميريكا ويوضح معالم تفكير المسئولين فى وزارات الحكومـــة الأميريكية وإدارتها وهيآتها الفنية المختصة والاحتكارات العالمية التى تسيطر عليها رؤوس الأموال الأميريكيه .

نمو متزايد

فقد رأت اللجنة الأميريكية وسجلت فى تقريرها أن السنوات لأخيرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية حملت معها نموا متزيدا للأكداس االاحتياطية من المواد الأولية المخزونه لدى الاحتكارات الأميريكية مما زادها ثراء وغنى .. ولهذا نصحت اللجنة بوجوب الاستمرار فى سياسة تكديس المواد وجمعها وخزنها فى أميريكا ..

اعتراف صريح

ورغم أن اللجنة تعترف اعترافا صريحا بأن الأراضى الأمريكية نفسها لا تزال عامرة بموارد ضخمة هائلة من الثروات المعدنية البكر والمواد الأولية الخام فانها تنصح بأن تعتمد أمريكا أساسا على الموارد الخارجية للخامات وإلا تستخرج مافى مناجمها كله بل وإن تقلل من معدل استخراج الكميات المعمول به حاليا قبل أن تستنفد مافى هذه الموارد الخارجية أولا !

وفى ذلك تقول اللجنة إن أمريكا ستعتمد خلال الربع قرن المقبل بشكل متزايد على الموارد الخارجية لتزويدها بالخامات الأساسيةاللازمة لها فى صناعاتها الخاصة !!

الخطة الموضوعة

وإليك جدولا لما ترى اللجنة إتباعه بشأن استخراج المعادن غير الحديدية واستيرادها خلال الخمس وعشرين سنة المقبلة بالأطنان .

المعدن	المستخرج فى سنة ١٩٥٠	مايراداستخراجه سنة ١٩٧٥	المستورد فى سنة ١٥٩٠	مايراداستيراده سنة ١٩٧٥
النحاس	٩٠٧ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٤٤٨ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠
الرصاص	٤٣٠ر ٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٥٦٥ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠
الزنك	٦١٨ر٠٠٠	٧٠٠ر٠٠٠	٣٨٢ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠

أما بالنسبة للحديد فتقول اللجنة الموقرة إن أميريكا تستخدم فى صناعاتها ٢٣ ./. من الحديد المتحصل عليه من الخارج ، ٧٧ ./. من الحديد المستخرج من مناجمها وترى أنه ينبغى أن تزيد نسبة الحديد المتحصل عليه من الخارج إلى ٥٠ ./. من مجموع مايستخدم فى الصناعات الأميريكية وتوصى اللجنة بأن تزيد أميريكا توسعها فى الاستيلاء على موارد هذا المعدن فى كثير من البلاد مثل كندا وشيلى وكوبا والبرازيل وفنزويلا وغيرها ..

أما البترول فان منطقة الشرق الأوسط تحوى ٦٠ ./. من احتياطى البترول فى العالم كله وكذلك فنزويلا بأميريكا الجنوبية تعمر بينا بيعه ومناجمه وهى تنبىء عن مستقبل زاهر سعيد للاحتكارات التى تسيطر عليها ..

ولقد رأيت من قبل أن ماتنتجه منطقة الشرق الأوسط وحدها

فى الوقت الحاضر يعادل خمس ماتنتجه ينابيع البترول فى العالم كله .. فهل تعلم أن بلاد هذه المنطقة لا تستهلك من إنتاج بترولها إلاخمسه أما الأربعة أخماس الباقية فذاهبة إلى حيث تريد الاحتكارات .

على أن الشىء المهم فى تقرير اللجنة الأميريكية أنهـا أدركت أن سياستها الاستعماريه ستتعرض حين التطبيق العملى لـكثير من العقبات الطبيعية أوالسياسية والاجتماعيةولـكن لابد من تذليل هذه الصعوبات التى تقوم فى سبيل التوسع الأميريكى وفى سبيل ... الدفاع عن الحرية والعالم الحر !!!

منطق الاشياء

ولـكن لماذا تقف الاحتكارات الاستعمارية عقبه فى سبيل تصنيع بلاد الخامات الأوليه ؟ الواقع أن منطق الأشـياء وطبائع الأوضاع الاحتكاريه الاستعمارية لا يمكن أن ينتج عنها غير هذه السياسه ..فليس من مصلحه الاحتكارات العالميه نشوء صناعات إنتاجيه أو تحويليه فى بلاد المواد الخام لأنها لوفعلت لاستغنت هذه البلاد بنفسها وا كتفت بذاتهاوربما استطاعت أن تنتقل إلى مرحلة تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجيه أو على الأقل أن تخفض من استيراد السلع المصنوعه خارج

بلادها وعندئذ تفقد الاحتكارات الاستعمارية سيطرتها ونفوذها وتعسر عليها أعمال الاستغلال وتصاب مصانعها فى بلادها بالتعطل ومنتجاتها بالكساد وتدهور الأثمان وتهددها الأزمات الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسية بالضياع والخراب .. ثم أن استخدام البلاد المتخلفه لخاماتها ومحاصيلها من شأنه أن يمنع جزءا كبيرا منها عن صناعات الدول الاستعماريه وأن يمكن البلاد المنتجه لها من الاستفادة بها فى الأسواق العالميه المختلفه .

وليس فى الدنيا عاقل أو مجنون — فيما نعلم — يستطيع أن يقول إن الاحتكارات الاستعمارية مستعدة عن طواعيه واختيار أن تفعل شيئا من ذلك أو أن تسمح بحدوثه بل أقرب إلى طبائع الأشياء أنها مستعدة دائما لمحاربته والوقوف فى سبيله بكل مالديها من وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى والعسكرى .

فهى تعمد إلى أن تستبقى البلاد المستعمرة والواقعه تحت وطأة الاستعمار فى حالة تدهور وتأخر مستمرين لأنها بهذا تضمن خضوعها وتبعيتها . وهى فى سبيل استمرار السيطرة ودوامها تستطيع بما لديها من قدرات وممكنات أن تفعل كل مايوصلها إلى هذا الغرض .

زراعة لا صناعة

وهى تعلم من تجاربها أن وجود الصناعات التحويلية والإنتاجية فى بلد من البلاد يزيد أهلها والعاملين فيها رقيا وتقدما وإحساسا بالقوة ويجعل من العسير على الراغبين فى الاستغلال والاستثمار ان يسلكوا طريقهم فى هوادة ولين وهى تدرك ان الزراعة فى العصر الحديث ترتبط ارتباطا دائما بالصناعة ويعتمد المشتغلون بها فى ترويج منتجاتهم الزراعية على احتياجات الصناعات.

ولهذا تعمل الدول والاحتكارات الاستعمارية جاهده على استبقاء البلاد التابعة لها والخاضعة لنفوذها فى مرحلة الزراعة لاتتجاوزها أو ترتقى عنها . بل إنها تتخذ منها مزارع خاصة تمدها بكل ماتحتاجه من محاصيل وخامات زراعية ولما كانت الدول الاستعمارية تسيطر على كثير من البلاد الزراعية التابعة أو الخاضعة فإنها تخصص كلامنها لانتاج نوع معين من المحاصيل .

وليتها تساعد مع ذلك على ادخال الاساليب الحديثه واستخدام الآلات فى الانتاج الزراعى على نطاق واسع شامل . . انها على العكس من ذلك تقاوم إدخال هذه الاساليب واستخدام تلك الآلات . .

وفضلا عن ذلك فهى لاتترك الأراضى الزراعية نفسها للسكان الوطنيين بل تسعى إلى امتلاك هذه الاراضى . . واوضح ماتكون هذه الظاهرة بصفة خاصة فى المستعمرات الأفريقية فإن الاحتكارات المسيطرة فى كل مستعمرة تمتلك معظم الاراضى الزراعية الخصيبة وتستغلها لحسابها أو تبيعها أو تؤجرها للاجانب البيض الذين ينزحون إلى تلك المستعمرات ، بينما تطرد السكان الوطنيين السود من اراضيهم وتشردهم وتحشدهم بالقوة فى مناطق قاحلة بورجرت عادة الاستعماريين على تسميتها بالمناطق المقفلة وهم يقصدون من ذلك إلى أنها مناطق لايتجاوزها السكان الوطنيون بل يحصرون فيها كانها اقفلت عليهم حدودها فلايخرجون منها إلا بترخيص السلطات الاستعماريه ولا يكون خروجهم إلا للعمل فى المزارع أو المناجم التى يسلبها منهم الاستعماريون . .

اما فى البلاد المتقدمة نسبيا وإن كانت فى عداد البلاد المتخلفة فإن الاحتكارات الاستعمارية تحرص على قيام نظم شبه اقطاعية تبيح لقله من كبار الملاك ان يستولوا على معظم الأراضى الزراعية وأن يتحكموا فى الفلاحين والاجراء الزراعيين . . وهـذا لايمنع الاحتكارات من إن تملك بدورها اجزاء كبيرة من هذه الاراضى . . بل إنها لترهنها وتغرقها بالديون وكثيرا ماتقع فى ايديها عند العجز عن السداد !

وواضح ان سياسة الاستعمار فى النطاق الزراعى تهدف إلى اغراض ثلاثة هى . .

أولا : ضمان الحصول على الخامات والمحاصيل الزراعية بابخس لأثمان . . لأن البلد التابع أو الخاضع مضطر أن يبيع محاصيله للاحتكارات المتحكمة فيه بالأثمان التى تفرضها عليه . .

ثانيا : ضمان انخفاض اجور الفلاحين والعاملين فى الانتاج الزراعى لأن اشتغال معظم سكان البلاد المستعمرة والخاضعة للاستعمار فى الزراعة باساليب بدائية من شأنه أن يقلل النفقات والاجور ويهىء الظروف لخفض اثمان المحاصيل والخامات الزراعية . . فضلا عما هو معروف ومشهور من ان ارتباط الفلاحين والاجراء الزراعيين بالارض وسكونهم فيها وجمودهم عليها يغرس فيهم تعود الاستسلام ويجعلهم اقرب إلى قبول الاوضاع على علاتها والرضوخ لما يعانون من مظالم ظنا منهم ان هذه الاوضاع والمظالم قدر كتب عليهم ان يعيشوا فى ظله إلى ان يعد لها ربنا كما يقولون !

ثالثا : ضمان الاحتكارات لأسواق البلاد التابعة والخاضعة لأن هذه البلاد إذ تقتصر اساسا على الإنتاج الزراعى تضطر إلى شراء مايلزمها من سلع مصنوعة فى الدول المسيطرة عليها . . . ولهذا تكون أكثر وارداتها

من هذه السلع بينما أكثر صادراتها من الخامات والحاصيل كما أن ميزانها التجارى دائما لايكون فى صالحها . .

ولكن الاحتكارات لاتقتصر على استغلال الاراضى الزراعية ومنتجاتها وخاماتها بل تتسع اعمالها فتشمل استثمار غلات المستعمرات المدفونة تحت الارض كالمعادن والفحم والبترول وهى تستخرج هذه الثروات لتستفيد بها فى صناعاتها المختلفة . .

صناعات استخراجية

وتدل الوقائع والإحصاءات على ان الاحتكارات تدفعها رغبتها الاصيلة فى اجتناء الأرباح إلى استغلال الايدى العاملة الكثيرة الموجودة فى بلاد الخامات بأقل الأجور الممكنة . .

حسبك على سبيل المثال ان تعرف ان العامل فى صناعة استخراج البترول بمنطقة الشرق الاوسط لايزيد أجره عن $\frac{1}{7}$ زميله الاميريكى وان عمال المناجم الوطنيين فى القارة الافريقية تتهاوى أجورهم وتنخفض دون ذلك كثيرا . .

والملاحظ ان الاحتكارات حين تستخرج هذه الثروات المدفونة تنقل خاماتها إلى بلادها لتستخدمها فى صناعاتها وقلما تسمح بان تقوم إلى جوار صناعات الاستخراج صناعات تحويليه مترتبه عليها . .

انظر مثلا إلى صناعة البترول في الشرق الاوسط تجد أنها لا تكاد ترتفع عن مرحلة استخراجه من ينابيعه ثم اعداده للشحن والنقل عبر انابيب تمد تحت الارض عبر بلاد متعددة خاضعة أو تابعة للدول الاستعمارية حتى تصل إلى المنافذ البحرية الموضوعة تحت حماية الاساطيل والجيوش ثم تنقل الكميات المستخرجه إلى الدول الصناعية الكبرى . . ويحدث في بعض الاحيان ان ترى الاحتكارات من صالحها ان تقيم في بلاد الخامات صناعات إعدادية مثلما فعلت الشركة الانجليزية الايرانية حين انشأت معملا لتكرير البترول بعبدان . . ولكنها تعمد إلى منع أسرار مثل هذه الصناعات وفنونها عن اهالى البلاد الوطنيين وتستخدم للاشراف عليها خبراء وعمالا من الأجانب . . وهذا هو السبب في ان ايران اصطدمت — في اعقاب تأميم البترول بمشكلة عويصة هى ان ليس في ايران مؤقتا من الخبراء الفنيين الوطنيين من يستطيعون ادارة صناعه تكرير البترول والاشراف عليها على نحو ما كانت تفعل الشركة الاستعمارية الاحتكارية .

صناعات استهلاكية

وقد يقال ان البلاد التابعه والخاضعة للدول الاستعمارية لا تخلو مع ذلك من صناعات أخرى غير الصناعات الاستخراجية . . وهذا القول صحيح إلى حد ما ولكن الذى يجب ان يلاحظ في وضوح ان مثل هذا

النوع من الصناعات يستهدف سد احتياجات أستهلاكية محلية خفيفة ضيقة الحدود كصناعة بعض أنواع المنسوجات التى تستخدم فى البلاد المنتجة لها والدخان ودبغ الجلود والبناء وماإلى ذلك من صناعات أخرى لا تكفى بطبيعتها وسعتها وطاقتها وتنوعها لسد الاحتياجات الرئيسية لسكان البلد المستعمر أو المتخلف .

كما أن هذه الصناعات لاتنفرد بها عادة رؤوس الاموال الوطنية بل تشاركها فيها رؤوس الأموال الأجنبية والذى يحدث فى اغلب الأحيان أن تكون هذه الاخيرة أكبر نسبيا من الاولى .

وهى تعتمد فى بقائها واستمرارها وتنظيمها على ما نستخدمه من الآت وأدوات وخبرات مستوردة من الخارج يمكن منعها حين يراد الضغط عليها لسبب من الاسباب التى تتصل بالسياسات الاستعمارية !

وهى بهـذا الوضع تقع دائمـا تحت سيطرة الاحتكارات العالمية الاستعمارية ولا تكاد تستطيع ممارسة نشاطها إلا بما تمليه عليها هذه الاحتكارات المتحكمة فيها . .

ومع ذلك فان الاحتكارات الاستعمارية لاتكتفى بتعطيل التقدم الصناعى فى بلاد الخامات أو عرقلته بل تسعى أيضا إلى وأد الصناعات الوطنية والقضاء على نشاط المنتجين الصغار والمتوسطين وأصحاب رؤوس الاموال من الوطنيين . .

وهى تسلك لذلك كثيرا من السبل فتغرق الاسواق بسلعها وقد تلجأ فى بعض الفترات المحدودة المؤقتة إلى تخفيض اثمانها عن اثمان السلع المنتجة محليا حتى إذا غلبتها وسحقتها أمكنها أن تحتكر السوق فترفع اثمان سلعها وتتحكم فى المستهلكين . .

وهى تستغل سطوتها ونفوذها لتفرض الضرائب المرهقة على الصناعات الوطنية سواء منها التى تصرف منتجاتها فى الاسواق الداخلية أو الخارجية

وهى تمنع السلطات المحلية من اتخاذ أى تدبير يهدف إلى حماية الصناعات الوطنية ورؤوس الاموال المحلية وتشجيعها على الاتساع والأزدهار .

السيطرة الاستعمارية

الاحتكار والاستعمار يقضيان على سيادة
الشعوب واستقلالها ويدفعان بها إلى الفقر
والمرض والجهل .

أنواع الحكم الاستعماري

إن الدول الاستعمارية تدرك أنها لا تستطيع أن تبلغ أهدافها في سهولة ويسر إذا لم تضمن أن جهاز الحكم والإدارة والأمن في البلاد التي تسيطر عليها وتستغلها وتستعمرها خاضع لها وسائر في ركابها .

والوقع ان الدول الاستعمارية تمارس سيطرتها على اجهزة الحكم والادارة والأمن باساليب مختلفة وأشكال متباينة تتفق كلها في غاية واحدة هي تنفيذ المهام التي تطلبها منها الاحتكارات . .

الحكم المباشر

فهناك مستعمرات ترسل الدول الاستعمارية لها حكاما وموظفين يحكمونهـا حكما مباشرا ويديرونها ويشرفون على جميع شئونها ويقومون فيها على جميع المرافق والسلطات فلايباح للسكان الوطنيين المشاركة في حكم بلادهم .

وغير المباشر

وهناك مستعمرات ترى الدول الاستعمارية من صالحها ان تشرك مع الحكام الذين تعينهم للحكم والادارة بعض الأشخاص (الوطنيين)

الذين تضمن منا صرتهم لها فى تنفيذ سياستها مقابل امتيازات خاصة يحصلون عليها كأن تعينهم اعضاء فى مجالس إدارية وتشريعية صورية وتقطعهم بعض الاراضى أو تعفيهم من ضرائب معينة على أراضيهم .

الوصاية

وهناك مستعمرات توضع تحت الوصاية . . والوصاية اسم جديد ابتدع بعد الحرب العالمية الثانية مثلما اخترع اسم الانتداب عقب الحرب العالمية الأولى لإقرار الأوضاع الاستعمارية باتفاقات دولية .

فإن الأمم المتحدة تعهد الآن لبريطانيا بالوصاية على أقاليم الكاميرون وتوجو وتنجانيقا فى إفريقيا وتشاركها فرنسا الوصاية على الاقليمين الأولين وتختص بلجيكا بالوصاية على إقليم روندا — أوروندى وإيطاليا على الصومال وأمريكا على جزر عديدة فى المحيط الهادى واستراليا على غينيا الجديدة ونيوزيلند على جزر ساموا الغربية . . ويبلغ عدد سكان هذه الأقاليم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة ١٧ر٨٠٥ر٦٤٧ كما ترتفع مساحتها إلى حوالى مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع !

الحماية العسكرية .

وهناك بلاد تخضعها الدول الاستعمارية بمعاهدات تعترف لها بالحماية العسكرية .

وها هو مثل طريف حديث لمثل هـذا النوع من الاتفاقات والمعاهدات فقد نشرت صحيفة المصرى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ نبأ عن توقيع معاهدة بين صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وحكومة صاحب العظمة سلطان لحج على بن عبدالكريم فضل العبدلى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ تعهدت فيه الحكومة البريطانية — وفقاً لرغبة السلطان !! — أن تشمل صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى سلطنة لحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم عظمة السلطان برعايتها وحمايتها .

وتعهد صاحب العظمة السلطان فى مقابل هـذه الرعاية الكريمة والحماية القوية التى ستضفيها عليه الملكة اليزابث الثانية بأن يمتنع عن الدخول فى أية مراسـلات سياسية أو عقد اتفاق أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية أخرى إلا بعلم وموافقة حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وماعليه إذا حاولت أية دولة أخرى أن تتدخل إلا أن يبلغ الحاكم البريطانى فى محمية عدن البريطانية المجاورة له فسيجد منه النجدة السريعة العاجلة .

والتزم السلطان بألا يتصرف فى أى وقت من الأوقات وبأية صورة من الصور بتسليم أو بيع أو رهن أو تأجير أى جزء من أراضى السلطنة وملحقاتها لأى دولة من الدول الأخرى — عدا بريطانيا طبعاً — أو لرعاياها إلا بعد مشاورة حاكم محميه عدن البريطانية .

كما التزم صاحب العظمة السلطان بأن يتعاون مع حاكم محميه عدن دائما وأن يقبل نصحه فى جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة !!

ولم يقتصر السلطان فى تقديم التعهدات والالتزامات على نفسه بل قدمها أيضاً عن ورثته وخلفائه الموجودين فى الحال والذين لا يزالون فى ظهر الغيب وينتظر أن يوجدوا فى الاستقبال !

ولاضير عليه فى ذلك كله فإن الغرض من هذه المعاهدة هو تحقيق الرغبة المتبادلة فى تعزيز العلاقات الموجودة بين البلدين منذ القدم وتحسين الأحوال فى لحج والمساعدة فى قيام الحكم الدستورى الديمقراطى بالعدل والرشاد !!

الحكم الذاتى

وهناك بلاد تخضع لما يسمى بنظام الحكم الذاتى أى نظام يعهد فيه لأبناء البلد المستعمر أن يمارسوا شئون الحكم الداخلى بإشراف السلطات الاستعمارية . . وهذا النوع من الحكم لا يختلف كثيراً عن الأنواع السابقة سوى أنه أشد منها تضليلا . .

سيادة ولا سيادة

وهناك بلاد يعترف لها دوليا بالاستقلال والسيادة ولكنها فى حقيقة أمرها شبيهة بالمستعمرات فى أنها تخضع فى شئونها السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الاستعمارية وتتبعها .. ومن هذه البلاد كثير فى منطقة الشرق الأوسط وفى الشرق الأقصى وفى أمريكا اللاتينية .

فعلى الرغم من الاعتراف باستقلال تلك البلاد فى مواثيق دولية وعضويتها فى الأمم المتحدة تجثم فى كثير منها قوات الاحتلال الأجنبى وتتخذ الدول الاستعمارية فيها القواعد الحربية وتبنى الاستحكامات العسكرية دون إرادة أهلها وشعوبها .. بل إنها لتستخدم كافة أنواع الضغوط السياسية والعسكرية لعقد المعاهدات والمحالفات التى ترتب لها الحقوق وتكفل لها الضمانات فى وثائق مكتوبة تتخذ سنداً لتبرير العدوان !

وإن تواريخ تلك البلاد لمليئة بحوادث التدخل السياسى والعسكرى مشحونة بالمؤامرات والانقلابات التى تستهدف كلها إقامة حكومات موالية للدول الاستعمارية وإقالة الحكومات التى لا تخدم احتكاراتها بالقدر الكافى المطلوب !

والظاهرة التى تلاحظ فى هذه الأنواع كلها على اختلاف درجاتها وتباين أشكالها هى أن الشعوب لا تحظى فى ظلها بحرياتها الديمقراطية الأساسية وحقوقها الإنسانية الطبيعية التى تقررها جميع مواثيق حقوق الإنسان !.

شهادة علمية

وليس بمستغرب بعد ذلك كله أن تؤدى هذه الأوضاع الاستعمارية الاستغلالية إلى الكوارث التى تعانيها الشعوب فى حياتها اليومية .

فان الفقر والجهل والمرض وغير ذلك من العلل والأسقام كلها نتائج طبيعية محتومة لهذه الأوضاع وإن الباحثين ليجمعون اليوم على هذه الحقيقة ويقررونها فى صراحة ووضوح وليس يجادلهم فيها الا الأدعياء المستعمرين ونصراؤهم .

ولعله يحسن أن نورد فى هذا المجال شهادة علمية قيمة لرجل تولى منصب رئيس المجلس التنفيذى لمؤسسة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وهو العالم البرازيلى البروفسور جوزيه دى كاسترو .

جغرافية الجوع

كتب الرجل كتابا نشره فى بوسطون بأميريكا سنة ١٩٥٢ ولخص فيه نتائج بحوثه وخبراته واحصاءاته واتخذ له عنوانا غريبا مثيرا هو « جغرافية الجوع » وتناول فيه الحالة الغذائية لسكان الدول الاستعمارية والمستعمرات التابعة لها والبلاد الخاضعة لنفوذها .

قال فى مقدمة كتابه « لئن بدا أحيانا أنى ارسم صورة أقرب إلى

السواد الحالك وأن كتابى نفسه ليس إلا سجلا للكوارث فليكن مفهوما أن هذا كله مرجعه إلى أنى اكتب فى الجو الثقيل الذى اضطر العالم أن يعيش فيه خلال السنوات العشر الأخيرة . إن هذا الجو الذى نحيا فيه قد عطنه الفساد وشاع فيه القنوط والخوف وهو يخنقنا بدخان القنابل والمدافع ويكتم أنفاسنا ويلاشى أصواتنا فى صرخات ضحايا الحرب وأنات المحتضرين من الجوع ! »

شر اجتماعى

ويمضى الرجل فيقول إن الجوع شر اجتماعى وهو نتاج للتنظيم السيء المجتمع الحديث الذى صار الانسان فيه يعامل كأنه عجلة من العجلات فى آلة الإنتاج .. والجوع بمعناه المباشر معروف ولكن هناك نوعا آخر من الجوع الخفى أشد خطرا لأنه يحكم على جماعات كبيرة من الشعوب بأن تموت موتا بطيئا .. رغم أنها تأكل كل يوم !!

فإن سوء التغذية تقتل حيوية التكوين البشرى .. ومن أسف أن هذا الجوع الخفى هو أشد أنواع الجوع انتشارا فى زماننا !

أسباب المأساة

ولكن ما السبب فيه ؟ يقول البروفسور دى كاسترو « إنه يرجع فى أساسه إلى الاستغلال غير الإنسانى لثروات المستعمرات لتتمكن الدول الاستعمارية من الحصول على المواد الأولية اللازمــة لصناعاتها بأرخص الأثمان .. والدليل على ذلك أن أوسع المناطق فى العالم إصابة بوباء الجوع هى على وجه الدقة المناطق المستعمرة !

ويضرب العالم البرازيلى الأمثال لقوم يعقلون فيقول إن شعب شبه القارة الهندية يعانى حالة من سوء التغذية المزمنه ويتعرض للمجاعات الدورية التى تعصف بمئات الألوف ولا يكاد يرتفع متوسط عمر الواحد من أبنائه عن ٢٦ عاما ويموت أربعون فى المائة من أطفاله قبل أن يبلغوا الخامسة ولابد من البحث عن أسباب ذلك كله فى السياسة البريطانية الاستعمارية التى اتبعت فى الهند وفى النظم الاقطاعية الزراعية التى لا تزال قائمة هناك.

قارة الجياع

أما القارة الأفريقية ـ وهى كما عرفت وعلمت ـ فيصفها البروفسور جوزيه دى كاسترو بأنها « قارة الجياع » فى كل جزء من أجزائها ويقول إن المستعمرين ينزعون من السكان الوطنيين أراضيهم ويحشدونهم

كالقطيع فى أماكن يخصصونها لهم ولا تكفى أراضيها لإمدادهم جميعا بالغذاء فيضطرون إلى أن يبيعوا قدرتهم على العمل .. وتدل أبحاث الخبراء على أن كمية الغذاء التى يحصل عليها العمال الزراعيون وعمال المناجم من الأفريقيين أقل الكميات فى العالم . والنتيجة النهائية هى القضاء التدريجى على الشعوب الأفريقيه !

سياسة مماثلة

ويتناول العالم البرازيلى حالة سكان البلاد التى تمارس أميريكا فيها سيطرتها ونفوذها الاستعمارى فيقول « إن الولايات المتحدة الأميريكية نظرت دائما إلى الأراضى الاستوائية الحارة فى أميريكا الوسطى على أنها كمالة ضرورية لمناطقها المعتدلة واتبعت فى تلك الأراضى سياسة مماثلة لسياسة بريطانيا فى أفريقيا .. فإن السياسة الأميريكية المفروضه بالقوة والتى تستهدف تدعيم كبار الملاك قد شكمت التطور الاجتماعى فى كثير من بلاد تلك المنطقة إلى درجة ملحوظه وهكذا ساهمت أميريكا بسياستها فى جعل تلك البلاد على حال من الفقر الشديد »

وأما مأساة الجوع فى أميريكا اللاتينية — وهى كما ذكرنا من قبل منطقة استغلال ونفوذ لأميريكا — فأشد عنفا لأنها تشمل تسعين مليونا

من الناس أو ثلثى سكان قارة أميريكا الجنوبية .. ففى وسط المكسيك يتضور الهنود المكسيكيون من الجوع ويكاد طعامهم يقتصر على الذرة كما يقتصر سكان البرازيل — وهى بلد كاتب التقرير — على أكل الفول طوال العام .. وتشير البحوث التى أجريت على تغذية عمال المصانع فى كوبا إلى أن الأسرة المكونه من خمسة أشخاص تعيش على ما يكفى حاجة شخص واحد .. والوفيات فى أميريكا الجنوبية ضعف الوفيات فى أميريكا الشمالية وهى أشد ماتكون ارتفاعا فى بوليڤيا حيث تبلغ ٢٢٧ فى الألف وفى شمال الأرجنتين حيث ترتفع إلى ٣٣٥ فى الألف !

أسود بقعة

ويذكر البروفسور جوزيه دى كاسترو جزيرة بورتريكو — وهى مستعمرة أميريكية — فيصفها بأنها من أشد البقع سوادا فى خريطة الجوع العالمى وذلك على حد قوله لأن السياسة الاقتصادية الأمريكية فى تلك المستعمرة قامت على أساس حماية أقلية ضئيلة لا تكاد تذكر والتضحية القاسية بأغلبيه السكان الوطنين لحسابها !

جياع أيضا !

ولكن هل شعوب الدول الاستعمارية أحسن حالا .. ؟ وهل يفيدها الاستعمار ؟

يجيب دى كاسترو على هذين السؤالين فيقول إن أميركا نفسها لاتعدو أجزاء كبيرة منها أن تكون ضمن مناطق الجوع وليس من شك فى أن الكثيرين — وخاصة من الأمريكيين — سيصدمون حين يعلمون أن جزءا من أميركا الشمالية يدخل ضمن مناطق الجوع الواسعة فى العالم .. وهو ليس جزءا صغيرا بل هو إقليم جغرافى يبلغ من الاتساع حدا يكاد يشمل بلادا بأسرها ..

فإن منطقة الجوع فى أميركا الشمالية تشمل الولايات الجنوبية منها وهى تقدر فى مساحتها بنحو من خمسمائة ألف ميل مربع وتضم حوالى ثلاثين مليونا من السكان .. وهذه الولايات التى يشكو سكانها الجوع هى فيرچينيا وكارولينا الشمالية والجنوبية وكنتوكى وتنسى وجيورجيا وفلوريدا وألاباما وميسسبى ولويزيانا واركنساس ..

فالجوع فى تلك الولايات الأمريكية من الظواهر البارزة والاحصاءات الرسمية تظهر أن ٢٧ ٪ من سكانها هم وحدهم الذين يحصلون على

وجبات غذائية كافية بينما ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان (٧٣ ٪) يعانون من الجوع بشكل أو بآخر .

ومع ذلك فإن قليلا من أقاليم العالم يستطيع أن يباهى تلك الولايات بوفره ثرواتها الطبيعية ولكن قليلا من الأقاليم أيضا لا يكاد يضارعها من حيث اغتصاب ثرواتها ونهبها ومن حيث تضييعها نتيجة لسوء التصرف فيها ! »

ويستطرد البروفسور جوزيه دى كاسترو فيقول إن الجوع لينتشر فى السكان المعدمين لأراضى تلك الولايات ولكنه يقترن بالمرض فى المدن الأميريكية نفسها ويقتبس الباحث احصاءات رسمية تفيد أن فحص أربعة عشر مليونا من الشبان الأميريكيين أسفر عن وجود مليونين منهم هم وحدهم الذين تتوفر فيهم شروط الصحة وبهذا تكون نسبه الأصحاء فى الشبان الأمريكيين حوالى ١٥ ٪ ويذكر العالم البرازيلى أن مثل هذه الأحوال السيئة المشينة موجود فى أكثر دول غرب أوربا ذات المستعمرات ويسجل نتائج الاختبارات والفحوص العلمية التى أجراها لورد بويد أور الخبير البريطانى فى الأغذية والتى أظهرت أن ٥٠ ٪ من سكان بريطانيا لا يجدون مايكفيهم من طعام .. كما يسجل أيضا ماورد فى تقرير كتبه ستمائة طبيب بريطانى فى مقاطعه شيشير وأعلنوا فيه أنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا أى شىء بل أنهم لم يفعلوا شيئا على الإطلاق لتجنب الأمراض فى مقاطعتهم لأن سوء الصحة المتفشى فى سكانها يرجع بصفة مستمرة إلى سوء التغذية ..

الجهل نتيجة الاستعمار

فإذا قرنت إلى هذا البحث العلمى الرائع المريع ماورد فى التقرير الذى نشرته هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة عن حالة التعليم فى العالم يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣ من أن أقل من ٥٠ ٪ من سكان العالم أميون وأن الأمية أشد ما تكون انتشارا فى القارتين الآسيويه والأفريقية حيث يسيطر الاستعمار فهى تبلغ فى الهند ٩١ ٪ وفى موزمبيق ٩٠ ٪ وفى أوغنده ٧٠ ٪ عرفت إلى أى مدى يصيب الاستعمار الشعوب فى حياتها اليومية والإنسانية بالكوارث البشعة الرهيبة التى تقصف الأعمار وتعصف بمقومات الحياة الانسانية وتذروها كأنها التراب الذى لاقيمة له ولا نفع فيه .

وإن الاستعمار لاشد ما يكون عداوة للثقافة والمثقفين لأنه يعلم أن العلم نور يضىء للعقول طريقها ويبصرها بحقائق الأمور .. وويل للمستعمرين وصنائعهم يوم تنتشر ثقافات إنسانية صحيحة مستكملة فى الشعوب التى تبتلى بهم ..

والواقع أن المثقفين فى المستعمرات وأشباه المستعمرات يكونون دائما فى مقدمة صفوف المناضلين للاستعمار وهم يتمكنون فى معظم الأحيان من قيادة الحركات الوطنية فى بلادهم . ولهذا يعمد المستعمرون فى البلاد التى يسيطرون عليها إلى تضييق حدود التعليم والتثقيف وقصره على فئات قليلة كما يحرصون على أن يكون التعليم فى تلك البلاد ناقصا مبتورا كثير التكاليف !

الحركات الوطنية

الشعوب تسعى إلى استرجاع سيادتها الوطنية والقومية على أراضيها وطرد القوات الاستعمارية من بلادها وإلى استعادة ثرواتها المنهوبة وتخليص اقتصادها القومي من سيطرة الاستعمار والاحتكار .

القضايا الوطنية

ما من أمة يمارس فيها الاحتكاريون الاستعماريون نشاطهم الهدام إلا ويختلج تاريخها بحركات وطنية واجتماعية تهدف إلى القضاء عليهم والتخلص منهم وتقويض أساليبهم فى الإنتاج والحكم . .

وليست هذه الحركات الوطنية والإجتماعية قاصرة على شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات بل تتعداها أيضا إلى شعوب الدول الاستعمارية نفسها لأن استغلال الاحتكاريين للقوى والموارد فى البلاد الواقعة تحت سيطرتهم لا تنصب على مجموعة من الشعوب دون أخرى بل هو — كما رأيت — يصيبها جميعا دون تمييز أو استثناء .

ولكن يلاحظ مع ذلك أن الحركات الوطنية فى المستعمرات وأشباه المستعمرات أوضح وأشد أثرا . .

ناحيتان رئيسيتان

وتاريخ هذه الحركات الوطنية يكشف دائما عن ناحيتين رئيسيتين تقترنان بعضهما ببعض ولا تكادان تنفصلان بل ولا يمكن أن تنجح هذه الحركات الوطنية أو تسير فى مجراها الصحيح المؤدى إلى غاياتها وأهدافها دون أن تربطهما ربطا دائما لا تنفصم عراه . .

الناحية الأولى : أن الشعوب تكافح لاسترجاع سيادتها القومية المسلوبة وتدعيم استقلالها الوطنى بطرد القوات الأجنبية المحتلة من أراضيها ومنعها من اتخاذ القواعد العسكرية والامتناع عن الاشتراك فى أعمال هذه القوات المعتديه عليها سواء فى أوقات السلم أو الحرب أو تقديم لتسهيلات والامتيازات التى تمكنها من الاستمرار فى ممارسة نشاطها العدوانى كأن تمنع عنها الأغذية التى تحصل عليها من داخل البلاد المحتلة !

وإن مقاومه قوات الاحتلال الأجنبى لتبدأ عادة بالمناوشات الصغيرة المحدودة ولكنها تنتهى بمر الزمن إلى حروب صريحة منظمة تستخدم فيها الشعوب فنون القتال العنيف ويحمل فيها المكافحون من أبنائها الوطنيين السلاح الذى يستجلبونه من أى مصدر يستطيعون وجوده فيه أو ينتزعونه من جنود القوات المعادية أو يصنعونه داخل بلادهم

وتقترن مقاومة الاحتلال الأجنبى دائما بسعى دائب من الشعوب إلى أن تحكم نفسها بنفسها وأن تقيم نظما وحكومات تتسم بطابعها الوطنى المستقل وأسلوبها الديمقراطى الدستورى وتتصف بشكلها النيابى الذى يضمن تمثيل كافه الطبقات والفئات الشعبيه والوطنيه بحيث يمتنع على هذه الحكومات التى تتصدر لإدارة شئون الحكم أن تكون حكومات موالية للمستعمرين أو خاضعة لنفوذهم عاملة على صيانة مصالحهم وطبيعى أن تستهدف الشعوب من إقامة هذه الحكومات أن تعينها على

التحرر وأن تمدها بالقوة فى جهادها الوطنى لتتمكن من الانفصال ببلادها عن الدول الاستعمارية فلا تصير لها تبعا أو خضعا ولا تدخل نطاق ممتلكاتها أو ترضخ لسيطرتها المالية والاقتصادية والعسكرية والسياسية بل تعمل على أن يقوم كيانها الدولى المستقل وأن تصبح لها سيادتها على أراضيها ومرافقها وثرواتها .

أما الناحية الثانية فليست أقل من الأولى أهمية .. لأن شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات حين تدرك أن أساس الاستعمار هو الاستغلال تجاهد لاسترداد ثرواتها المنهوبة من مواردها الطبيعية أو قدراتها الانتاجيه والتخلص من أساليب الاستغلال الاقتصادى .

وفى هذا السبيل يتخذ الجهاد الوطنى اشكالا متباينه متفاوتة الدرجات كأن يطالب أبناء الطبقات العاملة والمنتجه فى الزراعات والصناعات بزيادة أجورهم ورواتبهم ودخولهم وتقليل ساعات العمل وتخفيض أسعار السلع الضرورية لحياتهم ورفع أو تخفيف الضرائب المباشرة وغير المباشره عن كاهلهم وكأن تلزم الشعوب حكوماتها بالتوسع فى الانفاق على الخدمات والمرافق العامة التى تكفل لأبنائها ارتفاع مستوى العيش وتوفر أسباب الصحة والثقافة والعمل وتهىء لهم بيئة صالحة تنمو فيها ممكناتهم الجسمية والعقلية نموا ينفع أوطانهم ومواطنيهم . .

ومن هذا القبيل أيضا ماتطلبه الشعوب من سن القوانين وكفالة الضمانات للتأمين الاجتماعى عند البطالة والعجز عن العمل للشيخوخة أو المرض أو إصابات العمل ..

ويدخل فيه كذلك مطالب الفلاحين الصغار والمعدمين بتحديد ملكية الأراضى الزراعية وتوزيع الرقع الواسعة منها عليهم وسعى المنتجين الوطنيين وأصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى حماية مشاريعهم ومنتجاتهم من منافسة الاحتكارات الاستعمارية وعلى الجملة يدخل فيه كل سعى إيجابى لتخليص الاقتصاد القومى من سيطرة الاحتكار والاستعمار الأجنبى !

توحيد القوى الوطنية

ولكن الشعوب لا تستطيع أن تحصل على أمانيها الوطنية فى الاستقلال والسيادة أو مطالبها القومية المتصله بحياتها اليومية دون أن تنظم صفوفها وتجمع كلمتها وتوحد قواها وسبيلها إلى ذلك هو تكوين الهيئات التى تمثل مصالح وآراء الطبقات والفئات الشعبيه والوطنيه وكذلك تنظيم النقابات والجمعيات والاتحادات التى تضم صفوف العمال الصناعيين والزراعيين والفلاحين والموظفين وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة

ولابد لهذه الهيآت من أن تمارس نشاطها الوطنى فى جو من الحريات الأساسية تهيئة لها الحكومات الوطنية أو تنتزعه هى غلابا من المستعمرين وصنائعهم .

وحين تقرن الشعوب فى كفاحها الوطنى هاتين الناحيتين وتزيد اثناءه من توثيق ارتباطها بعضها ببعض تبلغ حركاتها الوطنية مرحلة النضوج وعندئذ يفقد الاحتكاريون الاستعماريون وصنائعهم المحليون من خونة العهود والاوطان قدرتهم على الاستغلال والاستبداد وتتقلم أظفارهم وأنيابهم فلا يعودون يحتمون بالقوات العسكرية المحتلة لكى يمضوا فى أعمال النهب والسلب الاغتصاب وتتهيأ بذلك الظروف اللازمة للشعوب كى تستعيد استقلالها الكامل وتستفيد من ثرواتها على نحو يضمن لها النفع والتقدم والرخاء .

وإن تاريخ الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات واشباه المستعمرات ليكشف عن تفاوت درجاتها وتباين قواتها وتغاير قياداتها واتساع مداها واختلاف شدتها وتطوراتها وتنظيماتها وأساليبها فى الكفاح . والثابت من تواريخ الحركات الوطنية أنها تبلغ ذروتها حين تشارك فيها الطبقات العاملة والمنتجة وتقودها وتنظمها لأن هـذه الطبقات اشد الطبقات تعرضا للاستغلال الاستعمارى وهى التى تعانى من نظم الاستبداد التى يفرضها الاستعماريون والاحتكاريون عليها وحين تدرك هذه الطبقات مصالحها فى النضال الوطنى وتتفهم حقيقة الأوضاع الاستعمارية وتتبين أنها موجهة

أساسا لسلب اقواتها وقواها وردها إلى دركات الاستذلال والاستغلال وحين ترتفع بكفاحها من مرتبة المطالب اليومية القاصرة على بعض النواحى الإقتصادية الضيقة إلى مرتبة المطالب الوطنية فى نطاقها السياسى العام المتصل بطرائق الحكم ونظم الإدارة والانتاج تكون الحركات الوطنية قدقاربت النصر و أوشكت على الفوز .

الجبهات الشعبية

إلا أن الحركات الوطنية لاتستطيع ان تصمد لهجمات الاستعمار واعتداءاته إذا لم تتجمع عناصرها بعضها إلى بعض وتجابه القوى المعتدية عليها فى حزم وعناد .. فكلما أمكن تكوين جبهات شعبية تضم الطبقات والفئات ذات المصلحة المشتركه فى القضاء على الاستعمار والاحتكار وكلما اتسع نطاق هذه الجبهات الشعبية ليشمل الطبقات العاملة والمنتجة وجماهيرها الضخمة العاتية فى كفاح وطنى متزايد الصلابة والقوة والاتساع كان ذلك أعون على مصارعة قوى الاستعمار والتغلب عليها ..

وإن الاستعماريين ليعلمون هذه الحقيقة ويدركون خطورتها عليهم ولهذا يعمدون إلى اصطناع كافة اساليب التفرقة والتفكيك والتضييق على الحريات ويقاومون بكل مالديهم من وسائل وممكنات تنظيم القوى الشعبية واتحادها فى المستعمرات واشباه المستعمرات يحرم على الموظفين والطلبة الاشتغال بالسياسة ويمنع العمال الصناعيون والزراعيون من

حقهم في تنظيم نقاباتهم وجمعياتهم وروابطهم ... وفيها تصادر الحريات الاساسية في الرأي والتعبير والاجتماع أو توضع عليها القيود والسدود .

وفي المستعمرات وأشباه المستعمرات يصطنع الاستعماريون أساليب التفرقة الدينية والعنصرية واللونية ويمارسونها في حذق ومهارة ويدبرون لبلوغ اغراضهم منها المؤامرات والدسائس وينشئون من أجلها الجمعيات والهيآت والصحف ويشجعونها بالاموال والتأييد الأدبي ويتيحون لها قسطا كبيرا من الحرية تنطلق فيه على أوسع مدى .

وقد يلجأ الاستعماريون في بعض الاحيان إذا رأوا قوة من القوى الشعبية تهددهم إلى اغراء قادتها بالاموال والمناصب لتدميرها وربما اضطروا إلى مصانعة هذه القوة كلها ابتغاء مناصرتها لهم في العدوان على قوة اخرى كأن يعمدوا مثلا إلى ارضاء طائفة الموظفين المشرفين على اجهزة الادارة والامن بزيادة رواتبهم ودخولهم وتقرير القواعد التي تكفل لهم نوعا من الامتياز النسبي في حياتهم العمليه ثم يتخذون منهم أدوات لضرب فئات أخرى من مواطنيهم هي في الاغلب الفئات التي يقع عليها عبء الاستغلال .

ولكن هذه الاساليب والوسائل تفقد أثناء المعارك الوطنيه المستمرة قوتها وحيلتها وغموضها وتضليلها وتتمكن القيادات والهيآت والتجمعات الوطنية من تطهير صفوف القوى الشعبية كلها وتنقيتها وتوحيدها والسير بها في طريق المقاومة والنضال .

تساند الشعوب

ومع ذلك فإن تجمع القوى الشعبية فى بلد واحد معين وانتظامها فى جبهة موحدة قوية نسبيا لا يكفى بذاته للتغلب على القوى الاستعمارية التى تواجهها .. لأن الاحتكاريين الاستعماريين لديهم دائما من القوى العسكرية والمادية والسياسية ما يتمكنون به من كبت الحركات الوطنية المتفرقة فى كل شعب على حدة أو التغلب عليها .. وهذه حقيقة تدركها شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من تجاربها فى نضالها الوطنى المستمر ويهديها إدراكها لهذه الحقيقة إلى التساند بعضها مع بعض والوقوف جنبا إلى جنب فى مواجهة القوى الاستعمارية .

صحيح أن هذا التساند لا يرتفع فى بعض الأحيان إلى المرحلة الإيجابية الفعاله وأنه قد يقتصر على العطف السلبى الذى لا يقدم المعونة أو التأييد ولكن صحيح أيضا أن هناك أحوالا أخرى يظهر فيها تساند بعض الشعوب وتتضح معالمه وتدل الدلائل كلها على أن تضامن الشعوب فى كفاحها للاستعمار آخذ فى النمو والازدهار موشك على الاكتمال والنضوج .

فنحن نعلم مثلا أن شعوب الشرق الأوسط والمغرب العربى تقوم بينها روابط وعلاقات عديدة متشابكة من شأنها أن تدعو إلى تنظيم الكفاح المشترك الذى تقوم به هذه الشعوب لتخليص نفسها من السيطرة

الاستعمارية الاقتصادية والعسكرية والسياسية وأن الصيحة التي تنبعث من أي شعب في تلك المنطقة والبلاد تجد صداها لدى شعوبها جميعا . .
والواقع أن ترابط الحركات الوطنية وتزايد القوات الشعبية المشتركة فيها واشتداد حدتها إلى الدرجة التي تستطيع الشعوب عندها أن تشن حروب التحرير على قوى الاستعمار في أوقات واحدة أو متقاربة وفي قوة متزايدة نامية مستمرة من شأنه أن يزيد تفكك القوى الاستعمارية ويهيئ الظروف للتغلب عليها . .

وواضح أن ارتباط الحركات الوطنية وتنسيق جهودها وكفاحها المشترك لا يعني بالضرورة أنها على حظ واحد من القوة والنمو أو أنها متشابهة الظروف والأوضاع . . كل ما في الأمر أن الذي ييسر الجمع بينها على اختلاف ظروفها وأوضاعها الخاصة هو اتفاق طبائعها المضادة المناقضة لطبائع القوى الاستعمارية . .

وإذا كانت الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من البلاد التابعة والخاضعة للدول الاستعمارية تقوى وتشتد حين تترابط وتتساند فإنها تزداد قوة وشدة حين تجد سندا لها في شعوب الدول الاستعمارية نفسها . .

والواقع أن هذه الشعوب صارت تدرك من تجاربها العديدة الطويلة ومن وقائع حياتها أن الاستعمار لا ينفعها بشيء وأن الثروات التي ينهبها الاحتكاريون الاستعماريون من موارد الشعوب في المستعمرات

تنصرف إليهم وحدهم وتجعل لهم رصيدا ضخما من القوى والموارد يستغلونه ضد الشعوب جميعا . .

وان الكثرة الغالبة من هذه الشعوب ـ وهى الطبقات العاملة والمنتجة ـ لتعرف أن كل ما تشقى به وتعانى منه فى حياتها مرجعه إلى طبائع نظم الاستغلال التى يمارسها الاحتكاريون الاستعماريون . . لهذا تكون حركات هذه الطبقات موجهة فى أساسها ضد هؤلاء الاحتكاريين الاستعماريين ونظمهم فى الحكم والانتاج وكلما ازدادت هذه الحركات نموا وقوة وتنظيما تيقنت أن سعيها للتحرر من الاحتكاريين ونظمهم الاستغلالية والاستعمارية لا يمكن أن ينتج أو يؤتى ثماره إذا هى لم تؤيد شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات فى طلب هذا التحرر نفسه !

ميثاق الامم المتحدة

ولقد بدا هذا التجاوب المستمر المتزايد بين شعوب العالم فيما أجمعت عليه الأمم المتحدة فى ميثاقها الذى عقدته أثناء الحرب العالمية الثانية وما قررته من مبادئ تسير على هداها فى علاقاتها بعضها مع بعض .

وهذا الميثاق ينص فى المادتين الأولى والثانيه منه على أن أغراض الأمم المتحدة هى المحافظة على السلام والأمن بمنع جميع التهديدات والاعتداءات التى تقع عليهما وبإيجاد الحلول السلمية لجميع المشاكل العالمية وتنمية العلاقات الدولية الوديه على أساس حرية الشعوب فى

تقرير مصائرها والتعاون بين جميع الدول لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع احترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية للجميع.

ومن أجل هذا تلتزم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بالتصرف بعضها تجاه بعض على أساس احترام السيادة المتساوية لها جميعا وتنفيذ التزاماتها المقررة فى الميثاق بنية خالصة وحل مشاكلها بالوسائل السلمية وتتعهد بألا تستخدم القوة أو تهدد بها للاعتداء على سلامة أراضى بلد آخر أو استقلاله.

وهذا الميثاق نفسه ينص فى المواد من ٥٥ — ٧٢ على أنه لما كان الاستقرار الاقتصادى والرخاء من العوامل الضرورية لحفظ العلاقات السلميه بين الأمم المتحدة فإن من واجب الأمم المتحدة أن تعمل على رفع مستويات المعيشة وإيجاد العمل للجميع والتعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتربويه والاحترام الدولى للحقوق الانسانية والحريات الأساسية وأن تتعهد كل الدول باتخاذ التدابير الجماعية والفردية لبلوغ هذه الأهداف جميعا ..

تحيا الشعوب

ولئن كان الاحتكاريون والاستعماريون وحكوماتهم قد استطاعوا حتى الآن أن يمنعوا تنفيذ هذه المهام وبلوغ هذه الأهداف فان الشعوب لا تزال اليوم — كما كانت بالأمس بل أكثر مما كانت — مستعدة لأن

تدافع عن هذه المبادىء والحقوق وأن تحارب فى هذا السبيل المعتدين عليها لتقضى عليهم وتتحرر من نظم الاحتكار والاستعمار .

والحقيقة البارزة التى لاشك فيها ولا جدال هى أن نظم الاحتكار والاستعمار تسير إلى فناء وزوال وأن الشعوب توشك أن تصل بكفاحها وتضامنها إلى أهدافها فتتحرر من سيطرة الاحتكاريين الاستعماريين وهى حقيقة تاريخية تفرضها الأوضاع وتدعمها الوقائع وتؤذن بها الظروف

فإن القوى الشعبية المناقضة لقوى الاستعماريين والاحتكاريين فى جميع البلاد الواقعة تحت سيطرتهم والمنفصلة عنها فى تزايد مستمر ونمو مطرد . . أما القوى الاستعماريه فى اضمحلال وتقلص نتيجة للضربات التى تهوى بها الشعوب عليها فى قوة وصرامة وحزم وللنزاع الكامن فى كيان هذه القوى نفسها . .

وإن الحركات الوطنية وحروب التحرير لتقوى وتشتعل وتتفجر وتزداد حدة وتتسع نطاقا بحيث صارت تشمل جميع المناطق التى لا تزال حتى الآن خاضعة بصورة أو بأخرى للسيطرة الاستعمارية . ففى القارة الآسيوية والقارة الأفريقية وفى بلاد منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربى توشك الحركات الوطنية أن تكتب السطور الأخيرة فى حياة الاستعمار . .

وفى الدول الاستعمارية نفسها تشتد حركات الطبقات العامله والنتيجه

ضد نظم الاستغلال والاحتكار وما يرتبط بها من نظم الاستعمار . . .

وإن الشعوب لتبدى اليوم اصرارها العنيد على أن تمنع الاحتكارات الاستعمارية المتنافسة من أن تتخذها وقودا لحروبها أو أن تقيم من دمارها وهلاكها سوقا تجنى فيه الأرباح الحرام .. وإن الشعوب لترفض رفضا صريحا باتا سياسة الأحلاف العسكرية والتنظيمات الحربية التى تقسم العالم بعضه على بعض كما تستنكر الحروب التى تعدها الاحتكارات الاستعمارية وتصطنع لها الأسباب وتروج لها بمختلف الوسائل والأساليب

وإن الشعوب لتجمع كلها على مطالبة الدول الاستعمارية بسحب جميع القوات الأجنبية من أى بلد محتل ومنع الدول التى تعمل لحساب الاحتكارات الدولية من التوسع الاقليمى واتخاذ القواعد العسكرية وبناء الاستحكامات الحربية أو الحصول على الامتيازات السياسية والاقتصادية والتجارية .

وإن الشعوب لتدرك اليوم أن ما يصيبها من شقاء الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من بطالة وتشرد وغلاء وتدهور فى مستويات المعيشة هو تلك الفوضى التى تشيعها فى العالم نظم الاحتكار والاستعمار ولهذا تطالب الشعوب اليوم حكوماتها بالإشراف على نظم الانتاج والتوزيع وتوجيهها بما يضمن النفع والرخاء والتقدم فى ظلال النظم الديمقراطية الصحيحة والسلام الدائم .

وإنا لنعتقد أن الشعوب لن تدع لنظم الاحتكار والاستعمار فرصة البقاء حتى آخر القرن العشرين فإن جميع الدلائل تؤكد أن الشعوب ستقضى على هذا العدو اللدود ـ الاستعمار ـ قضاء مبرما ولن تسمح له بالاستمرار فى عبثه بمصائرها واقدارها وسيفنى الاستعمار وتحيا الشعوب !

الكتاب القادم

كفاح شعوب شمال أفريقيا

الجزائر

تونس

مراكش

بقلم

أكرم الميداني

مطبعة السعادة بمصر